

قاسيون

يعمال العالم، ويأيتها الشعوب المضطَّهدة اتحدوا!

دمشق . ص . ب (35033) . تلافكس (3349208) . أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) . بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

الافتتاحية

نحو إصلاح شامل وجذري!

◀ د. قدري جميل

طلوت الانتفاضة الثورية المصرية صفحتها الأولى، وهي ماضية في صفحتها الثانية.. ولكن آثار ما أنجزته له أبعاده الهامة: التاريخية، العالمية، والإقليمية، والداخلية فيما يخص مستقبل الشعب المصري نفسه..

تاريخياً: هي بلا مبالغة، من التحركات الثورية القليلة التي أيقظت مجموع الجماهير، وحركتها في اتجاه واحد، وهي في طاقاتها المختزنة التي تفجرت شعبياً ستذكر دائماً إلى جانب ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى والثورة الإيرانية.

عالمياً: كانت معلماً هاماً ونتيجة لتفاقم الأزمة الرأسمالية العظمى اليوم، وما تحمله من أفاقٍ مسدودة ومن تدهور لأوضاع كل شعوب العالم، وبالأخص تلك التي تعتبر تاريخياً على أطراف المراكز الرأسمالية الكبرى.

إقليمياً: ونتيجة لوزن مصر الجغرافي- السياسي، ولوزنها المعنوي- الثقافي، لا يمكن أن تمر أحداثها دون تداعيات على المدين القصير والمتوسط. ابتداءً من تأثيرها على مستقبل الصراع العربي- الإسرائيلي، وانتهاءً بالدروس المستخلصة من تجربتها الاقتصادية- الاجتماعية التي أدت إلى انفجار اجتماعي عظيم.

وفي مجال تحليل ودراسة تداعيات الأحداث المصرية على منطقتنا، فإن الدرس المستعجل الذي لا يقبل التأجيل هو ضرورة المراجعة الشاملة لكل السياسات الاقتصادية- الاجتماعية المتبعة داخليا.

فالنموذج المصري المنهار أثبت الأمور التالية:

- أن انسحاب الدولة من دورها الاقتصادي- الاجتماعي يؤدي إلى كوارث.
- أن تركز الثروة وتوسع الفقر يوصل الاحتقان الاجتماعي إلى ما لا تحمد عقباه.
- أن أرقام النمو العالية نسبياً، المعلنه، لا تشكل بحد ذاتها ضماناً للاستقرار الاجتماعي، بل إنها، مترافقة مع ازدياد تركز الثروة، تؤدي إلى الإخلال جدياً بهذا الاستقرار.

- أن تدني مستوى ممارسة الحريات السياسية للجماهير الشعبية، يطلق يد قوى الفساد التي تصول وتجول حينها عابثة بكل مقدرات البلاد ومهددة أمنها الوطني.
- وأن قوى الفساد هذه تحديداً التي تقوم بالنهب الواسع لخيرات البلاد هي نقطة ارتكاز قوى الرأسمالية العالمية داخليا وحاملة مشاريعها المختلفة، وفي الحالة المصرية كانت حاملة لبرنامج الخيانة الوطنية الذي أهان الشعب المصري وجيشه منذ كامب ديفد حتى اليوم.

لاشك أن هناك من سيقول إن سورية ليست مصر.. نعم إن سورية ليست مصر، تماماً مثلما أن مصر ليس تونس.. فكل بلد يختلف عن الآخر بملامح خصوصياته، ولكن دائماً يمكن التفتيش عن العام وتحديد ه وبتدقيق الخاص بكل بلد ورسم حدوده.

فسورية ليست مصر في القضية الوطنية، وفي مواجهة المخططات الأمريكية- الإسرائيلية، منذ كامب ديفد حتى اليوم.

فالطغمة الحاكمة المصرية حولت مصر إلى حليف وتابع علني للمشروع الأمريكي- الصهيوني الذي كان يستهدف فيما يستهدفه في منطقتنا سورية نفسها، وإرادتها الوطنية، ومواقفها الممانعة والمؤيدة للمقاومات الوطنية في لبنان وفلسطين والعراق.

أما في القضية الاقتصادية- الاجتماعية فإن سورية ليست مصر، اللهم من زاوية واحدة وهي عمر المشروع الاقتصادي الليبرالي ودرجة استفحاله ومقدار الأضرار الاجتماعية التي تسبب بها.

فالمشروع الليبرالي الاقتصادي في مصر سار خطوة خطوة بمسار مواز لمشروع الخيانة الوطنية منذ السبعينيات من القرن الماضي، ووصل اليوم بعد أربعين عاماً تماماً إلى نهايته المنطقية.

أما عمر المشروع الاقتصادي الليبرالي في سورية، الواضح المعالم، فلم يتجاوز العقد الواحد من الزمن، ولم يستطع بعد- بفعل عامل الزمن- أن يلحق تلك الأضرار الاقتصادية- الاجتماعية التي حققها في مصر، آخذين بعين الاعتبار إلى جانب ذلك أن هذا المشروع في مصر لم يلاق مقاومة تذكر في جهاز الدولة خلال عقديه الأولين، ولم تكن مقاومته في المجتمع آنذاك عالية المنسوب، أما في سورية فإن هذا المشروع خلال مساره لاقى مقاومة هامة في جهاز الدولة ومقاومة أهم في المجتمع..

ما أربكه وأخر جداوله الزمنية، والحمد لله.

والحال هكذا، آخذين بعين الاعتبار التجربة المصرية ومسار التجربة السورية نفسها، وانطلاقاً من الضرورات الوطنية العليا، في لحظة يشتد فيها سعار قوى الإمبريالية والصهيونية في منطقتنا، بالمطلوب من المراجعة الشاملة للسياسات الاقتصادية- الاجتماعية أن تبدل فوراً **بإصلاح جذري شامل** يطال سياسة الأجور والضرائب والاستثمار وصولاً إلى صياغة النموذج الاقتصادي الجديد المطلوب للاقتصاد السوري كي يتمكن من حل قضيتي النمو والعدالة معاً، ما يصلب وحدة سورية الوطنية ويزيد مناعتها الداخلية، ويرفع منعتها الخارجية..

إن كل ذلك أصبح اليوم مستحيلاً دون مستوى جديد للحريات السياسية يستفيد منه بالدرجة الأولى أصحاب المصلحة في هذا الانعطاف الوطني الاجتماعي، ما سيسمح بتكون ذلك الفضاء السياسي الجديد، البديل، والضروري لحماية نتائج الإصلاح الجذري الشامل الذي يجب أن يقيّد ويهزم قوى الفساد والنهب، وكذلك السياسات الاقتصادية- الاجتماعية التي مكنتها خلال الفترة الماضية.

إن التاريخ ما يزال يتيح الفرصة للقيام بذلك، ولكن هذه الفرصة ليست مفتوحةً للأبد، وإذا فوتت في المستقبل الزمني المنظور فإن وضع الأمور على سكتها الصحيحة بعد ذلك سيكون أصعب، وسيحمل آلاماً أكبر، وسيطلب وقتاً أطول، ناهيك عن المخاطر التي سيسببها ذلك على مقومات صمود سورية.

إن الساعة قد دقت للقيام بخطوات شجاعة جريئة لمصلحة البلاد ومصلحة الجماهير الشعبية، باتجاه التغيير الجذري للسياسات الاقتصادية الاجتماعية شكلاً ومحتوى.. وفي ذلك ضمانة لكرامة الوطن والمواطن.

■ ■

بورصة الأجساد المنهكة في الطريق إلى ذروتها

عمال محروقات بانياس المسرحون

الوعد النقابية.. والتسويق الحكومي

تؤكد نقابات العمال مراراً وتكراراً أنه لن يُسرَّح أي عامل تسريحاً تعسفياً، مستندة لما تؤكده الحكومة في كل المناسبات بأن حق العمال بالعمل واستمرارهم به حق مصان لا يُمس، ولكن الحكومة كعادتها، وفي كل القضايا التي لها صلة بحقوق العمال ومكاسبهم المفترض أنها مصانة بالقانون، يجري تسويقها والاعتداء عليها في وضع النهار، وأمام أعين النقابات التي ما زالت تصدق الحكومة في أغلب ما تقوله وتفعله، وخاصة في بلاغات مجلس الوزراء القاضي بتثبيت العمال المؤقتين ورفع الأجور وعدم تسريح العمال، وإصلاح القطاع العام، ومحاربة الفساد.. إلى ما هنالك من القضايا المطالبة التي تصر عليها النقابات في كل مؤتمر سنوي، وتأتي الحكومة وتفعل العكس..

إن تسريح عمال شركة محروقات بانياس مثال فاضح، ويؤكد ذلك بصورة فاقعة، حيث وعد العمال بالعودة إلى عملهم من قبل قيادات نقابية في بداية العام الجاري، ومضى على هذه الوعد شهرين، ولم يتم تحريك ساكن من أجل عودتهم، والعمال حائرون في أمرهم: من يصدقون، النقابات التي تعدهم، أم الحكومة التي تسوقهم؟! خلال الفترة السابقة جرت مراسلات كثيرة بين رئاسة الوزراء ووزارة النفط وشركة محروقات من أجل عودة العمال المسرحين، وكل جهة تدفع الكرة باتجاه مرمى الطرف الآخر، رئاسة الوزراء توجه بعودة العمال إلى عملهم، وزير النفط يخفي بكل رشاقة الكتاب الذي يتضمن عودة العمال، شركة محروقات ترسل الوزارة لعودة العمال، والوزارة (أذن من طين، وأذن من عجبن)، والعمال بين (حانا ومانا)، ضاعت حقوقهم بالعمل التي كفلهما لهم الدستور باعتبارهم مواطنين سوريين، وليسوا من بلاد (الواق الواق)..

أبها العمال المحرومون من حقوقهم بالعودة إلى العمل، استمروا بنضالكم من أجل حق أطفالكم بحياة كريمة، ولن يموت حق وراءه مطالب.

■ ■

بيان: لنستكمل الثورة حتى النهاية

المخططة بما يحقق توزيعاً عادلاً للثروة الوطنية، والقضاء على البطالة، ووقف طرد الفلاحين من الأرض وضمان إيجارات عادلة للأراضي الزراعية والمساكن، ورفع الحد الأدنى للأجور والمعاشات إلى ١٢٠٠ جنيه، وانتخاب جمعية تأسيسية في نهاية المرحلة الانتقالية لوضع دستور للبلاد يتم إقراره باستفتاء شعبي.

إن كل ذلك يتطلب استمرار تعبئة القوى الوطنية والشعبية، وبناء «كتلة ثورية» تضم حركة كفاية وكل الجماعات السياسية والعمالية والفلاحية والشبابية والطلائية والمنقفيين والمهنيين والنساء والشخصيات، ممن ناضلوا ويناضلون في سبيل تغيير جذري واستكمال مهام الثورة الشعبية. إننا نمد اليد لكافة القوى الجذرية للمشاركة في بناء هذا القطب الثوري لحماية الثورة وتطويرها واستكمال مهامها.

تحية إلى أرواح شهداء الثورة.. تحية إلى قواتنا المسلحة.. تحية إلى كل الثوار.. تحية إلى شباب الثورة.

الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية)
السبت ١٢ فبراير ٢٠١١



سوق الهال - دمشق ٢٠١١/٢/١٦

تصوير: فيصل يعسوب

المؤتمرات تتواصل: صون السياسة الوطنية لبلدنا يحتاج

بهرات

مطالب عاجلة:

رفع الحد الأدنى للأجور... وزيادة الأجور

◀ عادل ياسين

قانون العمل الجديد رقم ١٧/ كان حاضراً في مداخلات عمال القطاع الخاص، التي أقيمت أمام المؤتمرات النقابية، موضحين فيها المخاطر الحقيقية التي تهدد حقوقهم ومصالحهم، مبدئين قلقهم على أوضاعهم وحقوقهم التي يعتدي عليها الكثير من أرباب العمل، وخاصة أجورهم التي يتقاضونها، وهي متدنية ولا تتناسب مع غلاء الأسعار الفاحش، والذي يسبب بشكل مستمر تدني مستوى معيشة العمال، وعدم قدرتهم على تأمين المتطلبات اليومية من غذاء ولباس ودواء وتعليم.

طالب العمال في هذه المؤتمرات بزيادة أجورهم، ورفع الحد الأدنى للأجور التي لم تتغير منذ سنوات طويلة، فهل يعقل أنه حتى الآن ومع هذا الارتفاع الفاحش في تكاليف المعيشة أن يبقى الحد الأدنى للأجور /٦٠١٠/ ل.س. وهذا بداية التعيين للعمال في القطاع الخاص، ويعين الكثير من العمال بأقل من الحد الأدنى المعلن!! جاء في قانون العمل رقم /١٧/ في باب الأجور المادة /٧٠/:

أ. تتولى اللجنة الوطنية مهمة وضع الحد الأدنى العام للأجور، وإعادة النظر فيه للعمالين المشمولين بأحكام هذا القانون.

ب. تراعى هذه اللجنة في أداء مهمتها الأزمات الاقتصادية، وهبوط النقد وسعر صرف العملة الوطنية، والقوة الشرائية، والمستوى العام للأسعار، وغيرها من المتغيرات الاقتصادية.

لقد مضى عام كامل على صدور قانون العمل، والأوضاع المعيشية وارتفاع الأسعار وضعف القوة الشرائية في تدهور دائم، كل هذه الأمور التي تستدعي من اللجنة الانعقاد ورفع الحد الأدنى للأجور، ولكنها لم تتعد حتى الآن، ولا مبرر للأسباب التي تمنع لم شمل هذه اللجنة، ونعتقد أن السبب في ذلك هو الموقف العام لأرباب العمل والحكومة من قضية الأجور وضرورة وأهمية رفعها، بما يتناسب مع غلاء الأسعار ومستوى المعيشة.

إن قضية الأجور قضية مفتاحية لحل الأزمات المستعصية الاجتماعية والاقتصادية، وتدخل بعلاقة مباشرة في تعزيز الوحدة الوطنية، التي هي الآن ضرورية في مواجهة المشاريع الاستعمارية الأمريكية - الصهيونية، وأتباعها من قوى السوق الذين يسعون لتعميق بؤر التوتر الداخلية والعب على حبالها، لمنع تعزيز الوحدة الوطنية، وضرب مقومات الصمود الوطني.

الغريب في الأمر أن النقابات تتعامل مع قضية الأجور وضرورة زيادتها من خلال سلم متحرك مع الأسعار بقليل من الجدية، والمفترض بها الضغط المستمر على الحكومة وأرباب العمل من أجل إنجاز هذه القضية الهامة، خاصة وأن الحكومة قد حررت الأسعار والأسواق وجمدت الأجور وضيقت على الطبقة العاملة، والمفترض بالنقابات والعمال أن يكسروا هذا الحصار الذي تفرضه الحكومة وقوى السوق على أجور العمال، وهذا يتطلب من النقابات نزع الغشاوة التي تفرضها العلاقة التشاركية بين الحكومة والنقابات، ورؤية الواقع الذي يتدهور يوماً بعد يوم، نتيجة للسياسات الليبرالية التي تسير بها الحكومة خدمة لقوى السوق والمستثمرين، وفي مواجهة حقوق العمال ومكاسبهم.

إن تعزيز وحدة الحركة النقابية يكون بالدفاع عن حقوق العمال في القطاع العام والخاص، وخاصة الدفاع عن حقوق عمال القطاع الخاص، وبحقيق هذا فإن الحركة النقابية ستكسب كثيراً، وهي قادرة على ذلك إن تحررت من القيود التي تكبل إمكاناتها وقدراتها. إن الخطاب النقابي والأدوات النقابية التي يجري العمل وفقهما لم ولن تلبى متطلبات الدفاع عن حقوق ومكاسب الطبقة العاملة، في الوقت الذي يتسع فيه تدمير العمال واستيائهم من استمرار أوضاعهم المعيشية على ما هي عليه، وهذا سيدفع بهم للحركة خارج نطاق الحركة النقابية طالما أنها لا تلبى مطالبهم المشروعة التي يملنون عنها داخل المؤتمرات وخارجها. إن التطورات الإقليمية والعالمية، وفي ظل التوترات الجارية، لا بد أن تدفع النقابات السورية لإعادة مراجعة خطها النقابي وتطويرة بالاتجاه الذي يؤمن المصالح الوطنية للطبقة العاملة السورية، مستخدمة في ذلك كل أشكال النضال للدفاع عن مكتسباتها وعن لقمة عيشها، وفي مقدمتها حق الإضراب السلمي للطبقة العاملة، الذي من خلاله يمكن الدفاع عن مصالحها، طالما أن قوى السوق وأرباب العمل لهما كامل الحقوق والحرية في إقرار مصالحهم والدفاع عنها. ■■

شارفت المؤتمرات النقابية على نهايتها في جميع المحافظات، وطرح النقابيون مئات المداخلات التي لامست إلى حد بعيد واقع القطاع العام، وما فعلته السياسات الحكومية بهذا القطاع الحيوي والهام اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، وطرحت أيضاً الكثير من المطالب العمالية التي يعاد طرحها من مؤتمر لآخر، وسمع العمال الحاضرون لهذه المؤتمرات الكثير من الوعود حول مطالبهم التي باتوا يائسين من تحقيقها، كما عبر عن ذلك

الكثير من النقابيين، لأن تكرارها أصبح مملاً والتسويق الحكومي لها هو سيد الموقف. ركز العمال المدخلون كثيراً على تدني مستوى المعيشة، وضعف الأجور وغلاء الأسعار، والجرمان من الحوافز الإنتاجية، وانعدام وسائل الأمن الصناعي والصحة والسلامة المهنية، وفقدان العمال في القطاع الخاص الكثير من حقوقهم، بالرغم من نص القانون ١٧ عليها، وتنكر أرباب العمل لهذه الحقوق.

إعادة النظر بآلية توزيع الدخل الوطني بشكل عادل



التراجع أصبح واضحاً في استيعاب العمالة القادمة إلى سوق العمل سنوياً وارتفاع معدلات البطالة أصبح يشكل مشكلة حقيقية بالرغم من الإمكانات الكبيرة المتاحة.

البعض من الإدارات يتباهى بتقليص عدد العمال وإغلاق الشركات الإنتاجية بدون أية بدائل ملموسة أو حقيقية، وتناقض في الخطاب الاقتصادي والضحية هو العامل. نقابي آخر قال لكي نحمي ونصون سياسة بلدنا نحتاج إلى اقتصاد قوي يكون عماده الأساس العمال والفلاحون الذين يشكلون الحامل الاجتماعي الأساسي لقطاعنا العام. من أجل هذا أكد على أن تثبيت المؤقتين مصلحة وطنية لا تحتمل التأجيل ويجب استكمال الشواغر والملاكات، ومنح المزايا المادية المنصوص عليها في قانون العاملين الأساسي المتعلقة بطبيعة العمل لعمال التركيبات في

مؤسسة الاتصالات فهم يعملون في العراء صيفاً وشتاءً وتعويض الاختصاص الفني للمبتئين بعد عام ١٩٨٥، مؤكداً على ربط الأجور بالأسعار وفق سلة استهلاك غذاء حقيقية، والغاء ضريبة الدخل على الراتب نهائياً، فالحكومة حددت الدعم لحوامل الطاقة للأسر التي دخلها /٤٠٠/ ألف سنوياً عام ٢٠٠٩، وعدم المساس بحقوق العاملين في قانون التأمينات بل تعزيز هذه الحقوق فالتعديل المراد يخدم أرباب العمل، ومن الضروري مكافحة الغلاء والبطالة وإيجاد فرص عمل جديدة، وإعادة النظر في بعض مواد قانون /١٧/ وخاصة المادة /٦٥/ التي تبيح التسريح التعسفي، وإعادة لجان قضايا التسريح. وطلب النقابي من الحكومة بتنفيذ وعودها في زيادة الرواتب المتبقية وهي /٢٥٪/ وعدم ربط رفع الأجور بالترفيعات الدورية، مؤكداً

نحن ظاهرة صوتية نتكلم كثيراً بلا تأثير ولا فائدة



من خلال وسائل الإعلام والمدارس والمنظمات الشعبية. معظم المداخلات أكدت على إنه وبعد مضي أربعة أعوام على الدورة المطالب تكرر، وهي نفس المطالب علماً أنها ليست تعجيزية ومستحيلة وأن أي ازدهار في المؤسسة هو نتيجة للجهود التي بذلها العمال وموظفوها، و لو نفذ بند واحد من المطالب في مؤتمر عقدناه لما بقي أي مطلب خلال أربعة الأعوام من هذه الدورة فلماذا التقصير والبطء في التنفيذ فتضحية العدل في توزيع المكافآت لمستحقيها لمن يقوم بعمل فيه السرعة والدقة في الإنجاز يجب أن تلاقي طريقها إلى الحل، والعمل على إعطاء طبيعة عمل لجميع العمال، وطبيعة اختصاص للمهنيين والمهندسين المساعدين، والثانويات الصناعية والسائقين وفقاً للقانون /٥٠/ سنة ٢٠٠٤.

وتحسين المستوى المعيشي للعاملين، وذلك بصرف التعويضات في وقتها. مكافآت. تعويض سفر. طبيعة العمل. ومخطر المهنة بعض المداخلين ابدوا تحفظهم على ما ورد في التقرير السياسي، والتأكيد على ضرورة منح العاملين الإداريين والمهنيين طبيعة العمل حسب ما ورد في القانون الأساسي للعاملين في الدولة.

كما أكد العمال في معظم المؤتمرات أكد عمال السكك بوجود نقص في الكادر العمالي وأن ما يقال من فائض عار عن الصحة، كما تمت المطالبة بزيادة عدد الساعات الإضافية المنجزة لعمال الخدمة الفعلية والأجواق. وتحسين المكافآت التشجيعية لأنها متدنية وأحياناً معدومة، ومنح تعويض الانتقال إلى رؤساء القطارات، والعمل على صرف الوجبة الغذائية لعمال الخدمة الفعلية.

وأكد عمال الصوامع على تأمين غرف مسبقة الصنع لعمال التفريغ والفرقاء في صوامع عذرا، وإعطاء مكافآت الفيول والغاز بشكل دوري ومنصف للعمال.

وأكدت إحدى النقابيات أن العمل النقابي والإداري مايزال في مرحلة الشعارات وما تحقق دون الطموح وأن الحديث عن تحويل العامل من موظف إلى شريك لم يتم. وقالت النقابية إن روسيا قامت بالثورة البلشفية عام ١٩١٧ ورسمت شعارها المطرقة والمنجل باعتبارها رمزاً للعمال والفلاح وكتبت شعارها (يا عمال لعالم אחדوا)، وحددت هدفها بالدفاع عن لقمة الشعب، وبالمقارنة مع حزبنا العظيم حزب البعث العربي الاشتراكي صار العامل والفلاح قاعدته العريضة، وعندما تم إحداث الاتحاد العام للعمال بالمحافظات، وكتب شعاره (يا عمال الوطن العربي אחדوا) وحدد هدفه بالدفاع عن مكتسبات العمال لكن المفارقة أنهم بالعمل والأفكار وصلوا للقمر، ونحن مازلنا في القعر، والسبب لأننا (ظاهرة صوتية) أي نتكلم كثيراً بلا تأثير ولا فائدة ونعمل قليلاً أو لا نعمل، وعندما يقل العمل يكثر الكلام الأجوف، ومن هنا اقترحت النقابية بتشكيل مكتب أو لجنة تستقبل الأفكار الواقعية، ودراسة جدواها الاقتصادية تمهيداً لتنفيذها، وللقضاء على البطالة اقترحت استصدار مرسوم بتعيين فرد واحد من كل أسرة سورية، وتعديل في صندوق المساعدة الاجتماعية ومضاعفة مبلغ نهاية الخدمة في صندوق التكافل.

الكثير من العمال يطرحون تساؤلاتهم عن جدوى انعقاد المؤتمرات النقابية إن لم تستطع الدفاع عن حقوقهم ومكاسبهم؟ القيادات النقابية تقول عنها أنها محطات نضالية يجري فيها تقييم العمل النقابي أين خطأ وأين أصاب؟ إن الحديث عن واقع الحال نتركه للعمال ليقولوا فيه رأيهم.

إعادة النظر بآلية توزيع الدخل الوطني بشكل عادل

على ملكية الدولة وقطاعها في جميع المجالات بما فيها مؤسسة الاتصالات وعلى دورها الاجتماعي والاقتصادي الرائد في حماية واستقرار شرائح المجتمع السوري كافة. ونوه المؤتمرين أن زيادة الأجور أصبحت حاجة راهنة ملحة ولا بد أن تتوفر لها عناصر ومقومات التحقيق، ومن مصادر فعلية قائمة، وإعادة النظر بآلية توزيع الدخل الوطني القائمة والمجحفة بحق الكادحين وأصحاب الدخل المحدود، ووضع آلية منع تكوين ثروات خاصة على حساب الخزينة العامة، ولإعادة النظر بالسياسة الأجرية القائمة باتجاه ربط الأجور بالأسعار وإيجاد سلم غلاء المعيشة وتحريكه دورياً، ورفع الحد الأدنى للأجر ليصبح معادلاً ومساوياً للحد الأدنى لتكاليف المعيشة، ووضع حد للغلاء ولاارتفاع الأسعار والتحكم بتجارة الجملة الداخلية والتجارة الخارجية لمصلحة مجموعة محددة من الوسطاء السماسرة والمستوردين وكبار تجار الجملة وغيرهم. الدفاع عن القطاع العام وتخليص منشآته من النهب المطبق عليه من البرجوازية البيروقراطية والطفيلية، والعودة عن عملية الخصخصة، وتطبيق احتكار الدولة لمجالات حيوية في حياة البلاد كقطاعي الكهرباء والاتصالات، والعمل على تأمين العمال وذويهم بالطبابة المجانية، وليست بالنسبة وصرف قيمة العمليات العينية ولو كانت ليزرية، لأن ذلك يؤدي إلى تحسين وضع العامل الصحي والنفسي، وضرورة تشميل جميع العاملين والمتقاعدين في حقل الاتصالات بالضمان الصحي. ■■

بلاغ صحفي

الأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب يدعو العمال المصريين الى الوحدة ورص الصفوف

جدد رجب معتوق، الأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، تأكيد انحياز الاتحاد الدولي إلى الثورات الجماهيرية المباركة التي تشهدها البلدان العربية هذه الأيام. وحذر الأمين العام من محاولات بعض القوى الوطنية والإقليمية والدولية الانتفاذ على الثورة وسرقتها، سواء في تونس أو في مصر. وقال الأمين العام إن الحراك العمالي الذي يجري الآن سواء في تونس أو في مصر هو أمر طبيعي، ونقدر أسبابه ودواعيه، خاصة بعد أن نالت جماهير العمال حريتها في التعبير والتظاهر والاعتصام، فيما كانت محرومة منه لعقود طويلة.

وقال إن الوقت مناسب الآن للانتظام في نقابات حرة مستقلة، تدافع عن مصالح وحقوق العمال ومكتسباتهم بكل جدية وتفان. وأكد أن وحدة النضال النقابي هي هدف لا ينبغي أن تغفله جماهير العمال، فليس هناك ما يفرق العمال من حيث المصالح والأهداف، إلا إذا تم تسييس تلك المصالح والأهداف. ودعا الأمين العام قيادة اتحاد عمال مصر إلى العمل على إعادة صياغة الخطاب النقابي وفق أهداف الجماهير الثائرة، وتحرير الاتحاد من كافة أشكال التبعية للنظام السابق وأركانه. ودعا الى مؤتمر نقابي وطني يناقش فيه مستقبل الحركة النقابية العمالية المصرية تاسيسا على ماضيها وتاريخها العريق.

إلى اقتصاد قوي يكون العمال والفلاحون عماده الأساس

المؤتمرات النقابية في طرطوس؛ قرارات خاطئة وتشاركيه مجحفة ووهمية في مكاتب الدور

بالمرفأ، وتحدث البعض عن الخدمات السيئة في المرفأ، والمطالبة بتعويض طبيعة المخاطر وتأمين وسائل نقل للعاملين وسط المدينة أو إلى الكراجات ، والإسراع ببناء ورش فنية حديثة.
النقابي فؤاد ريا قال: إذا كانت قرارات رئيس الوزراء السابق خاطئة ، لماذا يصحبها رئيس الوزراء الحالي على أكتاف ولقمة عيش العمال؟ ولماذا ينظر الإداريون إلى رواتبنا ولا ينظرون إلى مشاكلنا ومعاناتنا؟ لماذا تعطى الإجازات لمن يتمارض أو يوجعه بطنه من الإداريين بينما تمنع عن العامل الذي تكسر يده أو رجله؟ وإذا أردتم أن تعرفوا كيف نعمل ونشقى وتكسر أقدامنا وتحرق أجسادنا ، زوروا مشفى الباسل في طرطوس.

في حين استعرض النقابي بسام حمود في مداخلته الواقع المر والمخيف أمنيا واقتصاديا واجتماعيا لشركة التوكيلات الملاحية ، منوها بأن حصة القطاع الخاص قفزت ٢٦ ضعفاً عن حصة القطاع العام من إيرادات الشركة ، وأن القطاع الخاص أخذ ٢٨ ضعفاً ما أخذته شركة التوكيلات من السفن ،وان حصة شركة التوكيلات الملاحية من الفوسفات ١٦٣ ألف طن (وهي شركة عامة من النجم حتى المرفأ) من ٢,٣٢٢ مليون طن للقطاع الخاص ، أي بزيادة عن القطاع العام ١٤ ضعفاً ، وذكر بأن شركة التوكيلات تعيش بأدنى مستوى من الخدمات ، حيث توجد سيارة واحدة وطبيب واحد ودراجة نارية واحدة ، وبعد انتشار فكرة تصفية الشركة وتحويلها إلى هيئة إدارية تمنح التراخيص البحرية فقط تسأل -١- لو تم العمل بهذا الاقتراح ، ما مصير السفن الـ ٨٨ التي حملت بضائع القطاع العام ؟ وما مصير السفن التي تنقل النفط؟ وماذا عن الـ ٣١٥ مليون ليرة كإيرادات حققتها الشركة، والى جيوب من ستؤول هذه الحسابات ؟ مع علمنا بأنها ليست لخزينة الدولة، وما مصير ٥٠٠ عامل وعاملة في الشركة، وأي مصير أسود ينتظر عائلاتهم؟ من الأجدى لأصحاب القرار دعم شركة التوكيلات الملاحية كشركة رائدة وليس تصفيتها، وإذا كنا مؤمنين بالقطاع العام لابد أن نكون منجارين له ومدافعين عنه ، نحن نعرف بأن التاريخ سينصفنا لكن المشكلة إن التاريخ لا يحكي كلمته على عجل .

■ **محمد سلوم**

الفساد يعرقل عملية التنمية

أكدت مداخلات مؤتمر نقابة عمال التنمية الزراعية في المحافظة على البيئة والأمن الغذائي، وتقديم الخدمات للعاملين ، وقال حليم سارة في كلمة الشرف باسم المتقاعدين أن هذه النقابة قدمت خدمات كبيرة للعمال، وساهمت بالاستقرار الاجتماعي في البلد ، مؤكداً على الاستمرار في عملية الإنتاج من خلال المحافظة على القطاع العام وتخفيض مستلزمات الإنتاج .

تركزت مداخلات المؤتمرين على مطالب تتكرر سنويا منها حاجة المحافظة إلى سوق لتسويق وتصريف هذه المنتجات، والمحافظة على الثروة السمكية، وإعطاء تعويض عمل واختصاص للفنيين ، وتساءل أحد النقابيين: لماذا يعاقب الفلاح المنتسب إلى الجمعية بتأخير مستحققاته من صندوق العمل الزراعي، في حين من هو خارج الإطار التعاوني يقبض مستحققاته فوراً .

كما أثارت قضية قبض تعويض الاختصاص للمساحة والمعاهد الهندسية ما قبل العام١٩٨٠ فقط وطالب بالإسراع بتعيين موظفين وخاصة من الفئتين الأولى والثانية وتثبيت العقود السنوية ، وعرض مشكلة بعض العاملين في العقارية وفي دوائر زراعية أخرى تم استجوابهم من قبل جهة معينة، وبعد عودتهم إلى عملهم أوقفوا عن العمل دون كتاب رسمي ، عمال الدائرة الزراعية أعيدها بكتاب أما عمال العقارية لم يعودوا إلى عملهم ولم يقبضوا رواتبهم ، وذكر بأن القوانين تنص على أن الموظف الذي يوقف ويفرج عنه يعتبر مكفوف اليد فقط أثناء التوقيف .

، وعندما يفرج عنه يعود لعمله دون الانتقاص من راتبه وتبقى الجهات القضائية متابعة لهذه الأمور .

شركة التوكيلات الملاحية إلى التصفية

مؤتمر نقابة عمال النقل البحري أكد فيه العمال بأنهم ليسوا ضد الاستثمار لكنهم ضد الاستيلاء على القطاع العام، التي كانت نتيجته ظهور طبقة غايتها الثراء الفاحش على حساب اكتاف الشعب والوطن.

المداخلات أكدت أن لباس الصيف يوزع في الشتاء ولباس الشتاء يوزع في الصيف ، وإن ساعات العمل الزائدة لا يقبضون أجرها، وطالب عمال الفوسفات بأن يشملهم المرسوم في توزيع كتلة الأجر المتحول باعتبارهم من ضمن عمال الوزارة ويعملون

الأساسية بيد الدولة، وطالب بمحاربة الفساد والتأمين على العمال، وأجراء عقود عمل نظامية مع العمال المياومين، وأن القطاع الخاص يعطي إجازة وعطلة ما عدا هؤلاء العمال ليس لديهم هذه الميزات ، ويوجد شواغر في الشركة لماذا لا تعوض وتحدثوا عن كتاب صادر عن مديرية الصناعة حول (لماذا الشركات الراحبة لاتعطي العمال حصتهم من الربح) وقالوا إن اللجان الإدارية لم تقم بتزويد المديرية بالمعايير حسب تميم رئيس مجلس الوزراء وأن المشكلة عندهم في اللجان الإدارية في الشركة، وليست في المالية أو مديرية الصناعة، وسألوا عن أسباب التمديد لبعض المتقاعدين دون غيرهم ؟.

مؤتمر نقابة عمال الغزل والنسيج

صناعة مميزة عبر التاريخ

صناعة النسيج التي سجلت علامة مميزة عبر التاريخ ، وكانت عاملاً هاماً من عوامل الاستقرار الاجتماعي لمن مارسها ، أصبحت الآن في مرحلة الخطر بسبب قرارات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل التي ساهمت في القضاء عليها وطرد عمالها ، إن هذه الصناعة بدأت من تأمين المواد حتى إيجاد الأسواق تحتاج لقرارات وعمل حثيث ، ومنذ بداية هذا العام معظم العملات متوقفات عن العمل بسبب عدم إمداد وحدات التنمية الريفية بالمواد الأولية .

تعتمد صناعة السجاد اليدوي على وحدات ريفية إنتاجية موزعة على مناطق ريفية متباعدة ، يوجد في كل وحدة ما يقارب ١٦ عاملة دون عقود عمل نظامية ومنهن من تعمل منذ ٣٠ سنة دون تثبيت ، وأجورهن تعتمد على مهارتهن ولا تقبض العاملة أجرتها حتى تباع السجادة ولو بقيت سنوات ، ولا يتم تأمين المواد الأولية حتى يتم تصريف المنتج ، ولغياب أية خطة للتسويق والإعلان عن المنتج يبقى المخزون في المستودعات، والكل يشهد أن مديرية الشؤون ويهدف إنهاء هذه الصناعة وصرف عمالها وبحجة إنها خاسرة ، تضع خطة إنتاج بنحو ٥٠٠ م علماً إنها تعلم إن إمكانية الإنتاج لا تفوق ٢٠٠ م .

وعن تعويض الاختصاص الذي حرما منه بموجب قانون تعديل نسبة الاختصاص ، التفتيش يؤكد أحقيتهم بها والوزارة لا توافق، فكل محاسب يفسر القانون حسب فهمه أو مزاجه .

نقابة عمال النقل البري تطرقت معظم مداخلاتها إلى معاناة سائقي الشاحنات بالحمولة والقبابين ومزاج شرطة المرور والقرارات الصادرة حول حمولة المحاور التي تفقد للخبرة ، وأن معظم الشاحنات في سورية تمتاش منها عدة عائلات ، وطالبوا بوضع أجرة عادلة للنقل إلى العراق لأنها لا تكفي لتكاليف وأجرة السائق ، وبإعادة مكاتب نقل الشحن العامة، وتحدثوا عن معنى المناصفة مع الشركات الخاصة في مكتب الدور، وعن إجازات الاستيراد الوهمية ، وتم الإشارة إلى من يمثل لعبة التاجر الكبير، ولا يملك السيولة لتغطية نفقة واحدة، وقال أحدهم : من يافا إلى العراق زادت نقل البضائع بنسبة ٨ % ، ومن تركيا إلى العراق بنسبة ٣٢ % ، النقل من سورية إلى العراق تراجع بشكل مخيف ، لماذا لا تبحث وزارة النقل عن أسباب هذه المشكلة ؟ في حين تبحث عن قوانين تعترض فيها على سياراتنا بحجة الاتفاقيات مع دول الجوار والمعاملة بالمثل في حين برميل الزيت يزيد عن الدول المجاورة ٦٨٠٠ ليرة، وتحدث أحد السائقين عن مزاج بعض عناصر شرطة المرور في بعض الأماكن، حيث يصبح السائق أمام خيارين إما دفع ثمن الحمولة للشرطي أو حجز السيارة مع الحمولة، وقال :اذهبوا إلى المحاكم وشاهدوا معاناة هؤلاء السائقين، يوجد ٦٠ % من سائقي السيارات الشاحنة لا يحملون إجازات سوق بسبب سحب هذه الأجازات منهم من الشرطة.

عمال الشركة عبر الزمن لا تنقصهم المهارة

مؤتمر نقابة عمال الأسمنت ابتدأت المداخلات فيه بالحديث عن العمال المحرومين من كل مستلزمات الحياة المتطلبة لاستمرار عملية الإنتاج، وأكدت المداخلات إنهم موجودون منذ ١٦ عاما، ومع ذلك يصرّون على محاسبتنا بحجة أن الإدارة التي شغلنا أخطأت أين التأمينات الاجتماعية من كل هذا، راتب العامل ٦٠٠٠ ليرة.

وطالبوا بقيادة الاتحاد في دمشق بعدم الوقوف ضدهم إذا لم تقف معهم، وشبهوا العلاقة بين بعض القياديين النقابيين مع المدراء العاملين بالمثل القائل (بين تجار الذهب أقرب النسب)، وتحدث النقابيون عن الأزمة المالية العالمية، والعلاقة المتوترة بين الطبقة العاملة وأرباب العمل ، وأكدوا على أن تكون القطاعات

المشافي الوطنية هي من أهم المكاسب للطبقة العاملة



قال ناصر مفعلاني رئيس نقابة عمال العتالة والخدمات بدمشق إنه وانطلاقاً من الخصوصية التي تميز عمالنا في مواقع العمل المختلفة في القطاع العام والخاص، ولما يقدمه هؤلاء العمال من الجهد والعرق والتعب، فإنه يتعين علينا في الحركة النقابية الاهتمام بهم والعمل على حل كل مشاكلهم الناجمة عن طبيعة عملهم، فقد نفذ المكتب خلال العام ٢٠١٠ عدة جولات على مواقع العمل تم خلالها معالجة ما أمكن معالجتهم من الهموم والقضايا التي يعاني منها عمال المهنة مع أصحاب العمل، والذين معظمهم من العاملين في القطاع العام كالمطاحن والحبوب والاستهلاكية والجمارك، وغيرها من الفعاليات المنتشرة في دمشق وريفها .

إن الكثير من العمال عانوا من تخفيض عدد العمال في الخدمات المسائية، لأن العقود السابقة كان عدد العمال فيها خمسة عشر عاملاً، والفترة الأخيرة تم تخفيضهم إلى خمسة عمال، مع العلم مساحة الشركة مازالت كما هي ولم ينقص شي، إن مكتب النقابة تعمل بكل طاقاتها من أجل أن لا يضيع أي من حقوق العمال وكراماتهم.

أما المداخلات فقد ركزت على أجور عمال الخدمات المحددة بمائتين وخمس وعشرين ليرة سورية، مع تقديم مواد التنظيف مع العلم إنهم يدفعون ٥٪ للتأمينات وعن إصابة عمل و١٪ عن اشتراك نقابة، وبسبب الأجور الضئيلة أصبح تأمين العمال شيئاً صعباً .

وطالب عمال الشركة بدفع التأمينات عن العمال كونهم يعملون في الشركة ومن مؤسسة التأمينات احتسابه)عجز وشيخوخة وإصابة عمل.

وأكد عمال الغاز أنهم لا زلوا يفتقرون إلى الارتقاء للحد الأدنى لمطالب عمال هذه المهنة من تدني بالأجور التي لا تتناسب أبداً مع الوضع المعيشي، ومن الاحتكام للعقود المجحفة بحقهم والتي مازالت الشركات تتعامل مع مكتب النقابة على أساس (المتعهد)، وليس كمنظمة نقابية ترعى المصلحة العامة ومصالح العمال، فنحن عمال هذه المهنة لا شيء يضمن مستقبلنا وعند حدوث أي مرض مهني أو عدم قدرة أي عامل العمل فلا تلتزم مؤسسة التأمينات الاجتماعية به، وطالب العمال بوضع حد لموضوع التفريم في الاسطوانات الممنوعة التداول وغير القابلة للإصلاح مثل /مشوهة ـ مصدئة ـ أو

وحركتها النقابية يكون بالدفاع عن حقوق ومكاسب الطبقة العاملة يتم بتطوير وتحسين الأدوات النضالية وفقاً للمتغيرات الحاصلة التي حصلت فيها قوى السوق على حريتها الكاملة في الهيمنة والقيادة للاقتصاد الوطني قانونياً وعملياً وبالتالي لابد للطبقة العاملة وحركتها النقابية من تبني حق الإضراب والتظاهر السلمي دفاعاً وحماية للحقوق والمكتسبات والحريات النقابية التي كفلها الدستور، والعودة عن السياسة الاقتصادية الليبرالية التي تعتمد على قوى السوق، والحفاظ على دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي.

وإعادة النظر بالموقف من قانون العمل الجديد رقم /١٧/، والنضال من أجل تعديل الكثير من المواد التي أضرت بحقوق ومصصلحة العمال في القطاع الخاص وخاصة المادة /٥٦/ التي تجيز لرب العمل تسريع العمال بشكل تعسفي، والعمل على تحصيل أموال التأمينات الاجتماعية(أموال العمال) من الحكومة التي ابتلعنها ولم تعدها إلى أصحابها .

إن المشافي الوطنية هي من أهم المكاسب التي حققتها الطبقة العاملة خلال نضالها الطويل، ولكن هذه المشافي نالها اليوم ما نال أغلب مؤسسات الدولة وشركاتها ودوائرها من فساد ونهب وتهميش وسرقات ومحسوبيات ورشاوى وهو ما يزداد يوماً عن يوم في زمن التراجعات عن الضمان الصحي ودور الدولة عموماً .

■ ■

بالإضافة إلى تثبيت العاملين المتقاعدين الذين مضى على تعيينهم أكثر من ثلاث سنوات وعلى أساس الراتب الحالي، وقدمت إحدى النقابيات مجموعة مقترحات منها تشميل الأمراض والأدوية غير المغطاة بعقد التأمين، وتشميل باقي أفراد الأسر بعقد التأمين، وتشميل المتقاعدين بعقد التأمين بأسرع وقت ممكن، وتوسيع التغطية لجغرافية لوثيقة التأمين حتى تشمل المحافظات كافة.

وأكد المؤتمرين أن أسباب تراجع دور وتأثير النقابات تكمن بالظروف الحاكمة للعمل والممارسة، وموازين القوى المحلية حيث تعمل جميعها مجتمعة على كبح إمكانية التقدم، وتجاوز الخطوط الحمر الموضوعة لها، وعدم الاشتباك المباشر مع السياسات الاقتصادية التي أضعفت الحركة النقابية، وبفعل تأثيرها المباشر على مستوى معيشة الطبقة العاملة وحقوقها ومكتسباتها رغم أنه يجري تقليصها، وقضئها شيئاً فشيئاً، وهو ما يخلق تدمراً واستياء واسعاً ومستمراً ومتصاعداً في الأوساط العمالية .

إن المطلوب ليبرالياً سحب البساط من تحت أقدام النقابات لإضعافها وتجريدها من عناصر قوتها، وأهمها التقاف الطبقة العاملة حول برنامجها الذي يفترض فيه أن يكون الآن برنامجاً نضالياً بوجه قوى السوق وسياساتها وبرامجها المدعومة حكومياً .

إن تعزيز العلاقة الكفاحية بين الطبقة العاملة

سامي حامد رئيس نقابة عمال خدمات الصحة بدمشق قدم خلال كلمته مجموعة من المطالب العمالية بدأها

بتفعيل عمل اللجنة رقم /١٥/ لدراسة رفع طبيعة العمل للعاملين في القطاع الصحي بما تتناسب مع أخطار المهنة، واعتماد مبدأ الإصلاح الإداري في القطاع الصحي من ناحية التعيينات الإدارية، وتعيين ذوي الخبرة والكفاءة.

تثبيت العمال المؤقتين في القطاع الصحي مع توسيع الملاك، ودمج المعوقين في صفوف العمل، الإسراع بتفعيل بنك العيون ووضعه في خدمة المرضى، منح الوجبة الغذائية الداعمة لمستحقيها أصولاً، وتوحيد سعر اللباس الصيفي والشتوي وتوزيعه في أوقاته، ومراقبة وضبط التسعيرة في المشافي الخاصة التي تتجاوز في بعض الأحيان الخمس نجوم، و تأمين الأدوية المجانية للأمراض المزمنة والمستعصية، وعدم انقطاعها مما يتسبب في وقوع عبء مالي وخطر صحي على المرضى .

الداخلون طالبا بزيادة الرواتب والأجور وتحسين المستوى المعاشي بما يتناسب مع الأسعار الموجودة بالسوق، ومحاربة المرض المتفشي بجميع مفاصل العمل، والحياة من فساد وهدر إيجاد حل لهذا المرض الخبيث.

موضوع التأمين الصحي وسبب تأخيرها بالصدور للعاملين بالقطاع الصحي أو ربما التقائه بالطبابة التي حلمنا بها طويلاً دون فائدة ونهباً في رحلة خاصة وطويلة إلى أحد الأماكن المعتمدة.

صندوق المعونة الاجتماعية..

الأغنياء يسابقون الفقراء حتى على حفنة من الليرات!

جاء صندوق المعونة الاجتماعية كمخرج للتفاهي للحكومة على دعم المازوت، وصولاً الى رفع الدعم التام عن باقي المواد القليلة المتبقية التي تدعمها الدولة، وهو بمثابة إضافة تجربة أخرى فاشلة إلى تجارب الحكومة في محاربة الفقر، فكيف ١٢.٥ مليار ل.س أن تحارب الفقراً هل يستطيع هذا المبلغ محاربة البرد كي يتجاوزَه إلى الفقراً؟

هكذا هي الحكومة تسير في الاتجاه المعاكس لمصالح المواطنين عبر إهمال القطاع العام والتعويل على القطاع الخاص الساعي إلى زيادة تكديس أمواله بأرباح سهلة التحصيل التي لا تقدم للوطن سوى مزيد من النهب على حساب فقرائه، فباعتمادها اقتصاد السوق أطلقت يد القطاع الخاص وكفت يد العام، ما أدى لازدياد أعداد العاطلين عن العمل الذين لم يستطع القطاع الخاص استيعابهم نظرا لطبيعة استثماراته الخدمية. فالمطلوب هو استثمارات في مشاريع عملاقة تؤمن فرص عمل كثيرة وعوائد استثمارية مجزية تساعد الوطن في الصمود في وجه الأخطار المترتبة للانقضاَض عليه، وتجنب الحلول الترقيعية من صناديق دعم ومعونة التي هي بمثابة ضربة في الهواء. وهاهي الأصوات المرتفعة وسط الأزدحام تعلن فشل التجربة. سواء أكان ذلك في مراكز البريد المعتمدة، أو في مراكز صناديق المعونة..

أصوات المواطنين من مستحقي المعونة أو ممن لم يستحقوها الذين أرهقوا من التدافع، وقد فقد بعضهم قطع من ملابسهم، يشكون حصر الأسماء ونشرها في هذه المراكز، ويستغريون عدم إرسال نسخ منها إلى البلديات ليستطيع المواطنون معرفة ما إذا كانوا مستفيدين أم لا، ويوفروا عناء قطع المسافات وهدر ماتبقى في جيوبهم أجور نقل وسفر، فالكثير منهم يضطر للقدوم إلى هذه المراكز أكثر من مرة وقطع أكثر من ٤٠ كم لمعرفة فتّته ودوره، ويرجون ألاينفقوا المعونة على الطرقات.

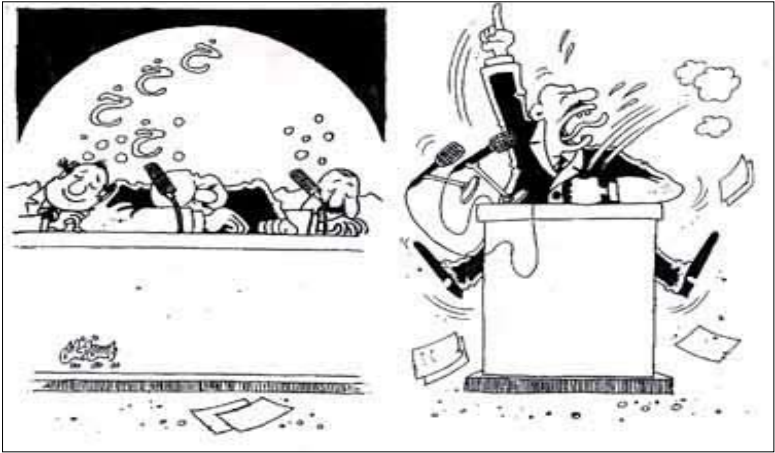
وهذه عينة من آراء المواطنين الذين التقت بهم قاسيون في مركز الزيارة في منطقة الغاب، والتي تشير إلى أن الفقراء لم يستحقوا المعونة فذهبت مستحقاتهم إلى الأغنياء!

شهادات

فراس الديري عامل زراعي قال: «أعمل يوماً وأتعطل عن العمل أياماً إلى أن يأتيني فرج الله! أسكن في قلعة المضيق في بيت إيجاره الشهري ٣٥٠٠ ل.س، ولا أملك شيئاً على وجه

تلاعب بنتائج انتخابات اتحاد الفلاحين

في درعا.. على عينك يا تاجر؟!



بغياض فاضح للمنافسة الشريفة بين القوى السياسية عن انتخابات اتحاد الفلاحين في محافظة درعا، والذي تجلّى واضحاً من خلال استغلال مكتب الاتحاد السابق للفلاحين والتلاعب بهم، مشكلاً تكتلاً انتخابياً أدى إلى عودة هؤلاء للنجاح بشكل حاسم، وبفارق شاسع عن أقرب الناجحين، ليعيدوا صياغة أنفسهم في مكتب الاتحاد الجديد.

ففي يوم الاثنين ٢٠١١/٢/١٤ بدأ اليوم الانتخابي لاتحاد الفلاحين في درعا بهدوء وانتظام، وبقي كذلك حتى بدأت عملية فرز الأصوات وبدأ معها ظهور النتائج، وحصول أعضاء المكتب السابق على أغلبية الأصوات، وبدأت ترتفع صيحات الفلاحين محتجين عندما بدأوا يدركون كيف تم التلاعب بهم وبأصواتهم. وما إن وصلت عملية الفرز إلى منتصف الأوراق الانتخابية حتى ثار الفلاحون رافضين للنتائج.وعند محاولة تهدئتهم من قبل اللجنة المشرفة لحين إتمام عملية الفرز ومشاهدة النتائج النهائية، رفض الفلاحون ذلك رفضاً قاطعاً، مما حدا بأعضاء اللجنة المشرفة أن حزموا أمتعتهم وأخذوا الأوراق الانتخابية متجهين إلى فرع حزب البعث في المحافظة، تاركين الفلاحين في ساحة مبنى المحافظة وهم يرددون «نحن نرفض أي انتخابات ستعيد لنا



الأرض. سجلت في مركز البحث الاجتماعي ولم يرد اسمي في قوائم المستحقين، علماً أن من أعمل لديهم حصلوا على معونة من الدرجة الأولى»..

يقول: ابن سعدا عارف علشون من قرية الدقماق: «أمي مقعدة، وقد تم تسجيلها في المركز بتاريخ\٢٩\٣\٢٠٠٩، لكن لم يرد اسمها في قوائم المستحقين فعلى أي أساس جرى المسح الاجتماعي؟ فالمحتاج الذي يستحق لا يحصل على المعونة الاجتماعية ومن لا يحتاجها يحصل عليها وضمن الفئة الأولى؟!»

خالد: «لم اجد اسمي في قوائم المستحقين، فالفقراء لم ترد أسماؤهم أو حصلوا على الحد الأدنى، فهذا جاري إبراهيم السواد من المواطنين المعدمين من بلدة قسطون يعيل أسرة كبيرة جداً ولا يملك أرضاً ولا أي مصدر رزق آخر، ومع ذلك حصل على معونة شهرية ٥٠٠ ل.س بينما أغنياء البلدة حصلوا على الحد الأعلى للمعونة ٣٥٠٠ ل.س!! هؤلاء الذين يملكون الأراضي والسيارات»...

محمد بركات من قرية الخطيب قال: حصلت على ألف ليرة شهرية، علماً أنني لا املك بيتاً ولا أرضاً، بينما جيرانني عندهم محلات تجارية وبنائات وآليات نقل وحصلوا على ٣٥٠٠ ل.س فعلى ماذا استندت لجان المسح في عملها؟».

محمد حسين فطراوي معاق من قرية التوبنة أبرز وثيقة إعفاء من خدمة العلم تظهر عجزاً ٦٠٪، يقول: «أنا عاطل عن العمل ومطلوب مني إعالة خمسة أشخاص، ومع ذلك ورد اسمي في فئة (د)!»..

في جولات مكوكية بين قرى وبلدات محافظة درعا يستعرض محافظ درعا الخدمات الظاهرة التي تقدمها القطاعات الخدمية في المحافظة، ويتباهى بحجم الطرق المنفذة، والصرف الصحي، والتربية، والري، والإنتاج الزراعي، مع العلم أن كل تلك الإنجازات تمت على يد أصحاب الدخل المحدود والفلاحين الذي يبدلون العرق والدم من أجل رفعة المحافظة والحفاظ على إنتاجها ومكتسباتها، ومع ذلك فقد أغفل أو تناسى ذكر القضايا الأساسية في الصورة السوداء في المحافظة:

١. لم يتحدث عن المدرّسين الاختصاصيين الذين تحتاجهم عملية تربية وتعليم أبناء هذا الجيل،

ولكنهم تفرغوا لأعمال إدارية، وبقي الطلاب محرومين من خبراتهم.

٢. لم يتحدث عن الآبار التي كانت تروي الناس والزراعة، وأغلقت بسبب التنفيذ السيئ للصرف الصحي.

٣.لم يتحدث عن انتشار حديث للسكن العشوائي، وسوء المخططات التطهيمية، والطرق التي شُتّت لتدمّر معالم أثرية هامة، ولم يتحدث عن أكرام القمامة المنتشرة على أطراف المدن وفي الأراضي الزراعية.

٤. أغفل عمداً ذكر رفع الدعم عن المازوت، الذي أدى إلى زيادة تكاليف الإنتاج الزراعي، ولم يتحدث عن تكديس الأسمدة في المستودعات وعدم إقبال

اسمها ضمن الفئة أ فلماذا؟
أنا أحمل بطاقة معاق ولا أملك داراً للسكن، وجاء تصنيفي ضمن الفئة (ج) بينما هناك شخص من قرية المنصورة يستطيع شراء نصف أملاك القرية يرد اسمه ضمن الفئة (أ)!!

ديانا أسعد، إحدى العاملات في مركز التنمية الريفية، وهي عضو مكلف في لجنة البحث الاجتماعي تستغرب عدم حصول بعض المستحقين على المعونة وتقول: «وردتنا القوائم من الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية، وتم تكليفنا بزيارة بعض القرى بنسبة ٢٠٪ من المجموع الكلي، وبناء على التدقيق الذي قمنا به من خلال المسح في هذه القرى قمنا برفع الجداول المتضمنة البيانات، وعليه نحن لا نتحمل مسؤولية عن الـ ٨٪ الباقية التي لم نقم بمسحها». وتوجهت إلى المواطنين المعترضين، وإلى الذين لم ترد أسماؤهم في قوائم المستفيدين من الصندوق على مراجعة المركز في الأسبوع القادم لمعرفة الأسباب التي حالت دون استفادتهم من الصندوق. وأضافت بأن المركز لا يملك استمارات اعتراض في الوقت الحالي لتقديم المعترضين للشكاوي، واستغربت عدم وجود بعض الأسر التي تعتبرها مستحقة ضمن جداول المستفيدين من الصندوق.

المشرف على المركز لقمان غصوب تحدث إلينا قائلًا: «في الوقت الحالي الاعتراض على الفئات غير متاح، اما بالنسبة لمن لم ترد أسماؤهم في قوائم المستحقين فستصلنا قوائم بأسمائهم مع الأسباب المبررة لعدم حصولهم على الاستفادة من الصندوق، وتبقى مسؤوليتنا مقتصرة على تلقي الاعتراضات وإرسالها إلى إدارة الصندوق الاجتماعي للمعونة، ومن ثم تلقي الأجوبة لتصل

الى المعترضين»..

صندوق المعونة هذا آخر ما كان يحتاجه المواطن السوري فهو لا يغني عن دعم المازوت، ولا عن الحلول الناجعة الكفيلة بمحاربة الفقر، كما أنه إجراء تخدييري لتميرر السياسات الاقتصادية الجحفة بحق الوطن والمواطن، تلك التي أثبتت فشلها حيثما تم تطبيقها، وما الاضطرابات المندلعة في العالم سوى انعكاس لاتباعها.

■ **يامن طوير**

يقولون ما لا يفعلون

الفلاحين على شرائها بسبب الارتفاع الجائر في أسعارها.

٥. يتحدث دائماً عن القطاع الصحي والتطور الكبير في منشأته، والسبق في بناء مركز طب الأسرة، ولكن ما نفع هذا والمواطنون يموتون يوماً في مشايي الدولة ومستوصفاتها، بسبب الإهمال وتعطل الأجهزة ونقص الكوادر؟!

هذ جزء من الصورة الحقيقية تعيشها محافظة درعا، ونتمنى معالجة كل هذه الظواهر للوصول إلى الصورة الجميلة التي يتغنى بها المسؤولون، حقيقةً وليس تجملاً.

■ **مراسل قاسيون** -

احتفال عيد العشاق ينتهي بالسجن



في خطوة لا سابق لها، قررت مجموعة من العائلات في مدينة لزعر التابعة لمحافظة درعا، الاحتفال بما يسمى عيد العشاق في إحدى صالات الأفراح، ليس ترفاً بل هرباً من ضغوط الحياة ورثابة الأيام التي تمر عليهم باردة وثقيلة، والتي أفسدت كل ما هو جميل في الحياة، ولم يبق فيها إلا الهم الأكبر الذي هو لقمة العيش.

وقبل أيام من اليوم الموعد عملت بعض النساء على تجهيز ما يلزم من الطعام الذي يجب أن يكون ملائماً للقدرة الاقتصادية للمواطنين، كي لا ترتفع معه الفاتورة.

تم توكيل إدارة الحفل غنائياً إلى شاب وشابة من العائلات المشتركة. وفي يوم الثالث عشر من شباط، اليوم الموعد للاحتفال العظيم، وفي الساعة التاسعة مساءً، حيث مازالت العائلات المشاركة تتوافد إلى مكان الاحتفال، وإذ بقوى الأمن الجنائي، ودون سابق إنذار، تقتحم مكان الاحتفال وتلقي القبض على المغني والمغنية، قبل أن يغنيا، والشاب الذي يشرف على الحفل قبل أن يدير حفله، حارمة بذلك كل هذه العائلات من فسحة للخروج من واقعهم الاجتماعي وعادته قلت سعادته). وعند سؤال الضابط المرافق للقوى الجنائية عن السبب، أجاب قائلاً: إن هذا الحفل غير مرخّص واكتفى بذلك!.

■ **مراسل قاسيون**

صاروخ الضرائب والأسعار إلى أين؟

في مشروع دمر.. الأشجار المقطوعة حرائق قادمة

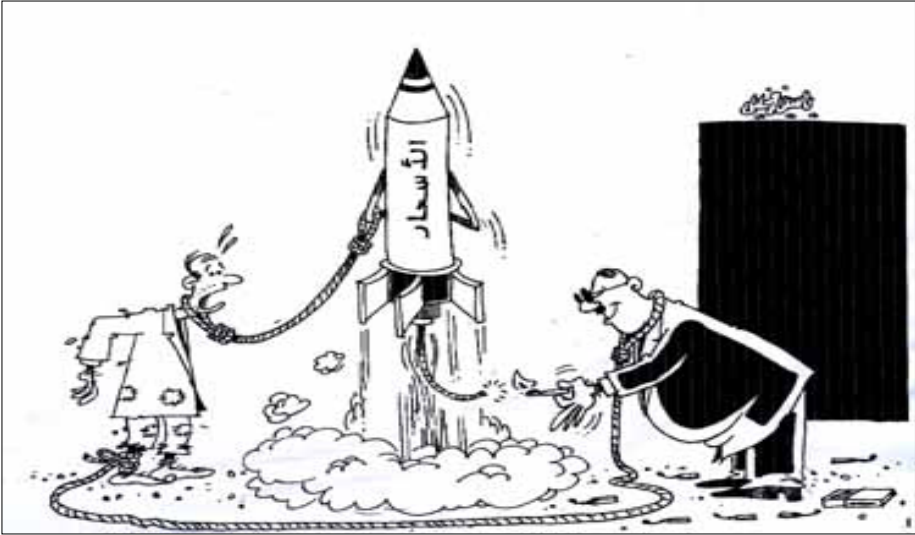
بعد أن بكت السماء حزناً على الجفاف الذي أصاب بيئتنا ومازال مستمراً حتى الآن، استبشرنا خيراً خصوصاً بعد أن حولت دموع السماء المنسكية على وطننا الأخضر الباقي فيه إلى لون أبيض بفضل الثلوج الكثيفة التي هطلت في منتصف كانون الأول الماضي على أغلب المناطق السورية.

وعلى الرغم من السرور البالغ الذي عم بفضل هذه الهطولات إلا أن الأمر لا يخلو أحياناً من بعض المنغصات، فبسبب كثافة الثلج الهاطلة، وبسبب أن الأشجار عانت لسنوات ثلاث من عطش وجفاف مستمرين، سقط الكثير منها، وكسرت أغصان كبيرة في أحيان كثيرة، وأدى هذا الوضع إلى قطع بعض الطرقات بسبب الأشجار والأغصان الساقطة عليها، ومنطقة مشروع دمر كانت من بين المناطق التي عانت من هذه المشكلة، حيث انقطع السبيل على بعض القاطنين في المشروع، بل أصبحت هناك صعوبة أمام العديد من السكان في الوصول إلى بيوتهم، وقد مر حينئذ يومان حتى بادرت بلدية المشروع بإزالة الأشجار والأغصان الساقطة من الطرقات.

ولكن الأمر المضحك والمبكي أيضاً أن البلدية ألفت بالأشجار والأغصان على أطراف الطرقات، ولم تقم بنقلها والاستفادة منها حيث يمكن الاستفادة من الجذوع الكثيرة التي تم نشرها، وما دمنّا نتحدث عن الأشجار المخلوقة والأغصان المقطوعة المتروكة على جوانب الطرقات في مشروع دمر، فإنني أود أن ألفت نظر بعض القراء ممن يحتاجون إلى حطب التدفئة لتوافر كميات كبيرة منها في الطرقات الفرعية لمشروع دمر يمكن أن تلبى حاجتهم للدفع، فإذا كانت بلدية مشروع دمر وهي بلدية غنية حتماً، قصرت أو ربما عجزت عن إزالة الأشجار والأغصان المقطوعة في حي مخدم جيداً، فكيف ستكون الحال في حي فقير؟ أجزم أن الطرقات والدهاليز المتفرعة عنها ستصبح بلون أخضر لساعات فقط لأن القاطنين لن يتخلوا عن هذه الهبة من الحطب التي نزلت عليهم فجأة دون أن يحسبوا حسابها، وستكون حينها البلدية في الآن تقوم بتسيير ألياتها المتهالكة وإرسال مع كل مجموعة منشار آلي إن وجد لقطع الأشجار والأغصان الكبيرة التي قطعت الطريق، بل ربما قام الأهالي في الحي بتنظيف كل شبر من الطرق المقطوعة.

فمتى ستقوم بلدية المشروع بإزالة هذا الكم من الحطب المتكوم الآن قبل قدوم فصل الصيف، لأنها إن لم تقم بذلك الآن فإنها ستشكل خطراً جدياً على البيوت المجاورة، لها لأنها ستتحول إلى بؤر جاهزة لنشوب الحرائق فيها ولأسباب تافهة قد يكون أقلها أن يرمي أحدهم عقب سيكارتة عليها دون أن يظافها.. وفهمكم يكفي يا مسؤولي بلدية مشروع دمر.

ster@kassioun.org



مروية.

كما أن سد بطع لا يوجد فيه إلا مياه الصرف الصحي وممنوع استخدامها للري، ويسجن أي مواطن يستخدمها للري فكيف تعتبر الأرض مروية؟؟

علماً أن هذا الوصف يزيد سعر تخمين الأرض من ١٥٠٠ ل.س للدونم إلى ٢٠٠٠ ل.س للدونم مما يزيد الضريبة ٢٠ ضعفاً وهذا إجحاف كبير لذلك زار وفد من الفلاحين رئيس اتحاد الفلاحين بدرعا وأبلغوه شكواهم من هذا الظلم الواقع عليهم.

في مجال المحاكم مع الاحترام لكل القضاة الكرام ومقام القضاء نبين التالي: كان طابع استدعاء ٣ ل.س + ٢ قيدية + ٣ محاكم.. عام ٢٠٠٥ أصبح ١٠٠ ل.س لصيقة على كل ورقة تقدم للمحكمة. عام ٢٠١٠ استدعاء من ٣ إلى ١٠ ل.س قيدية، من ٢ إلى ٢٥ ل.س محاكم، من ٣ إلى ٥٠ ل.س بداية وصلح، و ٢٠٠ استئناف، رسم دعوى ٦٠ ل.س مقطوع، صلح وبداية أصبح ١٠٠٠ ل.س عام ٢٠١٠ ورسم استئناف من ٦٠ إلى ١٥٠٠ ل.س استدعاء شخصي من ٣٥ إلى ٥٠٠ ل.س.

في مجال الإدارة المحلية ارتفعت كل رسوم الخدمات إلى الحد الأعلى حسب توجيهات المحافظ، كما ارتفعت أسعار المخطط الهندسي للترخيص إلى الضعف، كما تم فرض رسم تسوية على الأبنية القديمة مهما كان قدمها حتى لو بنيت قبل التاريخ ورسم مخطط هندسي بنصف سعر

تبذل وزارة المالية جهوداً كبيرة، بل وأصبح لها خبرة واسعة في الكشف عن مطارح ضريبية جديدة.. والحمد لله أن جميعها على حساب الفقراء الذين لم يعد لديهم ما يدفعونه.. ولنبداً من مديرية المالية أولاً، حيث كانت المديرية تتقاضى ٥% عن كل عملية بيع، فصدر القانون ٤١ وأصبح رسم ضريبة الأرباح ٧% عن الأرض الزراعية البعلية، و ١٠% عن الأرض المروية، و ١٥% عن السكني، و ٣٠% عن الأرض في موقع تجاري، و ٢٠% عن العرصات تزداد ١٠% عن كل سنة حتى تصل إلى ١٢٠%.. وهنا نشير إلى أنه يتم اعتبار أي أرض دون بناء هي عرصة، علماً أن العرصه هي الأرض المفروضة والمخدمة بكل الخدمات، بينما «الماليون» يعتبرون حتى الأرض المشاع غير المقسمة هي عرصات وتعامل معاملة العرصات، كما أنه يتم حساب الأرض داخل النطاق التنظيمي من تاريخ الإعلان عن المخطط التنظيمي، وهذا مخالف لأنه يجب احتساب تاريخ التصديق على المخطط التنظيمي وصدوره بشكل نهائي. كما يتم فرض ضريبة على الأملاك العامة التي تقع ضمن العقار والتي هي سوف تذهب مجاناً إلى مجلس المدينة فلماذا يدفع المواطن عليها رسوم شراء وهي للدولة؟.

درعا نموذجاً

بالنسبة للأرض الزراعية في درعا الواقعة على مشروع اليرموك الأعلى، والتي كتبنا عن الخلل في تنفيذها وأنها غير صالحة للعمل في معظمها، ولم توفر المياه للأرض المخطط لها في المشروع، حيث من أصل ٧٥٠٠/ هكتار تصل المياه إلى ٣٠٠٠/ هكتار فقط ولدة شهرين فقط، بينما يتم اعتبار أرض سجل على صحيفتها إشارة استصلاح لصالح مديري حوض اليرموك هي أرض مروية، علماً أنه لم تصلها المياه قط منذ إنشاء المشروع، وقد كتبنا بالتفصيل عن المشروع في صحيفة قاسيون سابقاً، علماً أنه جاء كتاب وزير المالية رقم /٢٣٥٢/ تاريخ ١٨/١٠/٢٠١٠ ردأ على كتاب مديرية المالية بدرعا رقم ٧٦٧٨ تاريخ ٢١/١٠/٢٠١٠ على اعتبار هذه الأرض تقع ضمن حرم السد ويتم ريهها من مياه السد فتعامل معاملة الأراضي المروية، دون أن يسأل أو يرى هل فعلاً أن الأرض

معهد فلسطين التقاني..

والممارسات اللا إنسانية



هو مجموعة هائلة من الضغوط على جميع أشكال العلاقات الطبيعية بين الطلاب بشكل عام وبين (الشباب والفتيات بشكل خاص)، والذين من الطبيعي أن تتطور علاقاتهم بشكل يومي لتصبح أعمق وأسمى في إطار الزمالة، أي على عكس ما يستمر في فرضه القائمون على هذا المكان.. بل وثمة ما هو أكثر من ذلك، فالشيء المضحك المبكي أن الإدارة قد وصلت بها الفجاجة للتدخل حتى بطريقة ارتداء الطلاب، ذكوراً وأناثاً، ملابسههم وألوانها وطرازها، وحتى (نمط تصفيفهم لشعرهم)؛ وصولاً إلى التدخل في تفاصيل أكثر بكثير من ذلك..

ربما سيجد البعض أن هذا ليس بالأمر الهام، ولكن تفاصيل كهذه، وتراكم كهذا على مدى عامين، سيؤدي إلى نشوء نوع من عدم الثقة بالنفس لدى معظم الدارسين، بالإضافة إلى كثير من التناقضات التي ستؤثر بشكل كبير على طريقة تفكيرهم لاحقاً، وربما ستساهم في نقلهم فكرياً واجتماعياً وإنسانياً وحضارياً من الفاعلية الحقة، إلى الانعزال والتقوق والسلبية والغييبة. إلى أين تريد أن تصل إدارة مخلقة كهذه وهي تتبع سياسات وتقاليد لا أحد يعلم من يقف خلفها على وجه الدقة؟ ولكن من المؤكد أن ما تقوم به ليس عشوائياً ولا ارتجالياً أو مزاجياً. ملاحظة: معهد فلسطين التقاني هو معهد أسس لتعليم أبناء شهداء فلسطين، وهو اليوم خال من أي منهم، و يتبع رسمياً لحركة فتح ويحظى بدعم رسمي من أكثر من دولة عربية!

■ كمال عرفات

طالب متخرج من المعهد

قبل البدء في تسليط الضوء على ما يحصل في معهد فلسطين التقاني ربما علينا أن نوضح شيئاً عُرفته كل شعوب العالم، ولكن يبدو أنه لم يصل حتى الآن لإدارة هذا المعهد أو القائمين عليه، وهو أهمية وحساسية المرحلة العمرية التي يدخل فيها الطلاب الجامعات أو المعاهد، حيث تتراوح أعمار هذه الشريحة ما بين (١٨-٢٢) والتي ربما هي المرحلة الأهم بالنسبة لأي شاب أو شابة على جميع المستويات الاجتماعية والنفسية والتعليمية، ولأشك أنها ستعكس لاحقاً على المجتمع مستقبلا حسب تأثير الممارس على الطالب سلباً أو إيجاباً.

ما يحصل في معهد فلسطين التقاني (الخاص) هو تعسف بكل ما للكلمة من معنى وبعيداً عن أية مبالغة، فالعانة تسير خطوة بخطوة مع الطلاب من اللحظات الأولى حتى اللحظات الأخيرة من عمر العامين المفروض إتمامهما في المعهد، ابتداءً بمعاناة التسجيل والمعلومات الأشبه بالاستخباراتية المفروضة على الطلاب لتقديهما للمعهد، مروراً بالأقساط غير المنطقية التي أقرتها إدارة المعهد كرسوم للتسجيل والتي تتزايد عاما بعد آخر دون مبرر يذكر أو تزايد في مستوى الخدمات التعليمية المقدمة أو تحسينها، وبعيداً عن كل هذا فالآتي أهم بكثير، وهو الممارسات اللاإنسانية غير المبررة التي تفرضها الإدارة على الحياة الاجتماعية اليومية للطلاب داخل المعهد بشكل يخالف كل الأنظمة والتقاليد المعروفة في الجامعات والمعاهد في سورية..

أقل ما يمكن قوله إن ما يحدث في هذا المكان

للقمامة أنواع.. أقلّها خطراً الملقى في المكبات!

أكثر من ١٥٠ سنة كي تتحلل كالبلاستيك والمعادن (التك) والكرتون، بمُعَدّاتهم البسيطة (الأيدي والحبال والخيطان)، والمعقدة المتمثلة بنوع من المركبات بثلاثة دوابل لا تُصنع إلا في أحياء الوطن الفقيرة ولا تُسجّل في دوائر المرور ولا تحمل أرقاماً ولا أشكالاً.

في سورية وحدها تبلغ المخلفات من القمامة يومياً حدود ١٧٢٥ طناً (١ كغ للشخص الواحد في المدينة، التي يشكل سكانها نصف إجمالي عدد السكان في البلاد تقريباً، ونصف كيلو غرام للشخص الواحد في الريف)، ومنه نستطيع أن نتوقع أن آلافاً من الناس تعمل في هذه المهنة ليشكلوا جزءاً من ملايين الفقراء الآخرين.

بينما يصل تعداد الأساطيل إلى الملايين في بلدان عربية أخرى امتهنت كرامة مواطنيها في مكبات النفايات بعد أن أضاعت أنظمتها كرامة أوطانها.

تضييق الدنيا بتلك الجحافل يومياً، ويزداد بؤسها، فـ«الفقر لا يعلم شيئاً، بل يقصر العمر».. والفقر لا يهب الناس وعياً سياسياً لتغيير واقعهم، فلو كان الأمر كذلك لربما كان جياح أفريقيا وفقراء أندونيسيا وبنغلاديش الأكثر ثورية في العالم، لكن الجديد الذي تُعلمنا من الثورة المصرية والتونسية أن فرز القمامة أصبح علماً أخذ يتسع ليضع إلى جانب الكرتون والتك أنظمة فاسدة ورؤساء مخلوعين.

■ محمد دياب

تقوم البلدان الصناعية «المتقدمة»، والتي لها حصّة الأسد في تلويث العالم وتدمير بيئته زيادةً لأرباحها بأقل تكلفة بما أصبح الآن يهدّد الكوكب بأسره، باستخدام أساطيل تكنولوجية هائلة معدّة بأحدث التجهيزات المتخصصة لفرز القمامة والنفايات، لإعادة تدويرها في الصناعة، ولتنقية بيئاتها وأجوائها، كي تبقى البلدان المتقدمة متقدمة، حتى لو استدعى الأمر إرسال نفاياتها إلى البلدان «الصديقة» من بلدان العالم «المتخلف»، وخصوصاً النووية منها.

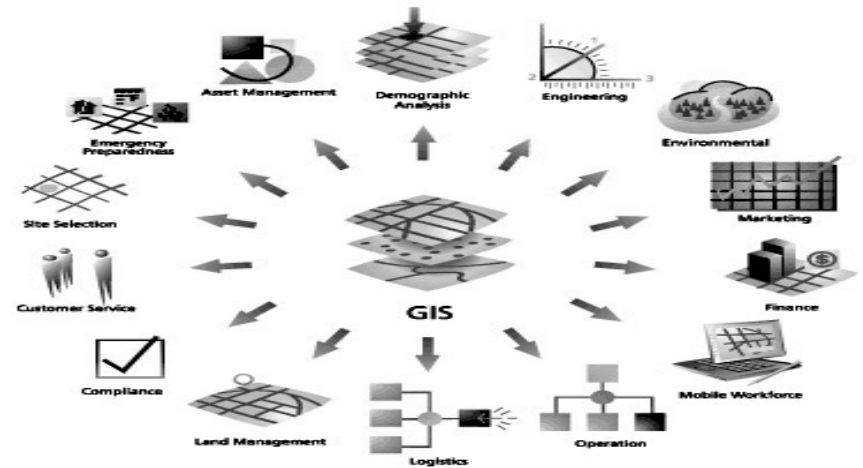
أما البلدان «المتخلفة»، ومنها بلدنا، فتتبع تقنيةً أرخص في فرز القمامة وإعادة تدويرها لم تكن لتخطر في أذهان أي من المتحضّرين، تقنية أسهل ودون شهادة اختراع، تتمثّل بالاعتماد على جحافل من الفقراء وأطفالهم، جيوش ممن يسمّون بالعامية (لّميّة) وباختصاصات مختلفة ليقوموا بفرز النفايات وإعادة تدويرها، فهناك لّميّة خبز يابس، لّميّة كرتون، لّميّة تنك.. إلخ.

ليس للميّة وطن، وليس لجحافلهم لا نقابة ولا إطار، ولا يسجّلون في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ولا تعلم فيما إذا كانت ساعات عملهم محسوبة عند الحديث عن نسب البطالة، على الرغم من أن جحافل اللميّة تلعب دوراً وطنياً –من دون أن تدري– في إعادة التوازن إلى الطبيعة في بلدان أرهقتها التشوهات الليبرالية وفساد منظرها، ولم يدفعهم إلى ذلك غير فقرهم، وحرصهم على كرامتهم في إنقاء ذلّ التسوّل، وذلك بتخليصهم الطبيعة من مخلفات تحتاج إلى

■ فهمي العاسمي

توعم الحكومة الإلكترونية..

كائن افتراضي يبحث عن نافذة على الواقع



في الواقع إن فكرة الحكومة الالكترونية مازالت حبيسة الأدراج، وما تزال معوقات كثيرة تتمترس في وجه هذا المولود المنتظر، فلدى الكثير من الموظفين مصالح ترفض هذا المصطلح لأنه ربما يقطع رزقهم حين يبدأ بالقضاء على الفساد الإداري.

ولكن في الوقت نفسه ما يزال مصطلح الحكومة الالكترونية غريباً على معظم السوريين، أما من يعرف معنى هذا المصطلح فيعتقد أن تطبيقه مستحيل، وهذا المستحيل ناتج عن فقدان الأمل بإمكانية الانتقال إلى السلوك الإداري والمؤسساتي السليم، وعن ضعف ثقة المواطن بإمكانية استخراج وثائقه الرسمية دون دفع الإكرامية. ولذلك، فإن الوصول إلى الهدف يجب ألا يتم ربطه بالمؤتمرات والمحاضرات وإنما بالعمل الدؤوب في القضاء على الأساليب الخاطئة القائمة على الروتين والبيروقراطية، كما يجب أن يسبقه أعمال تعيد ثقة الناس بأن العمل جار على استئصال الفساد بكل أشكاله ابتداءً من الفساد الإداري.

■ أحمد محمد العمر

إن الوصول إلى إطلاق الحكومة الالكترونية يعني من حيث المبدأ الوصول إلى صيغة جديدة تعبر عن تطور إمكانيات الإصلاح في سورية، وكذلك سيكون ترجمة لمبادرات الإصلاح الحقيقية للمشكلات التي تم تشخيصها على الأرض، وبذلك فإن أهمية الحكومة الإلكترونية لا تكمن بمجرد شعارات معسولة يرفعها المسؤولون بين الفينة والأخرى، وإنما في مكان آخر له أثر حقيقي حتى وإن كان الفضاء الإلكتروني هو ميدان الكيان الإصلاحي المنتظر.

ولكن رغم ذلك، لا بد من التساؤل عن مدى الجدية والمقدرة اللتين تتمتع بهما الحكومة في وضعها الراهن ويساعدها باتخاذ الخطوة الأولى للقضاء على الفساد الإداري المستفحل، وهل الحكومة وبعد مرور عدة سنوات من إطلاق تصريحاتها المؤكدة على بدء تشكيل وأتمتة المعلومات، هل هي قادرة على إيجاد حلول للعوائق التي تقف حائلاً أمام إطلاق الحكومة الإلكترونية؟. وهل عملت الحكومة على تعزيز ثقافة الوعي العام لموظفيها والناس ووضعت البنى التحتية اللازمة لإطلاق تويمها الإلكترونية؟.

عوائق راهنة ومكاسب متوقعة

بأفضل السبل للمواطن.

ومن ثم يمكن التواصل بشفافية وبتقنة بين الحكومة وجمهورها، ورفع الاستثمار وفاعليته في تطوير كادر مؤهل تقنياً ومهنيّاً والقضاء على أشكال الفساد والحد منه بشكل كبير فالدول التي استخدمت أسلوب الحكومة الالكترونية قضت على البيروقراطية والروتين وحدت من الفساد بنسبة ٨٠٪/، فيجب على الحكومة السورية الحدو نحو التغيير والتخفيض من معدلات الهدر وتأهيل كوادر منظمة في إدارة الوقت كخطوة جدية في تدمير مرش محرك الركب الاقتصادي المنظم والأكثر من ذلك حفظ كرامة المواطن.

نحن لسنا ضد أي تطوير في مجال المعلومات والاتصالات ولكن نقدم العوائق لكي تكون على سلم الإصلاحات فالمشكلات تصغر عندما تتسع الرؤية فالجميع حريصون على التقدم الاقتصادي والاجتماعي والصناعي والإداري، ولكن يجب القضاء أولاً على حفنة النافذين الذين يقفون حائلاً أمام هذا التقدم، فكيف لهم أن يغسلوا أموالهم بوجود حكومة إلكترونية أو كيف لهم أن يحصلوا على أموال؟ وهذه فائدة وجود حكومة الكترونية، ومن جملة الفوائد أيضاً توفير في النفقات الإدارية والسيطرة على المصاريف وتطوير جودة الخدمات وتحسينها وتقديمتها

أو غير متقاعدين مما يعطل وصول الموظفين العارفين بالمعلوماتية! أضف إلى هذا أن نصف الموظفين- إن لم يكن معظمهم- لا يملكون حاسباً، وخصوصاً المعلمين الذين هم بأمس الحاجة إلى التقانة!.

إن تقدم الدول مرتبط بمدى مواكبتها للقرية الإعلامية الصغيرة ومدى قدرتها على مواكبة العالم الاقتصادي والاندماج في المجتمع الرقمي ونظم المعلومات والقدرة على الانتقال من العالم التقليدي إلى العالم الاقتصادي والمالي والتجاري الذي يعمل بالاتصالات الحديثة ويتبادل المعلومات والسلع والأموال.

الجانب الأهم في عمل الحكومة الالكترونية يتعلق بالشبكة العنكبوتية التي تتميز بالاخترافات والهاكرز دون حماية، فما طبيعة التشريعات التي ستعمل على تنظيم هذه الحكومة؟ وما هي العقوبات التي ستفرض على محاولات انتهاك خصوصية المستخدمين وخصوصاً أن سورية لا تحتل مرتبة متقدمة عالمياً من حيث حماية المعلومات؟ ناهيك عن ضعف خبرة معظم الموظفين بمسائل المعلوماتية والتعامل مع المعلومات المؤتمتة، إذ تشير الإحصاءات إلى أن ٧٠٪ من الموظفين لا يحملون شهادة جامعية وإنما أغلبهم يحملون الكفاءة والثانوية، وهم معينون منذ سنوات

الحكومة الالكترونية..

مفاهيم وفوائد

تشهد العصور الحديثة تطوراً هائلاً وسريعاً في التكنولوجيا وتشير التقنيات الحديثة إلى كثير من المعدات التي يمكن استعمالها لحل المشاكل في العالم الحقيقي. ومن هذه التقنيات ما يسمى به الحكومة الالكترونية»، وهي نظام حديث ترتديه الحكومات بطرح خدماتها الإدارية على الشبكة العنكبوتية العالمية والانترنت، وذلك بربط مؤسساتها بعضها ببعض وربط مختلف خدماتها بالمؤسسات الخاصة والجمهور عموماً، ووضع المعلومة في متناول الأفراد بغية خلق علاقة شفافة تتصف بالسرعة والدقة وتهدف للارتقاء بجودة الأداء وتقليل الاحتكاك بين المواطن والموظف بما يساهم بتقليص حجم الفساد الإداري.

الحكومة الالكترونية سوف تلامس حاجات الناس بطريقة مغايرة لما تفعله الحكومة بشكلها الكلاسيكي، ولكنها لن تكون بديلاً عنها وإنما ستكون الوجه الآخر لها، والمعبّر عنه على الفضاء الالكتروني.

الحكومة الالكترونية تهدف إلى تقديم الخدمات الحكومية على اختلافها عبر الوسائط الالكترونية وأدوات التكنولوجيا وأهمها الانترنت والاتصالات. ومن المفترض أن تتركز معظم أهداف الحكومة الالكترونية في خانة رهاقية المواطن بتوصيل الخدمة إلى المواطن في منزله بدلاً من يصل هو إليها في دوائرها، وذلك باستخدام تكنولوجيا الانترنت والاتصالات.

وفي المجال المؤسساتي، تهدف الحكومة الالكترونية إلى تشييط الدورة الاقتصادية عبر تسهيل معاملات المؤسسات التجارية سواء كانت مؤسسات محلية أو عالمية وهناك مجالات أخرى كثيرة لا يتسع المقام لذكرها والتفصيل فيها. ومن الخدمات التي تقدمها الحكومة الالكترونية تسديد فواتير الكهرباء والماء وتسديد المخالفات المروية، وتجديد تسجيل المركبة ورخص قيادة السيارات الخاصة، والحصول على نتائج الامتحانات الدراسية، وغيرها من خدمات أخرى مشابهة.

أما القوى الدافعة نحو الحكومة الالكترونية فيمكن القول إن ثمة أحدائناً جوهرية وقعت خلال الفترة الزمنية الماضية والقصيرة أدت إلى تغيير نمطي في بيئة الحكومة والذي بدوره أدى إلى ظهور مفهوم الحكومة الالكترونية، فقد أدى ظهور مفهوم العولة إلى بروز فكرة الحكومات الإلكترونية كدليل على تقدم المجتمعات، كما أدى ظهور التجارة الكترونية إلى تشجيع الحكومات على استغلال التكنولوجيا من أجل خفض التكاليف الإدارية والإنشائية إلى مستوياتها الدنيا، يضاف إلى ذلك ازدياد مشاريع الخصخصة التي تتطلب تطبيق نسب مرتفعة من التواصل بين القطاع العام والخاص والمؤسسات المدنية. وكذلك ساهمت زيادة الوعي العام بأهمية التكنولوجيا والانترنت، وارتفاع درجة معرفة المواطن بما تحققة التكنولوجيا، والبحث الإنساني الدائم عن وسائل الراحة، وإلى زيادة ميل الناس والحكومات عموماً إلى إجراء المعاملات مع الآخرين- بما في ذلك الدول- بأقل جهد وزمن ممكن.

وفي النهاية، لا يمكن إهمال ما للحكومة الإلكترونية في حال تم إطلاقها حقاً من أثر حقيقي في تقليص حجم الفساد في الأجهزة الإدارية للدولة- النامية والمتقدمة على حد سواء-، وقد بدأت قضية إطلاق أجهزة الحكومة على الفضاء الإلكتروني تصبح حاجة أساسية وضرورية في عدد من الدول، خاصة مع استمرار تفشي الفساد وتطفل الفاسدين على مقدرات الدول، وليست الأجهزة الإدارية في الحكومة السورية حالة استثنائية في هذا الصدد بطبيعة الحال.

■ نمر محمد الذنوب

انترنت منتهية الصلاحية وبنية تحتية بائسة..

الحكومة الالكترونية السورية ربما تكون لغير السوريين!

يقول (زم) وهو مهندس: «عيب أن نقول لدينا إنترنت، لأن الانترنت التي تعرفنا عليها في سورية ضعيفة كثيراً وهي بالتالي غير مستخدمة بكثرة كحالها في بقية دول العالم، حيث أن عدد مستخدمي الانترنت في سورية لا يتجاوز مليوناً ونصف.. فالانترنت لدينا منتهية الصلاحية دون أي استثناء»..

ومن جهته يؤكد (م.ص) أن «الدخول من خلال البطاقات أو أي مخدم آخر يحتاج لمحاولة الاتصال عدة مرات وهذا يدفعني إلى اليأس والغاء الفكرة في معظم الأحيان». هذه لمحة بسيطة عن واقع مرعيشه الانترنت في سورية، وبوجود كل هذه العوائق وغيرها يبقى السؤال الأساسي الذي يتطلب الإجابة: من أية زاوية ينظر خبراء الحكومة إلى إمكانية الانطلاق بالحكومة الالكترونية؟ أم أن خدمات هذه الحكومة الافتراضية ستقدم لمواطنين يعيشون خارج القيود «الإنترنتية» السورية.. الذاتية والموضوعية؟.

■ محمد هاني الحمصي

لا تتجاوز سرعتها ٥٦ كيلو بايت في أحسن الأحوال، وقد تنخفض إلى العشرين في حال الضغط الشديد وساعات الذروة، أما خدمة الـ «ADSL» فعلى الرغم من جودة خدماتها فهي مازالت مقتصرة على رجال الأعمال وأصحاب الواسطات وذوي الدخل المرتفع هذا بالإضافة إلى كونها قليلة ومحدودة للغاية. وتعتبر أسعار الانترنت في سورية مرتفعة لحد غير مقبول بالنظر إلى باقي بلدان العالم، فالمواطن يدفع ثمن الاشتراك بالانترنت مرتين مرة كتمن بطاقة ومرة كأجور لخدمة الهاتف الأرضي حيث يبلغ أجرة ساعة الانترنت عن طريق المؤسسة ١٥ ل.س، أما بالنسبة لأسعار البطاقات فهي عدد الساعات ٥/ ٦٠٠ ساعات ب ٥٠ ل.س و ٨/ ١٢٠٠ ساعة ب ١٠٠ ل.س و ١٦/ ٢٥٠٠ ساعة ب ٢٠٠ ل.س و ٢٢/ ٥٠٠ ساعة ب ٥٠٠ ل.س، وتوجد عروض وبطاقات في السوق ١٨/ ساعة ب ١٠٠ ل.س أسبوع ١٠٠/ ٢٥٠ شهر مفتوح. وغالباً ما تكون هذه العروض كاذبة وغير صحيحة وهذا ما يضيف إلى المشاكل مشكلة جديدة.

واقع الأمر إن عشرة أعوام كان يجب أن تكون كفيلاً لحل كل التعقيدات والأمور المستعصية المتعلقة بشبكة الإنترنت، ما يساعد على سهولة الاستخدام والاستفادة القصوى من هذه التكنولوجيا المتاحة، فعملية التطور في مجال الانترنت لا تبدو ظاهرة أو ملموسة في الفترة السابقة. وعلى الرغم من انتشار ثقافة استخدام الانترنت في نواحي مختلفة من الحياة مثل (الأعمال، الدراسة، الأخبار) وفي العديد من المجالات الأخرى، ورغم أن الدولة قد خصصت حوالي ٥٠٠ مليون ليرة سورية من خطتها الاستثمارية لتطوير الانترنت، فإن واقع الانترنت لا يزال ينبئ بالعديد من المشكلات والأزمات من جوانب متعددة تتعلق بأمور تقنية وفنية وكوادر بشرية.

ويمكن القول إن البطء في الإنترنت يمثل أكبر المشاكل في هذا المجال، حيث لا تزال البنية التحتية للشبكة السورية تعاني من جملة من المتاعب تتمثل بالبطء الشديد والانقطاع المتكرر لأن أغلبية مستخدمي الشبكة يستخدمون شبكة الـ «Dialup» التي

يعتبر الوضع الحالي للإنترنت في سورية كارثياً بكل معنى الكلمة، حيث تعاني شبكة الإنترنت من ندرة الاشتراكات في خدمة الـ «ADSL» والبطء في عملية التنقل والتصفح والتحميل في صفحات المواقع، وتفاقم وازدياد حالات الانقطاعات والاختناقات المتكررة منذ انطلاق هذه الخدمة بشكل عملي عام ١٩٩٨، وقد بلغ عدد المشتركين في خدمة Dialup حسب الإحصائيات للمؤسسة العامة للاتصالات ٩٢٠ ألف مشترك، وعدد المشتركين في خدمة الـ «ADSL» ٢٠ ألفاً، وفق تقرير سابق للمؤسسة. وتشير بعض مراكز البحث المستقلة إلى أن نسبة مستخدمين الإنترنت في سورية هي ٨٪، ويلاحظ الانخفاض الشديد في النسبة وهذا يعني أننا متخلفون جداً في حقل التكنولوجيا والإنترنت ولا يأتي خلف سورية في ترتيب دول الشرق الأوسط سوى اليمن والعراق.

أمام هذا الواقع لا بد من التساؤل: هل يمكننا اللحاق بموكب التطور العلمي؟ وما هي الطرق التي يجب اتباعها من أجل ذلك؟ في

«جلاية» الحكومة الإلكترونية.. هل تنظف «الأطباق» البيروقراطية؟!

لقد بات المواطن السوري يخشى أحياناً دخول إحدى هذه الدوائر الرسمية للحصول على ورقة رسمية ضرورية يحتاجها، وذلك فقط تقادياً لصعوبة المعركة التي تنتظره داخل هذه الدوائر من روتين خائق وبيروقراطية جامدة وفساد سيجيره لرش راتبه الشهري على الموظفين المسؤولين عما يحتاج إليه من أختام وتواقيع رغم أن أوراقه قانونية وبسيطة المطلب!. هذا المواطن الذي سيكون مضطراً للتعرف على معظم موظفي الدوائر الحكومية قبل أن يحصل على عشرات التواقيع على ورقة- لم يعد ما كتب فيها واضحاً من كثرة الأختام- عليه بعد ذلك أن يزور عشرات المكاتب حتى يستطيع ممارسة هوايته في جمع الأختام الإضافية المدرجة على لائحة أطباق البيروقراطية المتبعة في كل الدوائر الحكومية، هذا إن لم تكن هذه الأختام تسكن في عدة دوائر رسمية متباعدة المسافة، وإذا كان المواطن يطعم بابتسامة من الموظف فعليه- إضافة إلى الوقت الذي سيقضيه أمام باب كل مكتب سيقصده- أن يسد ثمن الابتسامة وينتظر بلطف أن يصل الموظف المسؤول إلى المعلومات المطلوب التأكد منها قبل وضع توقيعه، ولا داع هنا للإشارة إلى الوقت الطويل الذي سيحتاجه المواطن قبل أن يحصل على آخر توقيع! ولا إلى المبلغ الذي يجب أن ينفقه هذا المواطن بين رسوم وطوابع ورشاً ومواصلات!. للأسف هذا جانب مما باتت تمثله الدوائر الحكومية في سورية، وجزء مما يتكبده المواطن من أجل الحصول على ورقة رسمية قد يتوقف مستقبله عليها، وجزء كذلك مما تتسبب به الأساليب الإدارية المتخلفة التي تملأ الدوائر الرسمية بأوساخ الروتين والبيروقراطية والفساد الإداري.

■ ماهر عدنان فرج

الأخطار البيئية في سورية.. وإجراءات «رفع العتب» الحكومية

تتعدد المشكلات البيئية في سورية بقدر تعدد نظيراتها في المجتمع والاقتصاد والخدمات، وترتبط معها ارتباطاً عضوياً كون الظروف المؤدية إليها جميعاً واحدة، وتتعلق أساساً بغياب التخطيط الدقيق والمستدام، وغلبة الفساد والتهب، وغياب الرقابة بأشكالها المتعددة، وأخيراً وليس آخرأ هيمنة قوى السوق المحلية والوافدة ومن يراعهما على حيز واسع من مقدرات وثروات البلاد، بكل ما يعني ذلك من سعي نحو الربح الأعلى على حساب الطبيعة والبشر..

سنتوقف في هذا العدد عند بعض هذه المشكلات الخطيرة، على أن نتابع فتح وتقليب هذا الملف بشكل مستمر بالتعاون مع الاختصاصيين وأصحاب العلاقة الذين زودونا مشكورين بالمعلومات المعروضة في هذه المادة..

أولاً: صناعة النفط والفوسفات والخطر الإشعاعي..

أ:صناعة النفط

يتم استخراج النفط في سورية وفقاً للتقنية الشائعة عالمياً، والتي تعتمد على حقن الماء عبر مسارب تصل إلى أسفل البئر النفطي، ما يجعل النفط يتدفق إلى الأعلى (حسب دافعة أرخميدس)، وذلك نتيجة لانخفاض الوزن النوعي للماء أمام الوزن النوعي للنفط. وعلى سطح البئر، يتم فصل الماء عن النفط بعملية تسمى الإبانة، ويعاد حقن هذه المياه مرة أخرى، وتكرر هذه العملية عشرات ومئات المرات.

مع كل عملية حقن جديدة، تزداد ملوحة المياه المحقونة، حتى أن ملوحتها تصل إلى ثلاثين ضعفاً من ملوحة مياه البحار، وتقاس الملوحة بتركيز الكالسيوم Ca، والمغنزيوم Mg. في المياه، إن ازدياد ملوحة المياه يزيد من وزنها النوعي، ويضعف تأثيرها في رفع النفط إلى أعلى، والأهم «بالنسبة لشركات النفط»، هو ازدياد ترسبات كربونات الكالسيوم CaCO3 على جدران البئر النفطي ما يسبب «خسائر اقتصادية (لأن إزالة هذه الترسبات يتم باستخدام فرشاة معدنية ضخمة وباستخدام تقنيات مكلفة اضافة إلى كون هذه الرواسب محسوبةً كنفاية خطيرة تضطر الشركات بعد استخراجها إلى خزنها خزناً مأموناً يكلف كثيراً هو الآخر)، بمعنى آخر يقلل الأرباح، عدا عن ضياعات المياه التي لا مفر منها، لذا يتم تجديد هذه المياه دورياً، وعليه فإن كلفة استخراج النفط تتضمن مكوناً أساسياً هو كمية الماء اللازمة لاستخراج برميل واحد من النفط. عالمياً، هذه الكمية هي بحدود ثمانية براميل ماء وسطياً لكل برميل نفط، في حين تتراوح في سورية بين 22 إلى 25 برميل ماء للبرميل الواحد من النفط على اعتبار أن النفط السوري هو نفط ثقيل وعميق ولذا يحتاج إلى كميات أكبر من المياه لرفعه، بحساب بسيط ينطلق من كون إنتاج النفط في سورية لعام 2010 كان بمعدل 386 ألف برميل يومياً، وسندخل في الحساب الحد الأدنى أي 22 برميل ماء لكل برميل نفط نجد أن استهلاك المياه لاستخراج النفط سنوياً في سورية يبلغ نحو 500 مليون متر مكعب، ولفهم ضخامة هذا الرقم نذكر أن مخزون سد بحيرة قطينة على نهر العاصي المسؤول عن ري سهول حمص وحماة يبلغ 250 مليون متر مكعب وأن مخزون سد الرستن المسؤول عن ري سهل الغاب هو أيضاً 250 مليون متر مكعب، أي أن كميات المياه المهدورة في إنتاج النفط تعادل مجموع المياه المخصصة للري في كل من سهول حمص وحماة وسهل الغاب، أي أنها نهر حقيقي مهدور في منطقة هي أوجح ما تكون لكل قطرة ماء. يمكن تقليل هذا الهدر إلى حدوده الدنيا عبر إجبار الشركات النفطية على تنقية المياه من الكالسيوم والمغنزيوم وتخليصها من ملوحتها، ومن ثم إعادة استخدامها لاستخراج النفط أو استخدامها لأغراض الري بعد تخليصها من حمولتها الثقيلة، وذلك عبر إرغام هذه الشركات على تحسين تقنياتها والتقليل من أرباحها ولا مبالايتها.. وإذا وضعنا جانباً القدر الهائل من الهدر والذي يشكل بحد ذاته مشكلة بيئية وثيقة الصلة بالتصحّر الذي يهاجم البادية السورية ومنطقة الجزيرة التي كانت يوماً ما كلها خضراء، فإن السؤال الأخطر هو أين ترمي الشركات الأجنبية المياه بعد استخدامها؟ وما هي خصائص هذه المياه؟

المياه المالحة أو produced water:

ذكرنا سابقاً أن المياه الخارجة من صناعة النفط تتصف بملوحة عالية جداً، الأمر الذي يجعل من إلقتها في الأراضي، حكماً بالإعدام على إمكانية استغلالها زراعياً، وتكرار هذه العملية يحكم على الأراضي بالتصحّر. بالرغم من ذلك، فإن التخوف من خطر التصحر الذي تسببه المياه المالحة، سيغدو ترفاً أرسقراطياً، حين نعاين الخطر الإشعاعي لهذه المياه!!

المياه المحقونة في الآبار النفطية، تتعرض لتراكيز عالية من العناصر المشعة، لأن تراكيز هذه العناصر تزداد مع العمق، حيث يصل عمق بعض آبار النفط في سورية إلى ستة كيلومترات، ومن بين عناصر سلاسل النشاط الإشعاعي لليورانيوم والثوريوم، يوجد عنصر وحيد قابل للإنحلال بالماء، وهو الراديومRa . عند انحلال الراديوم بالماء وخروجه معه إلى حيث يرمى، تحدث ظاهرة التصدع الإشعاعي، حيث يكمل الراديوم حياته الإشعاعية ولكن هذه المرة بدور الأب، أو رأس السلسلة. ومما يزيد من خطورة التصدع الإشعاعي، حقيقة أن ارتفاع ملوحة المياه، يرفع معامل انتقال الراديوم Ra من الطور الصلب إلى الطور الغازي، أي إلى الرادون Rn، والذي إن حدث ودخل عبر التنفس فإنه سيكمل نشاطه الإشعاعي في الجسد حاكماً عليه بالسرطان. فأين تلقي الشركات الأجنبية هذه المياه الخطرة؟ تلقيها في ملايين الهكتارات القريبة من حقول النفط، مضيئةً إلى سجل خسائرها خسارات جديدة وخطيرة، وعندما لا يعود مستغرباً أن تكون أكبر نسبة سرطانات تصيب الأطفال في العالم في دير الزور حسب منظمة الصحة العالمية.

ب:صناعة الفوسفات

يوجد في سورية منجمان أساسيان للفوسفات، هما خنيفيس والشرقية في منطقة تدمر، حيث يتم استخراج الصخور وطحنها، ثم تنقل بسكك الحديد إلى حمص، حيث يتم تصنيعها. تعالج الصخور المطحونة بحمض الكبريت وفقاً للتفاعل:

لاحظ الشكل رقم (1)

الصخور القادمة من مناجم الفوسفات، تحمل عناصر مشعة معزولة عن سلسلها، ووفقاً لتناسب المقادير في التفاعل، فإن الصخور إن حوت مثلاً على 100 p.p.m من اليورانيوم، أي 100 جزيئة في كل مليون جزيء من الصخور المطحونة، فإن 98 p.p.m ستنتقل إلى حمض الفوسفور. وأين يذهب حمض الفوسفور؟.. ليس بعيداً.. يذهب إلى تصنيع الأسمدة!. أي أن اليورانيوم المشع سينتشر ليصل إلى كل حقول بلدنا، ثم إلى كل بيوتنا مهدداً حياة شعب كامل بات يحفه الخطر..

وإن حوت الصخور المطحونة على 100 p.p.m من الراديوم، فإن 99 منها ستذهب إلى الفوسفوجبسوم(كبريتات الكالسيوم المائية)، والتي تعتبر نفاية خطيرة تحوي تراكيز عالية من الراديوم Ra226.فأين تدفن نفاياتنا الخطرة؟ أين يدفن الفوسفوجبسوم؟؟ هو الآخر لا يذهب بعيداً.. يدفن في جنوب غرب مدينة حمص، في المكان ذاته الذي قرر المحافظ أنه المناسب لبناء المساكن العمالية!!

الشكل رقم (١)

فوسفوجبسوم	+	حمض الفوسفور	→	حمض الكبريت	+	
CaSO4nH2O		H3PO4		H2SO4		صخور مطحونة

التوازن الإشعاعي والتصدع الإشعاعي

العناصر ذات النوى الثقيلة، هي عناصر غير مستقرة. ويرجع عدم استقرارها إلى اختلال التناسب بين عدد البروتونات وعدد النيوترونات في أنويتها . في سعيها الطبيعي نحو الاستقرار، تقوم نوى العناصر المشعة بإطلاق جسيمات ألفا أو بيتا مترافقةً مع أشعة غاما، وذلك للوصول إلى تناسب أكثر استقراراً بين النيوترونات والبروتونات. مع كل إصدار إشعاعي (α+γ أو γ+β)، يتحول العنصر المشع إلى عنصر مشع آخر، يصدر بدوره (α+γ أو γ+β) متحولاً إلى عنصر جديد، وهكذا.. حتى الوصول إلى عنصر مستقر، غالباً هو أحد نظائر الرصاص أو البيزموت.

مجموعة العناصر المشعة التي يتحول أحدها إلى الآخر وصولاً إلى العنصر المستقر، تسمى سلسلة النشاط الإشعاعي الطبيعي، ويصطلح تسمية كل منها نسبة إلى العنصر الأب الذي تبدأ به السلسلة، وأهم السلاسل وأكثرها تركيزاً في الطبيعة؟ هي سلاسل اليورانيوم المشع الثلاث (U238، U235، U234)، وسلسلة الثوريوم المشع (Th232).

مفهوم التوازن الإشعاعي، ينطلق من أن وجود عناصر السلسلة الإشعاعية كاملةً، مع بعضها البعض، يحكم الإصدارات الإشعاعية بعمر النصف الأطول في السلسلة، وهو من رتبة مليون سنة في معظم السلاسل، 4.5 مليار سنة بالنسبة لسلسلة U238. وعليه فإن الخطر الإشعاعي على الإنسان يكاد يكون معدوماً في حالة التوازن الإشعاعي، يعزز هذا الأمر ضعف تراكيز العناصر المشعة في القشرة السطحية للأرض. في حين تزداد تراكيزها بشكل هائل مع العمق، ما يفسر انصهار لب الكرة الأرضية الغني بالنشاط الإشعاعي. الخطر الحقيقي يظهر عند إخراج عنصر مشع من سلسلته، سواء نتيجة النشاط البشري أو نتيجة لطرف طبيعي. عندها تحدث ظاهرة التصدع الإشعاعي، حيث يتحول العنصر المعزول إلى أب لسلسلة إشعاعية تمارس نشاطها المحموم محكومة لعمر نصف أصغر بكثير من عمر النصف الأصلي.

عزل الراديوم Ra :

تتشرك سلاسل اليورانيوم الثلاث، وسلسلة الثوريوم، بمرور كل منها بعنصر الراديوم ثم الرادون Rn. الأول منحل بالماء وهنا تكمن خطورته، حيث تكسبه قابلية الانحلال إمكانية التغلغل في كل تفصيل من تفاصيل محيطنا الحيوي، من المياه إلى التربة إلى الغذاء... ومن ثم فإن الرادون، العنصر التالي، غاز خامل، يمكن أن يدخل أجسادنا خلال التنفس ليكمل السلسلة داخلها. إذا انتهت إلى الشكل المرافق، سنجد أن سلسلة الرادون ستطلق كل أربعة أيام تقريباً، وخلال أقل من دقيقة، جسيמי ألفا وجسيمي بيتا وأربع مرات ستطلق أشعة غاما، وبالمجموع فهي طاقة هائلة تزيد عن أربعة ملايين إلكترون-فولط، الأمر الكفيل بتحقيق إصابة أكيدة بسرطان الرئة، خصوصاً أن هذه العملية ستكرر لمدة تزيد عن 154 سنة، ريثما تتوازن السلسلة.

■ **إعداد وتحرير : مهند دليقان**



الكربون، وتستمر هذه العملية محولة المسطح المائي إلى مستنقع بسبب نقص الأكسجة الناتج عن النشاط الهائل للبكتيريا، وهذا ما نراه عياناً في حال المسطحات المائية في سورية، وخاصة في الساحل السوري والتي تحولت كلها تقريباً إلى مستنقعات، وبفعل نقص الأكسجة فإن الثروة السمكية في تلك المسطحات أخذت بالتلاشي. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن سمك الكارب الذي كان يصل وزن الواحد منه إلى ثمانية كيلو غرامات أصبح في أحسن أحواله لا يتجاوز المئة غرام!

فإذا كانت هذه هي ظاهرة الإثراء الغذائي الناتجة عن استخدام الجذور الفوسفاتية في صناعة المنظفات، فلماذا نستخدم هذه الجذور؟ ولماذا ازدهرت صناعة المنظفات «الفوسفاتية» في بلدنا؟ الجواب بسيط، وهو أنه حين منع الاتحاد الأوروبي استخدام الجذور الفوسفاتية ضمن أراضيه، قام بتصدير مخزونه منها بأسعار زهيدة إلى دول من العالم الثالث..

ترى هل صحة مواطني البلدان المنهوبة ومنها سورية أقوى من التأثير يمثل هذه الملوّثات؟.. السؤال يرسم من يسمح باستيراد هذه المواد (عالمياًني)؟

من جهة أخرى، يعزز مشكلة الإثراء الغذائي في سورية أن الصرف الزراعي هو الآخر يحوي على الجذور الفوسفاتية الفائضة من الأسمدة ويذهب إلى المسطحات المائية والأنهار، ويجعل أثر الإثراء الغذائي مضاعفاً .

رفع عتب حكومي

أمام واقع بهذه الماراة، يصبح النظر إلى قضية البيئة من وجهة نظر المنديل الورقي لوزارة الدولة لشؤون البيئة، وكذلك الأغاني الجميلة التي تدعو لإضاءة شمعة للمستقبل.. مجرد مزادة على المواطن السوري الذي يتمتع بقدر كبير من نظافة الجيب وتلوث البيئة..

Izotop	Prvok	Rádioaktív-ne žlarenie	Polčas rozpadu
U-238	Urán	alpha	4.468 x 10 ⁹ years
Th-234	Thórium	beta	24.1 days
Pa-234m	Protaktinium	beta	1.17 minutes
U-234	Urán	alpha	244.500 years
Th-230	Thórium	alpha	77,000 years
Ra-226	Rádium	alpha	1,600 years
Rn-222	Radón	alpha	3.8235 days
Po-218	Polónium	alpha	3.05 minutes
Pb-214	Olovo	beta	26.8 minutes
Bi-214	Bismut	beta	19.9 minutes
Po-214	Polónium	alpha	63.7 micro-seconds
Pb-210	Olovo	beta	22.26 years
Bi-210	Bismut	beta	5.013 days
Po-210	Polónium	alpha	138.378 days
Pb-206	Olovo		stable

مطببات

خطوط ساخنة

بال تأكيد ليست هي الخطوط المثيرة، وليست تلك التي تأتلك على حين غرة من أجل أن تدفع من أجل طويلة راتبك الشهري، وقد تتورط في علاقة ماجة تطيح بأسرتك وصديقتك وعالمك الصغير.

وليست تشبه الخطوط التي تجلدنا بالمسابقات التي تحتاج لكثير من الثقافة لتجيب على أسئلتها المخرجة، ما الفرق بين الصورتين المتقابلتين، حيوان إذا ما قلبنا حروفه صار إنساناً، دولة عربية نستطيع أن نكتب اسمها من اليمين إلى اليسار؟؟ أسئلة من أجل الاستلاب المادي والفكري لعصر الاتساع الفضائي على الجنون.

الخطوط الساخنة المحلية هي لمحافظة دمشق، والغاية القضاء على أشد الظواهر إيلاماً وتقرزاً في مدينة المخطط لها أن تأخذ باتجاه الجمال خطوة، لا أن تذهب إلى أن تتحول إلى شوارع مرصوفة بالمتشردين، وطالبي الحاجة. دمشق التي أعرفها مدينة متوازنة، الفقراء يسكنون الضواحي، وبعض أحياء المدينة، وأما الشوارع الهادئة فهي لا تشكل لهم أكثر من معابر إلى مناطقهم التي تلتف حول هذا الصمت الأنيق، ربما يعملون في تجميلها، يأتون بألبانهم وحليبهم وخضارهم الطازجة إلى تلك البيوت، وربما بعض النسوة يعملن في الغسيل والطهي ومسح الأدراج الرخامية، ولكنهم (الفقراء) يخرجون من هذه الأحياء إلى حيث يستقيم التوازن.. هي دمشق موزعة بالعدل بين الفقراء والأغنياء.

لكنها المدينة التي تتعثر الآن بمتسولين طارئين على توازنها، ودخلاء على شكلها المعهود، وسنوات قليلة من استفحال هذا اللون الرمادي، ولكنه تسارع بشكل بات على أمن المواطن مروره، واعتداء على سكينته.. لكن أسئلة للمجتمعين لا بد أن لا نتجاوزها؟.

الخبر الذي تم تعميمه حول عدة اجتماعات عقدت في محافظة دمشق لمعالجة ظاهرة التسول، وأما المعنيون بذلك فهم ممثلون من مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل، وقيادة الشرطة، والقضاء، ودور التوقيف والتشغيل، وممثلون عن المجتمع الأهلي، وخرجوا مجتمعين بتوصيات وقرارات من شأنها أن تحرمننا من التشوهات الإنسانية، وهذا الخل الاجتماعي.

والمقترحات التي خلصت إليها هذه الاجتماعات أكدت على (ضرورة معالجة هذه الظاهرة اجتماعياً واقتصادياً وسياحياً وأمنياً، لأن المتسول يتطور إلى مجرم).. وهذا ما حصل في عدة محافظات، فليست دمشق وحدها من تعاني من هذه الظاهرة، في درعا والسويداء اشتكى الناس من سرقات لم تكن معهودة، سطو من أجل (اسطوانة غاز، كيس بطاطا).. سرقات من أجل سرقة أي شيء، والمواطنون يتحدثون عن أعمال لم تكن بحسبانهم، وهذا يعني أن الأمان بدأ يشكل هاجساً بعد أن كان يقيناً .

أما من أدوات الوعي التي اقترحها المجتمعون (الإعلانات وخطب الجوامع وغيرها).. وهذه المنابر التي ستقود الحملة لأن الإحصائيات التي أوردها المجتمعون تشير إلى فظاعة تضخم الظاهرة (عدد المتسولين في دمشق يتزايد ب معدل ١٠٩ متسولين سنوياً)، وهنا يجب التوقف عند الأسباب الحقيقية لهذه الاستطالات المريعة.

خلصت الاجتماعات إلى تشكيل لجنة مركزية لمعالجة ظاهرة التسول والتشرد في محافظة دمشق، وأما مهمتها فهي إصدار القرارات المناسبة لمعالجة هذه الظاهرة، الإشراف على جميع الجهات المعنية بمعالجة ظاهرة التسول والتشرد والتنسيق فيما بينها، وتقييم مدى فعالية التجربة كل ثلاثة أشهر.

الرؤية واضحة لدى المجتمعين، حالة استفثار على كل الجبهات، وتبدو النوايا قائمة وحقيقية، ولكن لماذا غفل المجتمعون عن عصابات صنع التسول، المواطنون في كل الشوارع الأنيقة والفقيرة يؤكدون أن سيارات تلقي بالأولاد في الصباح ثم تجمعهم في المساء، وأن هؤلاء الأولاد الذين لم يتجاوزوا في أكبرهم سن العاشرة لديهم أساتذة في فن التسول، وصنع العاهات، ومقطوعي الأرجل في البرامكة والشعلان يسيرون على أقدامهم المقطوعة بعد انتهاء عملهم.

في النهاية جاء الخط الساخن كأحد أهم المشاركات وذلك للتبليغ عن وجود متسولين وتوجيه جميع أقسام الشرطة بما في ذلك شرطة المرور بمكافحة هذه الظاهرة.

لكن الخط الأكثر سخونة في صنع التسول يبقى ذلك الذي يسمى «الواقع تحت خط الفقر».

■ **عبد الرزاق دياب**

سكان «المهاجرين» متخوفون من عدم التزام الحكومة بوعودها..

ما مدى جدية الحكومة بتأمين السكن البديل للمنذرين بالهدم قبل المباشرة به؟



التي يطلقها في المحافل الرسمية، وألا يكون التنفيذ (من تحت لتحت) مغايراً ومناقضاً لهذه التصريحات، هذا فقط ما نريده».

● **المواطن علاء ف.** قال: «أساساً قرار الاستملاك للمنطقة الذي صدر عام ١٩٧٥ سقط بالتقادم، ومن المعروف قانونياً أن قرار الاستملاك إذا لم ينفذ خلال ٢٥ سنة فإنه يسقط وتُلغى كل مفاعيله، ولكن بما أن المحافظة عادت وأحيته عام ٢٠٠٥ أي بعد ثلاثين سنة من صدوره، فإننا نطالب إما بالسكن البديل النظامي وفي المنطقة نفسها وبسندات تملك، أو بالتعويض المادي العادل وبالسعر الدارج والمتعارف عليه هذه الأيام على أرض الواقع. ونرجو ألا يعاملونا كما عاملوا المنذرين في مشروع شرق العدوي، حيث كانت كثير من النسوة يذهبن إلى المحافظة يومياً، وتحديداً إلى مكتب مدير التخطيط والتنظيم العمراني، الذي كان يقول لهم: «عوضكم على الله، عسى أن ينزل لكم بيتواً من السماء»، هل يعقل أن سورية الكريمة الحرة التي تساعد على إيواء المنكوبين من كل بلاد الدنيا، بينما يسعى البعض في محافظة دمشق لتشريد أبنائها في الشارع؟»

● **المواطن إحسان ع.** قال: «إن قرار محافظ دمشق رقم ٦٦٤/م.ت الصادر بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٢١ ينص في مادته الأولى على موافقة المحافظة على تغيير قواعد اعتماد إثباتات مستحقي السكن البديل، ومنها عقد الإيجار، حتى ولو كان غير مصدّق، والمثبت فيه استمرار المشغل لإشغاله لأكثر من سنتين، فإذا كان المستأجر لسنتين لعقار منذر بالإخلاء وعند التنفيذ يستحق سكناً بديلاً، فما بالك بالذين يسكنون بملكهم منذ أكثر من خمسين عاماً؟ ومعظمهم اشتروا قبل قرار الاستملاك، وحتى الذين استأجروا فهم منذ عشرات السنين، وهم ملتزمون بدفع فواتير الكهرباء والماء وضريبة الترابية والإيجار لمحافظة دمشق، وفق إيصالات رسمية ونظامية تصدرها إدارة المدينة، ولكنها لا تعترف بها، وبالأساس القانوني كما قلنا فإن قرار الاستملاك يسقط إذا لم ينفذ خلال ٢٥ عاماً، فما بالك بمرور ٣٦ سنة، واليوم يأتون لينفذوه؟! نحن نطالبهم فقط بتنفيذ وعودهم والالتزام بتصريحاتهم العلنية وعدم الالتفاف عليها بمبتكرات جديدة.»

ترقب وقلق بانتظار المجهول

هذا هو إذاً المطلب الحق لأهالي منطقة المهاجرين المنذرين بالإخلاء لتنفيذ مشروع تأهيل قاسيون، الذي عرف الأهالي نتيجة التسيّرات أنه سيكون مشروعاً استثمارياً سياحياً، يحوي مقاصف ومطاعم وملاهي ومقاهي وحدائق ومنشآت ترفيهية، إنهم ليسوا ضد الاستثمار وتطوير المنطقة، ولكنهم يرفضون تماماً أن ترميهم المحافظة في الشارع، يريدون سكناً بديلاً عادلاً في المنطقة نفسها، وهذا ما وعد به رئيس الحكومة، وهذا ما يطالبونه، فقط الالتزام والوفاء به حفظاً لكرامة الوطن والمواطنين. ■■



وفي إحدى هذه الرسائل جاء: «السيد رئيس تحرير «قاسيون»: بالنسبة لاستملاك منطقة المهاجرين يوجد حقائق نريد توضيحها، حيث أن هذه المنطقة وضعت عليها (إشارة استملاك فقط) وليس استملاك، وهذا كان سنة ١٩٧٥، وفي سنة ٢٠٠٥ نقلت المحافظة الملكية للعقارات، ما يعني أن الاستملاك لتلك المنطقة يعتبر من عام ٢٠٠٥، وهو من الاستملاك الجديد، وعبد الفتاح أيأسو (مدير التخطيط التنظيمي والعمراني في محافظة دمشق) مرة يقول إن الاستملاك الجديد لمنطقة العفيف هو عبارة عن /١٠/ بيوت ليس أكثر، لعمل حديقة، ومرة أخرى يقول لن يبدأ بالمشروع إلا بعد تأمين السكن البديل أو التعويض المادي العادل لأنه من الاستملاك الجديد، ومرة ثالثة يقول لا يوجد سكن بديل سوى تعويض مادي عبارة عن ٢٠ ـ ٦٠ ألف ليرة سورية. وأهالي المهاجرين يقولون: لماذا لم يتم التنفيذ لذلك المشروع من حين وضع إشارة الاستملاك؟ أي من ٣٦ سنة؟! نرجو منكم المتابعة لهذا الموضوع لشدة حساسيته، ولكم جزيل الشكر».

مرة أخرى بين الأهالي

استجابة لنداء المواطنين قامت «قاسيون» مرة أخرى بزيارة منطقة المهاجرين- العفيف، والتقت ببعض المنذرين بالإخلاء الذين يزيد عدد بيوتهم عن /٢٠٠/ بيت، وفوضوا ثلاثة من الحاضرين بالتحدث نيابة عنهم جميعاً.

● **المواطن حسام الدين ص.** قال:«هنالك عشرون وجهاً قانونياً يجعلنا نقف أمام إخلاء بيوتنا إلا بعد تأمين السكن البديل القانوني والنظامي والعادل والدائم، وهذه أربعة شروط نطالب بتحقيقها في السكن البديل، ولا نريد سكناً مؤقتاً بصفة إيجار في الحسينية لمدة ستة أشهر، كما تقول المحافظة، وعلى حسابها، وبعد ذلك (كل واحد يدبر رأسه)، إننا نطالب بسكن بديل بناء على أمرين قانونيين: الأمر الأول بموجب قانون الاستملاك الصادر عام ١٩٧٥ الذي ينص على تأمين السكن البديل للمنذرين بالإخلاء (سقفاً مقابل سقف وبنفس المنطقة)، وهذا السكن يجب أن يكون دائماً وبسندات تملك نظامية، والأمر الثاني الذي نعتمد عليه بمطلبنا هذا، هو مطالبة رئيس الحكومة بالالتزام بوعوده وتصريحاته

السكن البديل الدائم، والذي يحفظ كرامة المواطن ولا يرميه في الشارع، جاء تصريح رئيس الحكومة المهندس محمد ناجي عطري بعد إطلاعه من محافظ دمشق على شرح مفصل عن المشاريع التي تنفذها المحافظة، وتساءل عن موضوع الاستملاكات في بعض المشاريع، وطالب الجهات المعنية عدم تقاذف المسؤوليات فيما يتعلق بالاستملاك، قائلاً: «المواطن هو الأولوية ويجب أن ينفذ المشروع بشكل متكامل، من تخطيط واستملاك، وعدم المباشرة بأي مشروع قبل الانتهاء من إضبارة المشروع بشكل كامل، وطالب بإعداد إضبارة استملاك مستعجلة، والمباشرة بالمشروع بالتوازي مع تسديد القيم المالية لمستحقيها من المواطنين، وعن إشكالات الاستملاك والإخلاءات بمشروع تأهيل قاسيون صرح مؤكداً ضرورة تأمين السكن البديل للمنذرين بالهدم، ووضع خطة لذلك قبل المباشرة بأي مشروع.

مخاوف مشروعة

كثرت الشكوك عند أهالي منطقة المهاجرين المنذرين حول مصداقية تأمين السكن البديل، وخاصة أن الدراسة قد بينت أن هناك /٤٠٠٠/ أسرة على سفح قاسيون، من أصل عشرة آلاف أسرة على طول مشروع تأهيل قاسيون، سيتم إخلاؤها إلى الحسينية بعقود إيجار لمدة ستة اشهر، وبعدها (كل واحد يدبر رأسه)، وما أثار الشكوك أكثر هو التعامل مع من وعدوا بالسكن البديل من سكان برزة، حيث استأجروا بيوتاً منذ عام ٢٠٠٠، منتظرين السكن البديل الموعودين به في مشروع أمانة خليل، الذي انتهى ولم ينفذ الوعد بإسكانهم به، ثم أن السكن البديل في غير منطقة الإخلاء خرق للدستور.

بعد أن كانت «قاسيون» قد نشرت تحقيقاً حول تصريحات وتخوفات الأهالي من مشروع تأهيل قاسيون بعنوان «مشروع استثماري سياحي في سفح قاسيون لتشريد أكثر من /١٠/ آلاف أسرة، ضحاياه /٥٠٠/ أسرة حتى الآن»، وبعد صدور تصريحات رئيس الحكومة بضرورة تأمين السكن البديل للمنذرين بالهدم ووضع خطة مدروسة لذلك، بعث أهالي منطقة المهاجرين رسائل الكترونية، واتصلوا هاتفياً مرات عدة لمتابعة الموضوع عن كثب،

المطالب العادلة لأهالي منطقة المهاجرين

المنذرون بالإخلاء في منطقة المهاجرين يمضون أيامهم بين القلق والتوتر، خوفاً من قيام المحافظة باتخاذ خطوات تهدر كرامتهم وتشردهم وترميهم في الشوارع، لذلك فإنهم يوجهون رسالة واضحة إلى أصحاب القرار يطالبون فيها بمطلبين يضمنان لهم الأمن والاستقرار، وهما:

١. وفاء والتزام المسؤولين في هذا البلد، وخاصة رئيس الحكومة، بتنفيذ وعودهم والالتزام بتصريحاتهم التي يطلقونها في المحافل الرسمية بشأنهم، وألا تكون للدعاية فقط، وألا يكون التنفيذ (من تحت لتحت) مغايراً ومناقضاً لهذه التصريحات.

٢. أن يكون السكن البديل عادلاً ودائماً، لا يشردّ المواطنين ولا يبعدهم عن جذورهم التي عاشوا عقوداً طويلة على نفحاتها، بل أن يكون مستنداً إلى نصوص مرسوم الاستملاك لعام ١٩٧٥ الذي ينص على تأمين السكن البديل للمنذرين بالإخلاء (سقفاً مقابل سقف) في المنطقة نفسها.

◀ يوسف البني

كثيراً ما عقد مجلس محافظة دمشق اجتماعات تمت خلالها مناقشة القضايا المتعلقة بالخدمات والمرافق البلدية والإنشاء والتعمير والأبنية المدرسية وتسوية المخالفات والإسكان، وغيرها من القضايا الحساسة، ولكن بانعكاس هذه المناقشات والاجتماعات على أرض الواقع قلّما نجد في تنفيذ الكثير من المشاريع فائدة عامة تنعكس لخدمة المواطنين وتأمين مطالبهم ومصالحهم، بل أنها في الغالب تخدم أشخاصاً بعينهم، دون أن يكون للمشاريع المنقّذة نفع عام يعود على شرائح المواطنين المحتاجين للخدمات المطروحة.

أما بخصوص مشروع تأهيل سفح قاسيون، فقد عقدت محافظة دمشق ندوات حوله وتناست دعوة أعضاء المجلس، وخاصة ممن يظنون المنطقة، وعددهم يتجاوز العشرين عضواً. وبين المهندس عبد الفتاح أيأسو مدير التخطيط والتنظيم العمراني في محافظة دمشق، أنه تم عرض نتائج الدراسة التي حُدِدت فيها المسارات الجيولوجية، وقال مصرحاً «إننا بحاجة إلى سكن بديل، واقتُرحت منطقة معربا، لكن المنطقة لم تدرس تفصيلياً»، وأشار إلى أن هذه الدراسة هي دراسة أولية تحتاج إلى إضبارة تنفيذية، وأن جزءاً من معربا هو مخصص للمحافظة بمساحة /١٠٠/ هكتار، سُدّرس لإقامة سكن بديل، إضافة إلى وجود بدائل أخرى في منطقة الديماس التي انتهت دراستها من المؤسسة العامة للإسكان، التي وعدت بتسليم مشروع السكن البديل إلى المحافظة هذا العام، وعندئذ ستزال البيوت المنذرّة بالإخلاء عند توفر البديل.

كما قدّم مدير التخطيط والتنظيم العمراني في محافظة دمشق شروحات مفصلة عن إخلاءات منطقة المهاجرين، مبيناً الاستملاك الجديد لأجزاء من العقارات، بهدف تحسين الأداء المروري في المنطقة في طلعة شوري، يتضمن إزالة مركز النظافة، وتوسيع الشارع الخدم للجدادات الثالثة والرابعة والخامسة في منطقة المهاجرين ـ جادات، وهو الطريق التخطيطي المصدق منذ أكثر من ثلاثين عاماً، ويشمل عدة عقارات في شارع سلمية، وهو عبارة عن وصلة بطول ٥٠٠ متر، من سلمية إلى خورشيد، وقال «هناك نسبة كبيرة من المستحقين للسكن البديل تصل إلى نحو /١٥٨/ أسرة، وقد حدد موعداً لتنفيذ الإخلاءات المنذرّة في منطقة المهاجرين بتاريخ ٢٨/٢/٢٠١١

أحد أعضاء مجلس المحافظة طالب بتأجيل تنفيذ الإخلاءات حتى نهاية الامتحانات والمدارس والشتاء. وقال: إن هناك ٥٠٠ عائلة ستتأثر بهذا الإجراء، ومعظمهم يسكن في هذه المنطقة منذ أكثر من خمسين سنة، وتساءل كاشفاً عن بعض الخفايا في نوايا المحافظة من وراء المشروع غير التي طرحها مدير التخطيط والتنظيم العمراني، فقال: «هل المشروع لفتح شارع تجاري وحجز أبنية على جانبيه لبعض الشركات؟» وكشف عن قيام البعض ببيع العقارات بعد الاستملاك بلعبة التحايل على الطابو، واتهم بعض أجهزة المحافظة بتسريب المخططات التنظيمية الخاصة بهذه المنطقة، وأن بعض المتعهدين علموا بها قبل الأهالي الذين لم يعلموا بمسار الطريق واتجاهاته ولا حتى الهدف النهائي من المشروع، رغم الكثير من الاستفسارات.

وتساءل عضو آخر في مجلس المحافظة عن مصير سكان المهاجرين، علماً أن عدد سكان مخالفات قاسيون يقدر بنحو مليون نسمة، ووجه انتقاداً إلى طريقة وآلية التعويض للمنذرين بالهدم ضارباً مثلاً عقارات استُملكت عام ١٩٧٥ وتم تخمينها عام ١٩٨٥ بنحو ٦١ ألف ليرة سورية، لمساحة تعادل ١٣٠ م٢، والبديل سكن على مساحة ٦٠ م٢ في أحد المشاريع في برزة.

وتساءل عضو ثالث عن مصير أهالي حي البيدار في برزة شمال أوتستراد حاميش وكيفية التعويض للأهالي من الجمعيات المشتري للمقاسم، وخاصة جمعية إسكان الشرطة، علماً أن سعر المتر المربع الواحد من الشقق بعد البناء وصل إلى أربعمئة وخمسين ألف ليرة سورية.

قرار حاسم للحكومة

بعد سماع الكثير من شكاوى المواطنين واعتراضهم على تنفيذ الإخلاء قبل تأمين

فلنخطط لأمكنة العمل والسكن معاً..

توسيع العاصمة دمشق لم يعد يجدي.. فلنخطط لمدن جديدة؟!!

د. نزار عبد الله

في الخمسينيات وصلت مدينة دمشق إلى حجمها الأمثل عمرانياً، وكانت غوطتها التي ينوف عمرها على ألفي عام معلماً بيئياً متميزاً جعلها جنة يتغنى بها الشعراء (خلفت لبنان جنات النعيم، وما نبئت أن طريق الخلد لبنان- شوقي)، ومن يجب دمشق عليه أن يسعى للحفاظ على غوطتها، أما أعداؤها، فإنهم يريدون تدمير فرادتها بإغراقها بالقتل الإسمنتية الهيجينة الطابع، وتحويلها لصحراء لا يكفي ماؤها ولا هواؤها لسكانها.

ضخامة عدد السكان ليست ميزة إيجابية لأية عاصمة على الإطلاق، فبرلين عاصمة ألمانيا الاتحادية بلغ عدد سكانها ٣,٤ مليون نسمة في العام ٢٠٠٠، أي ما يعادل ٤٪ من إجمالي عدد سكان ألمانيا، كما أن قطر مدينة برلين ٨٠ كم! وهي تضم بحيرات، وغابات، ومساحات خضراء فسيحة، بينما قطر مدينة دمشق ٢٥ كم، وكانت لها غوطة ذات شهرة عالمية منذ القدم يقصدها الزوار من أجل أزهارها وتنوع نباتها من بلاد بعيدة.

فمن الرشيد أن نعد إستراتيجية للتنمية الاقتصادية، وإستراتيجية للنقل، وإستراتيجية للإعمار، وللمدن الصناعية قبل كل شيء، فالتنوع العمراني في سورية يكاد يكون حصراً على الأراضي الزراعية، ناهيك عن أننا أسقطنا من الحسابات مساحات شاسعة خالية من المدن والقرى تزيد على ثلثي مساحة القطر، وهذا يهدد أمننا القومي!

فالرشاد الاقتصادي يقضي أن نوزع المدن السكنية الجديدة على كامل مساحة القطر، وحصراً على الأراضي غير الصالحة للزراعة، حيث تبلغ مساحة الأراضي الصخرية والرملية قرابة ٣ مليون هكتار، وتصل مساحة المراعي ٨,٣ مليون هكتار، في حين تبلغ مساحة الأراضي الزراعية حوالي ٦ مليون هكتار، فلماذا نقرط بهذه المساحات الصالحة للزراعة؟

فعدد السكان بلغ قرابة ٢٣ مليون نسمة مطلع ٢٠١١، وقد تجاوز بذلك العدد الذي يجب أن تتوقف عنده عن النمو، ومن المنتظر أن يتضاعف عدد السكان خلال ربع قرن أو يزيد، ولذلك ينبغي أن نخطط لإسكانهم منذ الآن، ونشيد مدناً جديدة موزعة على كامل مساحة القطر، وأن نشيد شبكة من المدن الصناعية موزعة أيضاً على كامل مساحة القطر، وهذا ما ذكرته إستراتيجية الإعمار والمدن



الصناعية في الوطن العربي حتى ٢٠٥٠ - المركز العربي للدراسات الإستراتيجية - دمشق ٢٠٠). فلنخطط في آن واحد لأمكنة العمل والسكن معاً.

ويحتم علينا الحجم الأمثل للمدينة اقتصادياً بمواردها المحدودة من ماء وهواء وفضاء إلخ.. التفكير بكيفية تشييد مدناً الجديدة التي يفترض أن ننقل إليها الزيادة السكانية عوضاً عن التخطيط لتوسيع العاصمة دمشق على حساب الغوطة، والأراضي الزراعية الخصبة في كفر سوسة، والصبورة، ويعفور..

وقد خلصت دراسة لشركة «خطيب وعلمي» اللبنانية إلى اقتراح تطوير أربع مدن متخصصة، وتطوير ٦ مراكز مدينة في ضواحي دمشق، وإلى ضرورة إشادة مناطق نمو شمال وشرق مدينة دمشق، وتشجيع الامتداد العمراني من حلب إلى درعا، مقدرين زيادة عدد

سكان دمشق من ٢,٦ مليون إلى نحو ٧ مليون نسمة عام ٢٠٢٥، ولماذا نخترل الجمهورية العربية السورية بمدينة واحدة هي دمشق؟!.. فهناك مدن تاريخية عديدة أقدم منها مثل تدمر، وإيبلا، وماري، وجرابلس، والصالحية إلخ، فكلها تستحق أن توسع، وأن يعاد بناؤها وتطويرها!.

أما وبالعودة إلى تخطيط النقل في مدينة دمشق، فللمستقبل، علينا أن نراعي تصميم نموذج نقلي صالح للتطبيق في مدن كبيرة أخرى بأقل التكاليف مثل حلب، وحمص.. بحيث يجب أن تقوم مكاتب خبرة عربية بالدراسة، على أن يكون لشركات القطاع العام الدور الأول، وللقطاع الخاص المحلي الدور الثاني بالدراسة والتنفيذ، أو بالإشراف أيضاً.

■ ■

المعونة أتت بعد مخاض عسير.. والتعلمل الحكومي آخر إصدارها لعامين!!

نصف العاملين فقراء.. فما هي حال العاطلين عن العمل إذا؟!!



صندوق معونة«نا» القادم بعد مخاض عسير استمر لأربع سنوات على خلاف القوانين الطبيعية، فمضد انتهاء الحوار حول اعتماد صندوق المعونة كأحد آليات شبكة الحماية الاجتماعية المفترضة في نهاية أيار ٢٠٠٨، مطلب البدء بالإعداد لمسح اجتماعي تجريه وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل من أجل تحديد حجم الأسر المستحقة، ولكن عملية المسح تأخرت عاماً كاملاً لتباشر مهامها في شهر أيار من العام ٢٠٠٩، وأنهى المسح عملياته، وأصدر نتائجه في نهاية العام ذاته (٢٠٠٩)، إلا أن اعتماد النتائج، وإقرار الدعم وتوزيعه من جانب الحكومة والفريق الاقتصادي قد تأخر حتى مطلع العام ٢٠١١، على الرغم من وجود القرار السياسي، والا لما كان المسح الاجتماعي قد أجرى لهذا الهدف بالذات أساساً.. فما هي أسباب التأخر الحكومي في توزيع مبالغ صندوق المعونة الاجتماعية على الرغم من أن قرار اعتماده صدر قبل وقت ليس بالقليل؟! وهل من أحد في الأوساط الحكومية يشرح لنا لماذا تجاوز بتلكه قراراً سياسياً نافذاً وما الذي يتوارى خلف ذلك؟!.. الخطة الخمسية العاشرة أقرت فلسفة الصندوق الاجتماعي أيضاً في بداية عهدها، كما أن مستحقي الدعم في ٢٠١١، تم تحديد هم بناء على شروط انطبقت عليهم منذ العام ٢٠٠٩، أي أن هناك إمكانية واقعية تقتض تدني مستوى معيشتهم بفعل التضخم المتنامي بتسارع غير قليل بين سلعنا وموادنا الغذائية خلال العامين الفاصلين بين المسح وتوزيع الدعم، وهذا يفترض حصولهم على معونة أكبر، وهو أضعف الإيمان بالتاكيد..

إجحاف متعمد

لم تكن الشروط السبعة التي أقرت للحصول على دعم المازوت في العام ٢٠١٠ كافية، أو تلبى طموحات القائمين على صندوق المعونة الاجتماعية، كما أن حيازة المسكن، أو الأراضي الزراعية والماشية، أو الاستدلال من خلال الإنفاق الأسري كقيمة فاتورة الكهرباء أو الماء كافية للحصول على المعونة الاجتماعية، بل إن الشروط دخلت إلى قلب البيوت أيضاً، وفشتت في غرفهم، لتحدد المستفيد من عدمه، فمن المهزلة أن يشترط عليك الصندوق العيش في غرفة واحدة أو في بيت صغير بالإيجار، على ألا يحتوي هذا البيت الصغير أو الغرفة سوى بعض الأثاث لا أكثر، بينما يجب أن يغيب البراد، والفسالة، والتلفزيون، كما أن الغاز الذي تملكه

يجب أن يكون أثرياً من النوع الصغير، ومن اعترف بامتلاكه براداً حتى ولو من نوع «بردى» الذي يصل عمر أصغره إلى ١٥ عاماً، فإنه حرم من معونة الصندوق له، وكل هذه الشروط المتوفرة لم تسعف أغلب الأسر إلا في الحصول على معونة شهرية لا تتعدى ٢٥٠٠ ليرة سورية، فهل هذا الواقع الذي تعيشه هذه الأسر السورية حياة فعلية أم موت سريري فعلي؟!..

لقد صنف صندوق المعونة الشعب السوري ضمن أربع مجموعات بحسب فقرها، وهي الفئة (أ)، وتمثل الأسرة الأشد احتياجاً، وتحصل على ٣٥٠٠ ليرة شهرياً، تليها الفئة (ب) بمبلغ ٢٥٠٠ ليرة شهرياً، والفئة (ج) بمبلغ ١٠٠٠ ليرة شهرياً، والفئة الأخيرة (د) بمبلغ ٥٠٠ ليرة شهرياً.

معونة عاجزة

شروط الصندوق الوطني للحصول على المعونة الاجتماعية لم يشمل سوى ٤١٥ ألف أسرة، أي ما لا يتعدى ٨٪ من السوريين فقط، على الرغم من أن الدراسات الرسمية والدولية تؤكد أن ١١٪ من السوريين يقعون تحت خط الفقر تقريباً، وهؤلاء جميعهم يجب أن يكونوا حكماً مشمولين بالصندوق، مهما ارتفعت درجة شروطه المجحفة، إلا أن الصندوق لم يشملهم!.. بالإضافة إلى هذا، فإن المسح الاجتماعي ذاته قدّر عدد الأسر الفقيرة بنحو ٩٦٥ ألف أسرة، منها ٤٠٠ ألف أسرة من العاملين في القطاع العام، و١٥٠ ألف أسرة من المتقاعدين، أي أن من حصلوا اليوم على معونة الصندوق لا يتعدى نسبتهم الـ ٤٪ من مجموع الأسر الفقيرة التي شملها المسح بالأساس،

الأجور هي محدد

الإنتاجية وليس العكس

ظهر في الآونة الأخيرة من يتحدث عن الرواتب والأجور التي يتقاضاها الموظفون أو العمال السوريون وكأنها «صدقة»، فزمن العمل الفعلي اليومي للموظف الحكومي مثلاً «لا يتجاوز ٣٨ دقيقة» وفقاً لدراسة استند إليها رئيس تحرير صحيفة «صدى الأسواق» الأسبوعية الصادرة عن دار البعث ناظم عيد، ليوجه اللوم للموظف السوري الذي يزاول «النق» ويطالب بزيادة الراتب!..

هذا الباب، وغيره بطبيعة الحال، يجد فيه المنادون «سراً» بالإبقاء على سقف الأجور، مخرجاً للحكومة العاجزة عن مواكبة تطلعات المواطنين وحمايتهم من ارتفاعات الأسعار على الأقل، ومن باب آخر يدخل مزادون على الحكومة يرون أن زيادة الأجور لن تفيد في شيء طالما أن «البطالة المقنعة» هي سيدة الموقف، فالزيادة بحسب هؤلاء ستكون ضرراً كبيراً يصيب الموازنات العامة، وتكاد تكون رغبتهم الأولى هي «التخلص من العمالة الفائضة»، لأنها المشكلة الحقيقية برأيهم.

يتجاهل هؤلاء أن حصة الأجور من الناتج المحلي الإجمالي في سورية لا تتعدى ٢٠٪ بينما تتعدى هذه الحصة ٣٥ إلى ٤٠٪ في الولايات المتحدة وأوروبا (البلدان اللذان تمت المقارنة بهما)، أي إن الخارطة الكلية للعلاقة بين الأجور والناتج المحلي تؤكد الخلل الذي يعانيه الموظف والعمال السوري الذي لا يزيد الحد الأدنى لأجره الشهري عن ٢٠٪ من الحد الأدنى من الأجور، والمعترف به رسمياً على أنه اللازم لتأمين الحد الأدنى من متطلبات الإنفاق، وهو ٣٠ ألف ليرة سورية شهرياً.

وكذلك يحاولون عكس المعادلة، إذ يجعلون النتيجة سبباً حين يضعون ساعات العمل التي يقدمها الموظف كمبرر للإبقاء على أجره منخفضاً، بينما الأدق هو وضع الأجر الذي يتقاضاه الموظف أو العامل كمحدد للإنتاجية، وزيادة الراتب إنما هي عامل لزيادة الإنتاجية لكون الراتب أحد محفزات الإنتاج. والعلاقة بين الأجر والإنتاجية هنا واضحة وهي أن الموظف يقدم من قوة عمله ما ينسجم مع الراتب الذي يتقاضاه، و«كتير خيرو» حين يعمل أكثر من ساعة في اليوم الوظيفي طالما أن الأجور، كما يؤكد اقتصاديون، لا تكاد تكفي لسداد الحد الأدنى من متطلبات مستوى معيشتهم!..

وإذا تركنا آثار انخفاض الأجور على الإنتاجية جانباً، فلن نستطيع أن نتجاهل أثر انخفاض الأجور على نزوح قوة العمل وهجرتها؛ سواء نحو القطاع الخاص أو إلى بلاد المهجر، ولن نستطيع أيضاً أن نتجاهل أثرها على إمكانية تحديد قوة العمل نفسها في ظل ارتفاع أسعار السلع الأساسية وعلى رأسها اللحوم وأصداقها من السلة الغذائية للموظفين والعمال.

أما ساعات العمل القليلة التي يعير بها الموظفون الحكوميون، والبطالة المقنعة التي ينادي البعض بالتخلص منها، فبالتأكيد ليس الملام فيها الموظفون أنفسهم، وإنما هي عائدة لفشل الأجهزة الحكومية وعدم قدرتها على تجديد مؤسساتها وتأمين عمل لكل هذه الطاقات البشرية المهدورة في مؤسسات الدولة، ناهيك عن عجز هذه الأجهزة عن خلق فرص عمل للداخلين الجدد إلى سوق العمل والذين يقدرون بـ ٢٥٠ ألف إنسان سنوياً، وهذا بالطبع ليس دفاعاً عن البعض المنتع أو المقصر في عمله من هؤلاء الموظفين الذين يلجأ معظمهم إلى مضاعفة يوم عمله بغية تحصيل دخل أعلى نسبياً يسمح له بالبقاء على قيد الإنفاق.

■ ■

الأزمة الرأسمالية تزداد تفاقماً..

تلاعب هائل في أسعار المعادن الثمينة على طريق الانهيار الشامل



◀ فرانسوا مارجينيان

ترجمة قاسيون

هذه إحدى أكبر قصص الاحتيال الاقتصادي في العقد المنصرم.. إنها قصة إضافية لما كنا قد عرفناه سابقاً.. ففي الماضي القريب كانت لدينا قصة إثرون وقضية برنار مادوف وأزمة الاستيلاء العقاري والتكليف الكمي وغيرها، ناهيك عن قيمة الدولار الأمريكي التي أصبحت قاب قوسين أو أدنى من الانخفاض الكارثي.. لكننا الآن أمام الاحتيال الهائل والتلاعب الذي جرى في أسواق المعادن الثمينة، ولاسيما الذهب والفضة، على يد مؤسسات مالية كبرى.. وهي حكاية معقّدة قليلاً، لذلك سنشرحها هنا بعبارات بسيطة ومفهومة. وأهميتها كبيرة لأن هذا الاحتيال يمكن أن يؤدي إلى انهيار اقتصادي شامل.

احتيال وفساد وانتهاك

منذ فترة لا بأس بها، راودت عدّة مراقبين وخبراء متمرسين شكوكٌ جديةٌ بصدد تلاعب كبير في أسعار الذهب والفضّة. لكن، وبفضل شهادة قام بها مخبرٌ شجاعٌ جداً، أصبح التلاعب الفاضح في الأسواق العالمية الخاصة بالمعادن الثمينة معروضاً علناً..وهو يكشف لعيون الجميع فساداً لا يصدق في النظام المالي العالمي. لجنة عمليات تجارة البضائع (CFTC) وكالةٌ مستقلة عن الحكومة الأمريكية، مكلفة بتنظيم بورصات التجارة، حيث يتم التعامل بالمواد الأولية، ومهمتها حماية مستخدمي الأسواق والجمهور من الاحتيال والتلاعب والممارسات الانتهاكية.. لكنّ اللجنة استندت إلى وقائع متينة تشير إلى أنّ النخبة المصرفية تتلاعب بفظاظة بأسعار المعادن الثمينة منذ بضع سنوات على الأقلّ. وعلى الرغم من أنّها قد تلّت معلومات واضحةٌ وجدّيةٌ بهذا الصدد، إلا أنّها لم تحرّك ساكناً. في تشرين الثاني ٢٠٠٩، اتّصل أندرو ماغواير، وهو مشغّل أسواق (وسيط) قديم في مجال الفضّة المعدنية في غولدمان ساكس، مرتبط ب مكتب غولدمان ساكس في لندن، اتّصل بلجنة عمليات تجارة البضائع للإبلاغ عن تلاعب غير شرعيّ بسوق الفضّة، يقوم به مشغّلو السوق التابعون لمصرف جي بي مورغان تشيز.

قبل المواصله، من المهم أن نفهم كيف يعمل سوق المعادن الثمينة. أكثر من ٩٥ بالمائة من صفقات المعادن الثمينة في الأسواق العالمية هي مبادلات بسندات ورقية لا بمعادن مادية. أي أنّ أقل من ٥ بالمائة من أصحاب الذهب أو الفضّة يمتلكون تلك المعادن مادياً على شكل سبائك أو نقود معدنية أو غيرها، في حين لا يمتلك الـ٩٥ بالمائة الآخرون إلا سندات، وثائق تشهد على امتلاكهم كمّيّة معيّنة من الذهب أو الفضّة في صناديق حديدية لمصرف ما في مكان ما. والحال أنّه قد كُشف الآن أنّ معظم تلك المعادن الثمينة المتعامل بها لا تدعّمها احتياطيات مادية وملموسة. منذ وقت طويل، أكّد معظم الناس أنّ اتحاد سوق لندن للسبائك الذهبية (LBMA)، أوسع سوق للذهب في العالم، يملك ما يكفي من الاحتياطيات الحقيقية لضمان «إيداعات الذهب» التي تلوّث كبرى مصارف الاتحاد.

لكنّ الوضع مغايرٌ لذلك. ففي الحقيقة، بدأ الناس يدركون وجود كمّيّة قليلة من الذهب الحقيقي في نظام الاتحاد. حين يعتقد الناس أنّهم يشترون ذهباً أو فضّة، فهم لا يشترون سوى قطع من الورق تشهد على امتلاكهم تلك المعادن. لكن هل هذا هو الواقع؟ يبدو أن لا. بتأكيد جيفري كريستيان من مجموعة CPM ذلك أثناء جلسات استماع علنية في الـCFTC. قال إنّ مصارف الـ LBMA قد أصدرت في واقع الأمر سندات ذهب تزيد مائة مرّة عن سبائك الذهب المادي الموجودة فعلاً.

إرهابيون حقيقيون

ما الذي يمكن أن يحدث إذا قرّر جميع الناس بيع ذهبهم أو الحصول عليه؟ قد يتجلّى ذلك في كارثة. في الوقت عينه، ربما يكون ذلك سلاحاً مخيفاً بين أيدي السكّان يستخدم لإيقاع العقاب وإرسال رسالة قويّة لتكتّل المصرفيين الخواص، صانعي هذه الأزمة الاقتصادية العالمية والمستفيدين منها. إرهابيون اقتصاديون حقيقيون. لكن سنعود إلى ذلك لاحقاً.

واقع الحال أنّ معظم صفقات سوق التبادل في لندن ليست سوى ورق بورق. يعرف كبار المستثمرين وصغارهم ذلك، كما أنّ المصارف المركزية، أكبر المشتريين في الشهور المنصرمة، ليست أقل إدراكاً لواقع أن هذا الورق لا يساوي شيئاً. إذا، نشهد حالياً تزامناً جديداً على الذهب والمعادن الثمينة الأخرى، يلهب الكوكب بأسره. يشتري الناس تلك المعادن لأنّها سلعةٌ حقيقية، مكانٌ يلجأ إليه الناس تقليدياً حين ينهار الاقتصاد أو حين تنخفض قيمة الدولار الأمريكي. كلّما خسرت العملة الائتمانية من قيمتها، سارع الناس نحو هذه القيم المضمونة، ما يؤدي إلى مفعول دومينو خطير. ولهذا السبب، يتم التلاعب بأسعار المعادن الثمينة انخفاضاً؛ لتجنّب ذلك السياق المجنون نحو أبواب الخروج والتسبب في انهيار كارثي في العملات الائتمانية، ومن بينها الدولار الأمريكي المُهمّ. وسوف نتطرق إلى هذا الجانب بالتفصيل بعد قليل.

حالياً، لأبد من الإشارة إلى أنّ سعر المعادن الثمينة ليس هو الذي نرىته، بل إن قيمة العملة الائتمانية هي التي تنخفض.

التضخّم ضريبةٌ خفية، لأنّها نتاج خفض قيمة العملة الائتمانية وتقلّص الكتلة النقدية. ينبغي تقديم كمّ أكبر من تلك الأوراق لشراء المنتجات عنها.

هنالك آلاف الزبائن حول العالم يفكّرون في الحصول على إيداعات كبيرة من الذهب والفضّة التي يدفعون عليها نفقات إيداع، لكنّ تلك الإيداعات خياليةٌ فحسب.. والشئ الوحيد الذي يمتلكونه حقاً هو كومة من الوثائق الورقية.

شرح أندرو ماغواير هذا الوضع بالأسلوب التالي: «من أصل ١٠٠ زبون يتقدّمون، واحد فقط سيتمكّن من وضع اليد على ذهبه أو فضّته. بعبارات أخرى، سيرحل ٩٩ من الزبائن خالي الوفاض؛ ومن دون أموال جديدة تصل إلى الأسواق، سوف يخلق مجرد امتلاك ذلك الذهب أو الفضّة عجزاً عن التسديد.»

الذهب والدولار.. اللعبة ذاتها!

يشير العجز عن التسديد إلى عجز شركة أو بلد أو مصرف أو مؤسسة مالية عن دفع التزاماتها كلياً أو جزئياً تجاه طرف آخر.

إنّ عجز شركة عن الدفع قد يؤدي إلى إفلاسها. بالتالي، يستحيل على الـLBMA أن تسلم كلّ ذلك الذهب والفضّة الذي تدين به مالكي تلك العقود. لاشكّ في أنّ ذلك يمثّل مشكلةً هائلة. الأسوأ هو أنّ مثل هذا الوضع لا يحدث للمرّة الأولى، فعلى سبيل المثال، اضطرّ مصرف مورغان ستانلي لتسديد ملايين الدولارات في العام ٢٠٠٧ لحلّ ملاحظات قضائية اتّهمته باقتطاع نفقات تخزين من ٢٢ ألف زبون من مالكي سبائك ذهب ليس لها وجود.

أدريان دوغلاس محرّر موقع MarketForceAnalysis.com وعضو في مجلس إدارة لجنة مكافحة احتكار الذهب (GATA). في رأيه، يبلغ وزن الذهب غير الموجود وبعائه للجنة ٥٠ ألف طن. وهذا يعادل كلّ احتياطيات الذهب عبر الكوكب التي لم تزل غير مستثمرة، أو ما يعادل ٢٥ عاماً من إنتاج المناجم للذهب». إذا، النظام المصرفي الجزئي مطبّق أيضاً في أسواق المعادن الثمينة ويمكن أن تصل قيمة هذا الافتراض إلى ٥ تريليون دولار (٥٠٠ مليار دولار). فجأةً، يبدو احتيال مادوف البالغ ٥٠ مليار دولار ضئيلاً.

حلّل أدريان دوغلاس في هذا المقال معطيات الـLBMA المستقاة من موقعها على الإنترنت واحتسب أنّ كمّيّة ما يتمّ مبادلته من الذهب تقارب ٢٠ مليون أونصة يومياً. وذكر بول ميلكريست الذي قام بتحليل مفصّل لهذه المعطيات الخاصة بالمبادلات اليومية من الذهب في أسواق لندن وتوصّل إلى أنّ ٢١٢٤ طناً من الذهب تتم مبادلته يومياً. هذا الرقم هائل لأنّه يعادل ٣٤٦ ضعف كمية الذهب المستخرجة يومياً في العالم.

هذا ناهيك عن سبائك الذهب المزيفة التي اكتشفها موظّفون في فورت نوكس في الولايات المتحدة الذي يعدّ مستودع ذهب الخزانة الأمريكية. تكشف أنّ ملايين سبائك الذهب مزيفة! كانت تحتوي نويات من التنغستن، تغلّفها قشرة فقط من الذهب الحقيقي. بدّت ظاهرة سبائك الذهب ذات النواة من التنغستن في ألمانيا بدايةً، مثلما نقلته وسائل الإعلام الألمانية والأمريكية. وكذلك في الصين وإنكلترا. وماذا نقول عن هذا الذهب الذي يصدّأ في روسيا؟

هل يحاول أحد ما إخافة صغار المستثمرين بهدف إبعادهم عن الذهب لمصلحة أسواق البورصات، الآن ونحن نتّجه إلى موجة أخرى من هذه الأزمة الاقتصادية العالمية؟

التلاعب بأسعار المعادن الثمينة

تمّت دعوة ويليام مورفي، رئيس لجنة مكافحة احتكار الذهب (GATA)، للشهادة. وقد رامت اللجنة معطيات حول التلاعب بأسواق الذهب والفضّة منذ بعض الوقت.

حين طلب من مورفي دليل قوي على التلاعب، نشر قنبلةً حفظها حفظاً جيداً مخبر أرسل رسائل إلكترونية إلى الـCFTC شارحاً كيف زيّف عملاء جي بي مورغان سوق الذهب ليتباهوا بذلك لاحقاً. كانت لدى الواشي، وهو تاجر للمعادن الثمينة من لندن اسمه أندرو ماغواير، براهين قويّة ضدّ التكتّل، غير أنّ نخبة اختصاصيي الـCFTC كانوا متحفّظين بوضوح على معرفة المزيد ولم يطلبوا معرفة شيء آخر حول هذا الموضوع.

شرح ماغواير للـCFTC الطريقة التي يستخدمها تجار الفضّة في جي بي مورغان تشيز وكشف أنّهم كانوا يتباهون صراحةً بإنجازاتهم، بما في ذلك طريقة إرسالهم لإشارة مسبقة إلى السوق كي يتمكّن تجار آخرون من تحقيق ربح أثناء فترات انخفاض الأسعار. كان العملاء يتعرفون على تلك العلامات ويجنون الأرباح بالمرهنة على انخفاض سعر المعادن الثمينة، مثلما تجنيها جي بي مورغان تشيز. شرح ماغواير أنّه توجد تلاعبات منهجية في السوق عند انتهاء العقود، وكذلك أثناء لحظات استراتيجية أخرى.

في الثالث من شباط الماضي، أرسل ماغواير تحذيراً قبل يومين بالبريد الإلكتروني إلى إليود راميريز، وهو الباحث الرئيسي لصالح الـCFTC، بصدد حدوث تلاعب في الأسواق سيتمّ لاحقاً. حدّر ماغواير راميريز بأنّ سعر المعادن الثمينة سوف يلغى أثناء نشر معطيات التصنيفات غير الزراعية، في الخامس من شباط. وبما أنّ التلاعب بأسواق المعادن الثمينة كان سيتمّ في الخامس من شباط، فقد أرسل ماغواير رسائل إلكترونية إضافية إلى راميريز، شارحاً بدقّة طبيعة ما سيجري. لم يكن تنبؤ ماغواير بأنّ سعر الفضّة سيرغم على الانخفاض هو أكثر ما يستثير الاستغراب، بل خصوصاً مستوى دقّته في توصيل المعلومة للـCFTC. فقد حدّثهم من أنّ سعر الفضّة سينخفض إلى ما دون ١٥ دولار للأونصة مهما كان عدد الوظائف. أثناء اليومين التاليين، هبط سعر الفضّة من ١٧. ١٦.٠ دولار إلى ١٤.٦٢ دولار للأونصة.

بفضل تحذير ماغواير، تمكّنت الـCFTC من مراقبة جريمة في زمنها الواقعي، مباشرة تحت أعين موظفيها.

إذا، ما الذي فعلته الـCFTC بهذا الصدد؟ لشيء.. لاشيء مطلقاً.

حذفت المؤسسات المالية الكبيرة الأسعار منذ سنوات، ما خلق «اختناقاً» محتماً لأسواق المعادن الثمينة يمكن أن يجعل أسعار الذهب والفضّة تحلّق عالياً إلى الفضاء الخارجي. الحقيقة أنّه لن يعود هنالك ذهب في العالم كلّ لو أنّ كلّ الصناديق التأشيرية (ETF) تتطلّب التسليم الماديّ لأصولها. في الحقيقة، يؤكّد ماغواير أنّ احتيال المبيعات المكتشفة التي تقوم بها كبرى المؤسسات المالية يبلغ آلاف مليارات الدولارات، ما يجعل منها أحد أكبر الاحتيالات المالية في التاريخ. يسمي ماغواير ذلك «إرهاباً مالياً» ويتّهم المؤسسات المالية المتورّطة في هذا الاحتيال بـ«الخيانة»، واضعاً بذلك الأمن القومي موضع الخطر.

الأمن القومي مهدّد حقّاً.. لأنّه إذا عُرِف المدى الحقيقي لهذا الاحتيال، فيمكن أن يؤدي إلى انهيار النظام المالي في مجمله.

شؤون استراتيجية

سلاح رهيب في أيدي السكّان

منذ وقت طويل، أصبح المصرفيون الخواص هم الذين يحكمون ولم يتحمّسوا لما يتعرّض له السكّان. اليوم، المصرفيون والاختصاصيون الماليون مدانون بجرائم وباحتيالات مالية خطيرة جداً. وفي نهاية المطاف، هم مدانون بالإرهاب الاقتصادي. لكن لا شيء يبدو قادراً على منعهم من المواصله ومن تجنّب السجن مدى الحياة.

لم يبق هنالك سوى حرب واحدة نشنّها، وهي الحرب التي ستضع الإنسانية في مواجهة المصرفيين الخواص. وقد بدأ أفراد كثر يفهمون بأنّ النظام المصريّ الجزئي هو قلب نظامهم الاحتيالي، لكنّه أيضاً نقطة ضعفهم. يمكن فعلاً أن ينقلب ضدهم هذا السلاح الذي يستخدمونه للإثراء على حساب السكّان الذين أصبحوا عبيدهم الاقتصاديين، وسيكون لذلك آثارٌ كبيرة. وهذا السلاح أصبح اليوم في يد سكّان العالم.

أصبح الفرنسيون يتحدثون عن سحب أموالهم بكتّافة من المصارف ويدعون بقيّة العالم للمشاركة في ذلك التحرك: ستوب بنك هو الدعوة لسحب كميات كبيرة من الأموال من المصارف وإغلاق الحسابات الثانوية (توفير)..

ستوب بنك يعني ١٤ ألف مشارك، ٦١ ألف شخص من الذين يتوقّع مشاركتهم، وهي أوّل مبادرة مواطنة تلقائية للدفاع عن النفس ضدّ الفساد الإعلامي والسّياسي، وضدّ العبودية التي تتزايد حدّتها والتي يفرضها علينا رأس المال الكبير...خطوتنا قانونيّة وسلميّة وعلمانيّة وغير مسبّسة ولا نقابية. لأنّه من الواضح اليوم أنّ النظام لم يعد يفيّد في شيء كي نسمعنا نخبنا وأنّ السلطة الحقيقية هي في يد المصارف الدولية.

فلنمنضّ كإنسان واحد لنسحب أموالنا من المصارف..

إنّهم كبار لأننا راكعون!.

نوصي بشدّة بمشاهدة تسجيل الفيديو لإيريك كانتونا لاعب منتخب فرنساً الشهير، الذي يقترح بوضوح هذا الحلّ لإشعال الثورة..

الثورة بالهجوم على قلب النظام..

أثناء مقابلة أجرتها يومية «PressOcéan» على هامش تصوير فيلم في نأث يوم الثامن من تشرين الأول ٢٠١٠، شرح لاعب كرة القدم الشهير إيريك كانتونا بوضوح طريقة لإشعال الثورة بالهجوم مباشرة على محرّك النظام، أي المصارف.

قال: ستكون ثورة غير مسلّحة...

وأضاف: النظام في الشارع لا يكفي لتحريك الأمور...وهاهو يكشف عن طريقته:

«الثورة سهلة وبسيطة. ما هو النظام؟ يدور النظام حول المصارف. ينبنّي النظام على سلطة المصارف. إذا، يمكن تدميره عبر المصارف! بدلاً من أن يمضي ثلاثة ملايين شخص إلى الشارع، يكفي أن يمضي ثلاثة ملايين شخص ليسحبوا أموالهم من المصارف فتتهار المصارف، ٣ ملايين شخص، ١٠ ملايين شخص... حينذاك، يكون التهديد حقيقياً، تكون ثورة حقيقية! لا أسلحة، لا دماء، بل ثورة على طريقة سباجياري. الأمر بسيط». إيريك كانتونا، ٤٤ عاماً..

كما اقترح ماكس قيصر أسلوباً آخر في إرسال رسالة واضحة للمصرفيين الخواص عبر جعل جي بي مورغان يُنْهار بأنّ يحصل كلّ فرد على أونصة من الفضه المعدنية أو بأن يحصل مادياً على المعادن الثمينة التي يملكها. هذا سهل، لأن جي بي مورغان والآخرين باعوا من الذهب والفضّة ما يزيد ١٠٠ مرّة عمّا هو موجود حقاً، لذلك لن يطول الأمر حتّى يرغبوا على إعلان إفلاسهم. وفق سعر الفضّة الحالي، لن يكلف إعلان الحرب إلا نحو ٢٦ دولار أمريكي! بع...

ذلك، يكفي النظر إلى أسعار المعادن الثمينة وهي تصعد كالسهم، ومن بينها الذهب الذي قد يبلغ حاجز ٣٠٠٠ دولار، ٥٠٠٠ دولار وربما حتّى ٨٠٠٠ دولار للأونصة ببلوغ العام ٢٠١٥، علاوة على رؤية المصرفيين يصابون بالدعر وفيلسون!

الكرة في معسكرنا. أتى دورنا في اللعب!

الدروس الأولى المستقاة من الثورات العربية

حين يصبح «الشارع العربي» نموذجاً للشمال

جورج قرقم/ لوموند، ١١ شباط ٢٠١١

ترجمة قاسيون

بدأ من تونس، لم تكن المفاجأة الرائعة التي مسّت الضمّة الجنوبية للمتوسّط بسيطةً بقدر ما تبدو للوهلة الأولى. وهي بطبيعة الحال لم تنجم من العراق. بل على العكس، إذ إنّ العراق، الذي غزاه الجيش الأمريكي في العام ٢٠٠٣ بحجة إطاحة طاغية وإقامة ديمقراطية، قد شهد تزايداً مفرطاً في النزعات الطائفية والإثنية، ترافق مع إفقار أخطر من الإفقار الذي أدّت إليه ثلاث عشرة سنة من الحصار الاقتصادي الدولي الضاري لهذا الشعب المسكين.

كما لم تأت المفاجأة من لبنان، حيث لم تند «ثورة الأرز» في العام ٢٠٠٥ التي دعمها الغرب إلاّ في مفاقمة النزعات الطائفية والانشقاقات الداخلية. ولم يؤدّ تشكيل لجنة تحقيق دولية حول اغتيال رفيق الحريري، ثم تشكيل المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، إلاّ إلى إثارة مزيد من الاضطراب بين الطائفتين المسلمتين الكبيرتين في البلاد ومفاقمة الخلافات الداخلية. كذلك، لم يكن الهجوم الإسرائيلي الواسع في العام ٢٠٠٦ على جنوب البلاد لاجتثاث حزب الله ضمن «آلام ولادة» الشرق الأوسط الجديد وفق تصوّر جورج بوش، وفق العبارات المشينة التي استخدمتها آنذاك كوندوليزا رايس، وزيرة خارجيته. باختصار، لم تؤدّ جميع المحاولات لفرض الديمقراطية من الخارج إلاّ إلى مفاقمة التوتّر وعدم الاستقرار في المنطقة.

في المقابل، من أثار موجة الاحتجاجات الشعبية التي هزّت جنوبي المتوسطّ هو شابّ تونسي فقير ويأثس اجتماعياً واقتصادياً أحرق نفسه في منطقة ريفية. وحذا حذوه بعد ذلك عدة أشخاص.

في هذه الموجة، ينبغي الانتباه إلى الخيمياء التي أدّت حتّى الآن إلى النجاح: مطالب قوية بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية، مع الطموح إلى الحرية السياسية وإلى تناوب ممارسة السلطة. سوف يؤدي الاقتصادار على دعم المطالب السياسية التي تحملها الطبقات الوسطى وأهمال مطالب العدالة والمساواة الاجتماعية-الاقتصادية التي تحملها الطبقات الأكثر فقراً إلى خيبات أمل خطيرة. والحال أنّ النظام الذي أدّى إلى اليأس الاجتماعي هوّ

موسم الانتخابات وسياسة الهروب إلى الأمام

◀ **محمد العبد الله**

أمام الأزمات المتلاحقة التي تعصف بسلطة رام الله المحتلة، يتفق ذهن وكلاء إدارتها، عن خطوات هروب باتجاه الأمام. فقد حاولوا التوجه إلى الهيئات الدولية «الأمم المتحدة ومجلس الأمن»، عندما أصبحت وجوههم، وظهورهم للحنأط، حين استعالت العودة إلى طاولة المفاوضات، وعجزوا بالتالي عن وقف بناء المستعمرات الاستيطانية الجديدة، بل وعدم توسعها. هذا العجز الذي كشفته بشكل فاضح، مواقف الإدارة الأمريكية- التي راهنوا عليها- المتطابقة مع حكومة العدو. ولم تلبث زوبعة التصريحات الإعلامية حول اللجوء لتلك الهيئات، أن تلاشت أمام العجز الكامل للسلطة، ولحلفائها الإقليميين.

مجدداً وفي ظل المناخ الذي فرضته الثورتان المجيدتان في تونس ومصر على عموم المنطقة، وانتقال مفاعيل التحركات الشعبية لعدة ساحات، أعادت تلك الإدارة المحلية في السلطة: لجنة تنفيذية فاقدة للشرعية، تستحضر زوراً وبهتاناً، اسم المنظمة، التي تم تفريفها على يد أولئك الوكلاء، من محتواها ومؤسساتها الوطنية، لتتحول إلى منصة شكلية، يتسيد مشهدها «ياسر عبد ربه» صاحب وثيقة جنيف الكارثية. وحكومة، لا تملك من أمرها شيئاً، لكونها جاءت على مقاس اتفاق أوسلو، وعلى أرقام الدعم المالي للدول المانحة. هذا الدعم الذي يذهب جزء كبير منه لسماسة ولصوص فاسدين ومفسدين، تجددت الدعوات للاحقتهم بتهم سرقة المال العام. وقد جاءت نتائج ثورة ٢٥ يناير/ كانون الثاني فيمصر، لتعري هذه السلطة «نهجاً وبنية وأفراداً»، ولترفع المظلة السوداء التي خيمت على مصر الكنانة لثلاثة عقود، والتي استظل في جنباتها عباس وفريقه، إذ أن سقوط مبارك، والبداء بتفكيك مؤسسات نظام الردة والقمع والفساد، والتبعية للإدارة الأمريكية وحكومات العدو الصهيونية سيساهم بكشف أكثر من المستور، في الوثائق المنشورة على فضائية الجزيرة.

وأمام الفضائح التي كشفتها الجزيرة في الوثائق العلنة، نهأت عند عامة الناس، رهانات بعضهم عن جدية السلطة في محاولاتها لتحقيق مكاسب للشعب الفلسطيني، وعن إعطائهم فرصة له إنقاذ ما يمكن إنقاذه!» كان رد الإدارة الذاتية المحلية، محاولة جديدة للهروب للأمام، عبر تجييش مشاعر التعصب الفصائلي، وإطلاق حملة ظالمة وبيدائية، استهدفت بشكل صيباني أزعن، أكثر من جهة، وعدد من الأشخاص. لكن تلك الحملة لم تستطع أن تحجب الحقيقة، التي أسقطت «كبير» مفاوضيهم.

مع نهاوي وسقوط رأس النظام في مصر، تحت ضربات جماهير الشعب المنتفضة على مدى ثمانية عشر يوماً، بدأ طاقم قيادة السلطة، بتحسس مواقع أقدامه. وهذا ما ظهر قبل أيام عدة، عندما تحدث عباس مارحاً «من التالي... ربما أكون أنا»، كانت تلك المداعبة/ النكتة، استشراف لمستقبل يلوح في الأفق، خاصة، وأن أية مقاربات بين سلوك ونهج السلطة في رام الله المحتلة، ونظام حسني مبارك، ستشير إلى أوجه الشبه في العديد من المجالات. ولهذا، أطل ياسر عبد ربه في مؤتمر صحفي، ليعلن قرار لجنته التنفيذية في الدعوة لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية ، في محاولة مكشوفة لامتناص الغضب الشعبي.. وفي خطوة تدّعي الحرص على العملية الديمقراطية التي لن تكون متكاملة في ظل الاحتلال، وفي سياسة الإقصاء والتفرد التي شهدتها تجربة المجلس التشريعي القصيرة. إن الذهاب لتلك الانتخابات في الوضع السائد «سياسياً وجغرافياً»، وفي ظل الالتزامات السياسية والأمنية بين سلطة الحكم الذاتي في رام الله وحكومة العدو، والحكومة باتفاق أوسلو وملحقاته، سيلحق ضرراً جديداً بالقضية الوطنية لشعبنا. إن الحديث عن توافق بين «حماس وفتح السلطة، يكفي لشرعنة تلك الخطوات، يبدو قاصراً فعلاً. لأن التوافق الحقيقي، الضامن لأي خطوة تنسيقية، تشاركية، يتطلب وجود برنامج سياسي/ كفاحي، يوحد الشعب وقواه السياسية والاجتماعية لوقف التدايعات المتساوية، وإعادة العمل بالبرنامج الوطني المقاوم. إن من يدعو إلى انتخابات تشريعية، يجب أن تتوفر لديه القدرة على إلغاء نهج التفاوض مع كيان العدو، والإقلاع عن الحديث عن تبادل الأراضي، والعمل على الرفض الكامل لبناء المستعمرات الاستيطانية في كل الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧، والوقف الفوري للتسسيق الأمني مع العدو الصهيوني، وتبييض المعتقلات من المقاومين والمناهضين للاحتلال. إن أية دعوة لإجراء انتخابات لتشكيل مجلس وطني جديد، تتطلب الإعلان الفوري عن الالتزام بالميثاق الوطني التي تم إلغاؤه. هذا الميثاق الذي يشكل البرنامج الكفاحي للشعب الفلسطيني، والإطار الذي تتم داخله كل الحوارات الهادفة تطويره على قاعدة تحقيق أوسع مشاركة لقوى سياسية ومجتمعية فاعلة وناشطة، من أجل تعزيز التحالفات الحقيقية على أرضية تطوير الصراع مع العدو.

في هذه الأيام التاريخية التي تصنع فيها قوى النهوض والثورة في المجتمعات العربية مستقبلها، وتكتب تاريخ المنطقة لعقود قادمة، حان الوقت لتبدأ القوى الفلسطينية السياسية والاجتماعية، المتمسكة ببرنامج المقاومة، العمل على تجسيد برنامج عملها بأشكال تنظيمية متقدمة، تتلاءم مع المهام التاريخية الملقاة على عاتقها . هذه المهام التي تتطلب وجود قيادة وطنية، تهتض بهام الدفاع عن شعبها محلياً وإقليمياً ودولياً .

■ ■

شؤون عربية ودولية

بمهارة أو بعنف.

كما تتّحمل هيئات التمويل الدولية، مثلها مثل الاتحاد الأوروبي، قسطاً من المسؤولية. فقد هدفت برامج المساعدة على نحو أساسي إجراء تعديلات مؤسّساتية لمصلحة التبادل الحرّ، لا تغيير بنية الاقتصاد الحقيقي وأسلوب عمله. لقد بقي الاقتصاد الحقيقي سجيناً لطابعه الريعي و«الإثرائي» (البلوتوقراطي) وتأثّر بنقص ديناميته وابتكاره.

في كلّ مكان، أصبح النموذج الاقتصادي نموذج سيطرة أوليغاركية مالية، ترتبط بالسلطة السياسية القائمة وبالسلطات الأوروبية والأمريكية ووبعض كبرى الشركات متعددة القومية. وأصبح لبنان نموذجاً هزلياً تفيد فيه المصالح المالية والاقتصادية في إدامة أشكال تابعة من السلطة عبر الاحتماء وراء شعارات طائفية مخزية من شاكلة «السنة الصالحين» في مقابل «الشيعية الخطيرين».

كي تتغيّر الأمور تغيّراً دائماً في المتوسطّ وكى ينشأ مجموعٌ أوروبي متوسّطي دينامي وتنافسي ويمارس المساواة الاجتماعية، ألا ينبغي أن يتبع المجتمع المدني الأوروبي بدوره مثال ما اعتادت وسائل الإعلام على تسميته حتّى الآن بازدراء «الشارع العربي»؟ فليرفع بدوره مستوى الاحتجاج على الأوليغاركية النيوليبرالية المخيفة التي تفقر الاقتصادات الأوروبية ولا تخلق فيها ما يكفي من فرص العمل وتجعل عدداً متزايداً من الأوروبيين من شئى الجنسيات أكثر هشاشة. لقد حدث هذا التغير السلبي بدوره على حساب الطبقة الصغيرة من «الأكلين» الذين تستحوذ رواتبهم السنوية على الثروة القومية استحواذاً متزايداً .

في شمال المتوسطّ كما في جنوبه، يدعم هؤلاء «الأكلون» السلطات القائمة وسيطرون على الساحتين الإعلامية والثقافية. ينبغي علينا إذا إعادة التفكير في مستقبل ضمّتي المتوسطّ، لا في مستقبل ضمّة واحدة فقط، وفي صلاتهما ذات الأشكال المتعدّدة.

ينبغي اليوم أن يحقّر مثال الضمّة الجنوبية في الضمّة الشمالية القدرة على التفكير في عالم مختلف وفي مستقبل مشترك مختلف.

جورج قرقم/ وزير مالية لبناني أسبق

■ ■

أوسلو في مهب ريح الثورة



مازالت ترتعن بأوامر الصهيونية والامبريالية ينقلها إلى الواقع، أي إلى ارض المعركة الفعلية. بمعنى آخر إن ما أثمر بيد عباس ليس إلا وهمه المتخيل عن أن القانون يصنع واقعاً لكن الحاضر والتاريخ والمستقبل كلها تؤكد أن العكس هو الصحيح. فاعتراف هذه الدول بدولة على حدود ٦٧ يعني وحتى وفق قوانين الامم المتحدة الاعتراق بحق الشعوب بالمقاومة على هذه الارض بجميع الوسائل، مما يتطلب بالضرورة صياغة رؤية سياسية جديدة تنطلق من ضرورة المقاومة ويصاغ على أساسها برنامج شامل للمقاومة، سياسياً، اقتصادياً، عسكريا، ويترجم بخطاب واع لظروف المرحلة ومتغيراتها ومسؤول عن انعطافاتها التاريخية. وهذا باعتقادنا سيكون جوهر المصالحة الوطنية...تشدد محمود عباس وفريقه طويلاً بميزان القوى المنحاز «لإسرائيل» ليبرروا لهاثم الدائب وراء المفاوضات، وهم اليوم لا يرون أو ربما يتعماون عن ذلك التغير في ميزان القوى الذي يفرض الوقوف والتفكير طويلاً في مسيرة المفاوضات المرتبطة بمرحلة التراجع الثوري بعيدا عن تلك«الصفات والغيبيات»والتي يوهمنّا محمود عباس بأنه سيصعق «إسرائيل» والمجتمع الدولي بخياراته السياسية المبنية دائماً على مبدأ المفاوضات ثم المفاوضات ثم المفاوضات. ومع أننا نلحظ اليوم ان هذا العصر الذي تتسارع فيه الاحداث وتغير كيمياً ونوعياً والتي تجعل الأمريكيين والأوربيين والإسرائيليين يعيدون كل حساباتهم بالمنطقة. فإني أجزم أن محمود عباس أحط من وعي دروس التاريخ، وهذا التسارع سيلتهمه هو وفريقه ليصحو بيوم، بات قريباً، دليلاً مبللاً فراشه مرة أخرى بالقرف ذاته، مرتعداً يدوي في أدنيه صوت شعب الجبارين هداراً «الشعب يريد إسقاط اوسلو»..

■ ■



الميزانية لم يتمّ التعويض عنه بزيادة في الاستثمار الخاص. كان من المفترض أن يخلق الاستثمار الخاص وظائف إنتاجية جديدة لمواجهة انخفاض عدد الوظائف الناجم من خطط التكيف الهيكلي النيوليبرالية وزيادة عدد الشباب الداخلين سوق العمل. لقد أهمل العالم الريفي إهمالاً كاملاً وجعلت الليرة التجارية تطوّر الزراعات الغذائية والصناعة الابتكارية والمناحة لفرص العمل المؤهلة أكثر صعوبة.

في مواجهة الثروات الهائلة التي تشكّلت في العقود المنصرمة، استهدف شعار «الإسلام هو الحلّ» إضافة إلى شعارات أخرى، التذكير بقيم الأخلاق الاقتصادية والاجتماعية التي يتضمّنها هذا الدين. تتشابه هذه القيم تشابهاً غريباً مع قيم العقيدة الاجتماعية الخاصة بالكنيسة الكاثوليكية. لهذا، إذا لم تتم معالجة مسألة المساواة والعدالة الاجتماعية بشجاعة، يمكن أن نعتقد بأنّ الخطوات المنجزة على طريق الديمقراطية ستبقى شديدة الهشاشة، بافتراض عدم تعرضها للاستيلاء عليها

◀ **معن خالد**

يتبدى لنا محمود عباس رئيس فريق أوسلو كطفل في الصف الأول الابتدائي عندما يبيل ثيابه نتيجة لبلادته، فتتملكه حالة من الخوف والفرع تمنعانه من مصارحة معلمته بما حصل، وتكبله عقدة الذنب من تلك الفعلة الشنيعة، فيتجه ببطء الى زاوية الصف وعيناه تبكبان دمعاً يعتصر نفاقاً وخوفاً، وأنفه محمر وفمه مفتوح ومنح للأسفل مفتضحاً حالته التي تثير سخرية من حوله وقرفهم واشمئزازهم.. تلك هي لوحة البلاهة الطفولية التي تتجلى في فريق أوسلو الآن، ولكن بعيداً عن براة الأطفال، لنظل كل إضراناتهم مخزية ومقرفة وبلهاء ومبتدلة..

يسارع محمود عباس اليوم الى اعلان انتخابات رئاسية وتشريعية وانتخابات مجلس وطني قبل موعدها في اجراء لاحق مباشرة لنجاح الثورة المصرية باسقاط حليفه الاهم حسني مبارك، الاجراء الذي يزلزل عرش نظام كامب ديفيد كاملاً، وصولاً الى تصفيته النهائية. وستثبت الأيام ذلك فمنطق التاريخ أقوى من نظام فصل عنوة على حقبة التراجع المتهالكة، هذا النظام الذي يعد مسؤولاً مباشراً عن صناعة قيادات كهذه وسياسات كهذه في الساحة السياسية الفلسطينية. أستطيع الجزم أن محمود عباس رغم كل بلاهته يعي تماماً أن غطاءه السياسي التاريخي العربي قد انتهى والذي كان يشرعن مفاوضاته ويدعمها سواء بتدخلاته المباشرة أو بنقله في الجامعة العربية من خلال المهازل التي كانت تحاك في أروقتها وبسيناريوهاتها الهزلية: «بداية حكومة إسرائيلية جديدة تعلن عشقها المرضى للسلام فيهنز خاطر الأمريكان معيدي الطرق المجهولة إلى السلام، فتفكر أذان الإسرائيليين لتحتهم على ذلك. أما محمود عباس، ولأنه لايريد مفاوضات عبثية بل يصر وبعناد على إحراج إسرائيل أمام المجتمع الدولي فيتم إعطاؤه الضوء الاخضر من الجامعة العربية ليباشر المفاوضات بضمانات رعاةالسلام..رعاة البقر.. رعاة الإسرائيليين.. رعاة فريق اوسلو والأنظمة العربيةالعملية».

يحاول محمود عباس أن يبدو على أنه ذلك المنعظ من المدرسين المصري والتونسي والشجاع الذي يواجه نزوة حب الكرسي والصريح والديمقراطي فهو الآن يعود إلى شعبه بهذه الانتخابات ملقياً بنفسه في حضن شعبه، الذي يتقياً يوماً من مفرزات هذا الابله المقرف ظاناً «أي عباس» انه يشرعن وجوده فيشرعن ممارساته إذا عاد إلى الجماهير ولو بانتخابات هزلية لن تحدث إلا

«قاسيون» تحاور ناشطين في ثورة أرض الكنانة

أجرت «قاسيون» الاثنين ٢٠١١/٢/١٤، عبر الاستعانة بالرفيق إبراهيم البدرابي، ممثل حركة اليسار المصري المقاوم، التي انخرطت بقياداتها وشبابها

د. أحمد عز الدين لـ«قاسيون»:

لم يعد بمقدور أحد أن يلعب دور شرطي المرور على طريق التاريخ

- الباحث والخبير الاستراتيجي المصري، الدكتور أحمد عز الدين، برأيك أين يكمن سر النجاح المذهل للمرحلة الأولى للثورة المصرية؟

النجاح المذهل يكمن سره في عبقرية هذا الجيشان الشعبي الجارف كالنهر، الذي خرج مسالماً دون حجر وسلاح وأدوات،هذا هو الأمر الأول، أما الأمر الثاني فهو أنه حافظ على كل ممتلكاته طوال التحرك، فلم يعط لأحد فرصة أن يتهمه في التخريب أو الإيذاء، والأمر الثالث في سر النجاح هو الصمود الطويل والإصرار على التشبث بالأهداف الإستراتيجية للتوجه الثوري الذي حدث في الشارع، وأعتقد هذه هي الأمور الثلاثة الأساسية التي تؤكد أو تضيي على هذه الثورة بأنها حدث استثنائي متفرد خاص، له خصوصية تكاد ألا تكون مسبقة، لا بحجمها ولا بإيقاعها ولا بأسلوبها ولا بإصرارها وعنادها الشديد، و تشبثها بالأرض كما تفعل الجيوش.

- هي لاشك غير مسبوقة على الإطلاق، ولا نظير لها من قبل، برأيك د.أحمد أين وصلت الثورة الآن، وما هو حجم المهام التي استطاعت أن تحققه، وما هو حجم المهام الذي

مازال برسم التحقيق؟

اعتقد بأنها حققت حجماً مقبولاً ومعقولاً من مطالبها ومهامها، ولا أعتقد أن هذا الحجم يتعلق فقط بالإجراءات التي اتخذت أو أعلنت حتى الآن، ولكنها فجرت زلزالاً ستظل توابعه تتوالى وصولاً إلى أهدافها الإستراتيجية، وليست المسألة كما تزيناها التلفزيونات الآن أو وسائل الإعلام:كم صدر من قرارات وكم تحقق من مطالب. نحن أمام زلزال، هذا الزلزال حطم هيكلاً كاملاً كبيراً وهو في طريقه إلى أن يبنى إطاراً وأن يشيد شيئاً بديلاً..هذا يأخذ بعض الوقت ولكن الزلزال قائم، توابعه مستمرة متصلة، لا أحد يستطيع أن يصد موجته الهائلة الكبيرة التي أحدثت تصدعاً كاملاً في أوضاع لم تكن في الحقيقة

محمد الأشقر لـ«قاسيون»:

الثورة القائمة حالياً في مصر هي ثورة ذات بعد اقتصادي ـ اجتماعي

- السيد محمد الأشقر، منسق العمل الجماهيري في حركة كفاية، كيف تنظرون في حركة «كفاية» للإنجاز الهائل الذي حققه الشعب المصري، وكيف تحقق هذا الإنجاز، وماهي المهام التي ما زال على الشعب أن يتابع في تحقيقها؟

ان هذا الإنجاز إن دل على شيء فهو يدل على زيف الإشاعات التي ملأت الدنيا بأن الشعب المصري قد مات وأنه لن تقوم له قائمة، حيث ثبت أن تلك الادعاءات غير حقيقية، وأن شعبنا المصري بعظمته استطاع تحقيق كل تلك الانتصارات، وأبهر العالم كله بملحمته العظيمة التي شهدناها في الأسابيع الماضية. وأنا أعتقد ان هذه القدرات كان منبعها الأساسي هو الضغط الشعبي الذي تم من القوى السياسية كافة، وعلى رأسها حركة كفاية منذ عام ٢٠٠٤، التي استطاعت أن تكسر حاجز الخوف لدى المواطن المصري على مدى السنين الماضية، وإضافة إلى ذلك التراكم الحاصل في وعي الشعب المصري. فإن ما قام به الشعب العربي التونسي في ثورته أعطى للشعب المصري قدراً من الثقة منحتة دفعاً حاسماً في تحقيق انتصارات ثورته الهائلة في هذا التاريخ.

- أنتم كقوى وطنية، ما هي برأيكم المهام الملحة الآن والتي يجب عليكم إنجازها؟
- المهام الملحة الآن تتلخص في ضرورة استكمال ما لم تنجزه الثورة بعد، وعلى رأسه المطالبة بإلغاء حالة الطوارئ، المطالبة بتطبيق القانون، المطالبة بإلغاء الحراسة على طلبة الجامعة، المطالبة بإلغاء اتفاقية الكويز، والعمل على إلغاء اتفاق الغاز مع «إسرائيل»، ووضع حد أدنى للأجور، وفوق كل ذلك عدم الموافقة على وجود مجلس الوزراء الحالي المتكون بأغلبيته من العهد البائد، رفض وجود عمر سليمان في أي مستوى من المستويات لأنه عميل للحركة الصهيونية العالمية وعميل للنظام السابق، وبالتالي نحن نرفض أي محاولات للالتفاف على هذه الثورة وإنجازاتها.
- فيما يتعلق بالنشق الاقتصادي الاجتماعي،

تعبير عن أي شكل من التوازنات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية.

- الثورة، إذا افترضنا هذا الكائن العظيم الذي يمكن أن نأسنه الآن، برأيك ما موقف هذه الثورة الآن من القوى التي تحوم حولها شبهات وطنية أو ليبرالية أو ما إلى ذلك؟

أنا أعتقد أن التيار العريض والقوى الدافقة الدافعة الأساسية التي تشكل الكتلة الهائلة، تدرك أهدافها تماماً، تدرك أولاً أن هذه الأهداف ليست ذات طبيعة سياسية خالصة ولا ليبرالية خالصة، وأنها تحركت تحت وطأة غياب أو خلل في التوازنات الاقتصادية الاجتماعية بشكل كامل، وتدرك ثانياً بأنها ملتصقة بأهداف تحررها الوطني، وأنها ملتصقة بأهداف أمتها العربية، هذا إدراك عام في مجمله، لكن خارج هذا اليقين هناك سيناريوهات لقوى أجنبية ولقوى غربية ومحاولات اختراق، هذا هو الأساسي بأن تأخذ الثورة وأن تأخذ تيارها وأن تأخذ طلباتها إلى إطار ليبرالي ضيق الأفق، بعيد بناء ما تهدم ويضفي عليه شكلاً ليبرالياً شكلياً أكثر قبولاً أو أكثر قدرة على البقاء والتواصل، لكن أنا لا أعتقد أن أحداً سينجح في ذلك، لأن المضمون الاجتماعي والقوى الاجتماعية الأخذة التي تمثلت طاقة الثورة ومدتها في لحظاتها الحرجة بوقود شعبي، تعرف تماماً أين تكمن مصالحها ، وإلى أين تريدها أن تتجه وما هي الثمرات التي تريد أن تقطفها منها .

- رائع، في هذا الإطار كيف تنظرون إلى بيان الجيش الذي حدد أو قال فيه انه سيحترم المعاهدات والاتفاقيات الدولية، هل هذا الأمر يأتي في إطار تكتيكي، أم في إطار كسب وقت، أم هو جزري، أم هناك قوى في الجيش تؤمن في ضرورة استمرار هذه الاتفاقيات؟

إنك في لحظة لا تستطيع فيها أن تواجه ضغوطاً خارجية يمكن

منذ اليوم الأول في انتفاضة النيل، اللقاءات التالية هاتفياً مع عدد من الناشطين السياسيين من مشارب مختلفة والذين أسهموا بدورهم ومن خلال القوى



أن تسبب مزيداً من المشاكل الداخلية في هذا التوقيت. الجيش له مهمة أساسية، والجيش يراهن حقيقة على تاريخه الوطني العظيم على امتداد تاريخ الوطن المصري، أنت أمام جيش بدأ مع بداية الدولة المصرية، وعمره من عمرها، وفي كل معاركها كان موقفه تحريراً قومياً عربياً استقلالياً...الخ، هذا الجيش لا علاقة له في أن يكون جيش قوى أخرى، أو أن يهيمن لمصلحة نظام آخر، ولكن أنا أعتقد الآن في هذه الظروف، أنه من الطبيعي جداً أن تثبت أو تعمل على تثبيت الأوضاع الخارجية فيما يتعلق بمصر الآن، لأن مهمتك العاجلة الآن، هي صيانة الدولة والحفاظ عليها، وأنا أعتقد أن أحد السيناريوهات الأساسية الغربية والأمريكية التي كانت تطول الثورة، كانت تستهدفه لأنهم كانوا يلعبون ويعطون إعلاناً خارجياً بشكل، ويقدمون للنظام نصائح بشكل آخر، أي كان هناك موقفاً مردوجاً، هدفه في النهاية أن يصل الفيضان الشعبي إلى مرحلة الفوضى، بحيث تصبح الدولة واقعة تحت تهديد كامل، فتقع مصر كما وقعت العراق، ولكن دون أن يبذل الأمريكيون دماً أو



المحامي وليد خيري لـ«قاسيون»:

لن نقبل التحول إلى دولة عسكرية

ممثلي النظام البائد، هل هذا كله محدد لديكم؟

نعم، هناك توجه عام، بالنسبة لموقفنا من رموز النظام القديم فهي مرفوضة تماماً، لا حديث مع النظام القديم، وكله سيتغير حتى لو كان مجرد عضو مجلس نقابة ما، أي أحد ينتمي للحزب الوطني مرفوض عندا.

- وبالنسبة للجيش؟**
- المفروض أن موقف الجيش محايد، لكننا أعطيناه فرصة، نحن لن نقبل بدولة عسكرية إطلاقاً، المفترض أننا نتعامل على أساس أن هناك مشكلة الآن مع الجيش أن عليه أن يحدد لنا مدة زمنية، هو يقول ستة أشهر ونحن غير راضين، هناك تفاوض على مسألة الـ٦ شهور لأنها بالنسبة لنا زمن ليس بالقليل، الخشية الوحيدة أن الجيش يقعد ٦ شهور ومن ثم ببساطة نتحول إلى دولة عسكرية بشكل أو بآخر، هذا غير ممكن وغير مقبول إطلاقاً.
- شكراً جزيلاً أستاذ وليد، وفرصة طيبة ونتمنى أن نلتقي قريباً في دمشق.
- ■

تنتقل بمنطق صاحب الفكرة، مجرد ظهرت أي فكرة الناس تتبناها مباشرة.

- برأيك أين وصلتم الآن؟**

- ما هي المهام التي تعتقدون أنه يجب على الثورة إنجازها؟**
- الآن علينا تنظيم الصفوف وتكوين اللجان الشعبية وتوحيد الحركات، لأن هناك الكثير من الحركات التي ظهرت أثناء الثورة، سواء حركات قديمة أو حركات جديدة ثورية فالمفروض الآن أن نكون اتحاداً عاماً لكل الحركات ونكون لجناً شعبية في كل المناطق الشعبية التي نحن موجودون فيها. والنقابات والمؤسسات المدنية تعيد صياغة هياكلها مرة ثانية وإسقاط كل بقايا النظام الموجودة داخل النقابات وهذا العامل الرئيسي القادم في المرحلة التي نحن فيها، وهناك مشكلة في أننا سنغير بشكل يومي. يجب أن نتعامل مع الثورة يوماً بيوم وليس بالضرورة أن كل الذي نفعله هو استراتيجي مخطط.
- بالنسبة لكم علاقتكم وموقفكم من الجيش، موقفكم من بعض**

الذين كانوا يقودون كانوا في الغالب وراء الجماهير وليس أمامهم. هناك حاكم وفيصل بيننا يسمى المطالب، من كان يخرج أمام المطالب كان يبقئ ضد الثورة.

- ولكن الثورة يا أستاذ وليد كانت تحدد أهدافها وتحدد وتيرتها بشكل يبدو منظماً للغاية، حتى أنها هاجمت أماكن محددة وتجنبت أماكن محددة؟**
- بعد يوم ٢٨ يناير القوى اليسارية الموجودة زائد قوى الإخوان المسلمين طبعاً، لعبوا دوراً كبيراً جداً في تنظيم الناس، أصبح التنظيم نفسه عملاً تلقائياً، الناس خرجوا وكان دائماً هناك سؤال يدور في أذهان كل الناس: ماذا بعد؟ ماذا نفعل؟ فكانت أي إجابة تمر وكأنها درس للناس تتلقاه وتتعامل معه مباشرة، طبعاً الإخوان المسلمون لعبوا دوراً كبيراً جداً في تنظيم الصفوف، وحركة كفاية وحركة الحرية والعدالة وحركات كثيرة جداً، شباب الأحزاب وليس الأحزاب، لكن شباب الأحزاب لعبوا دوراً كبيراً في تنظيم الصفوف: من أين نهاجم وأين نحاصر وأين نقيم الجسور، لكن المسألة كانت

- المحامي والناشط السياسي المصري وليد خيري من القاهرة، برأيكم كيف تحقق الانجاز الهائل بفضل صبركم واندفاعكم ووعيكم العالي؟**
- الجزء الأول المهم هو وحدة الشعب العربي، هناك تأثير مما حدث في تونس وكان له تأثير كبير على ما حدث في مصر. الذي حصل أن حالة ثورية انتقلت من تونس بشكل عفوي جداً، بالدعوات التي بدأت تتم عبر إصلاحات عادية أولاً، ولكن مقابل العنف الذي واجهه الناس أو الثوار من الدولة، أدى ذلك إلى مزيد من الصبر ومزيد من الصمود وكشف النظام أكثر فأكثر، وكلما كان النظام ينكشف أكثر كانت الحالة الثورية تتصاعد أكثر.
- إيقاع الثورة من كان يضبطه برأيك؟**

لا نستطيع أن نقول أن هناك أحداً كان يضبط الحركة الثورية، الجماهير كانت تتحرك وحدها، هناك مطالب محددة، أجندة محددة، أهداف موحدة، كل الناس كانوا مجتمعين عليها بغض النظر عن قيادات الثورة، حتى كل الناس

التحالف بين الشباب والطبقة العاملة كفيل بانتصار الثورة المصرية



◀ ستيركوه ميقرى

لقد استطاع الشعب المصري بشباهه المتعطش للحرية وللتقدم الاجتماعي أن يحققوا أهدافهم المعلنة منذ أن فجروا ثورتهم والتي كانت تتمحور بإسقاط نظام حسني مبارك الفاسد والمرتبط ارتباطاً عضوياً بالهيمنة الصهيو- أمريكية على مصر وعلى المنطقة عموماً.

ولكن هل انتصر فعلاً الشعب المصري في إسقاط نظامه الفاسد المتعفن العميل أم أن قوى الثورة المضادة ما تزال تقبض في يديها مفاتيح اللعبة رغم هذا الزلزال الذي أصابه إصابة مباشرة.
إن الأحداث تبين أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية ببياناته الخمسة قد عطل الدستور وحل مجلسي الشعب والشورى وهذا لا يشكل إلا جزءاً يسيراً مما كانت الجماهير المحتشدة في ميدان التحرير وفي سائر المدن المصرية تطالبه من ثورتها.
لقد استند النظام إلى قانون الطوارئ في ديمومته منذ ١٩٨٠ على الرغم من أنه وقع منذ سنتين فقط على اتفاقية العار كامب ديفيد، ولذلك فالأوضاع الأمنية التي سادت بعد توقيع هذه الاتفاقية لم تكن تحتاج إطلاقاً إلى مثل هذا القانون ولكن الأوضاع السياسية والنهب المنظم والفساد الذي استشرى وتطبيق وصفات الصندوق والبنك الدوليين واتباع سياسة ليبرالية منفصلة من عقائلا وبيع القطاع العام وخصخصته بأبخس الأثمان وتجويع الشعب المصري وإجباره على القبول بما هو مفروض عليه اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً والسباحة بسلاسة وحرية مطلقة في تيار التبعية المطلقة لأمريكا والعمل بشكل يومي وجدي على فرض مخططاتها في المنطقة والعمل مع باقي دول الاعتدال العربي على بيع القضية الفلسطينية وخنق الوقوف بوجه أية مقاومة أو ممانعة جدية لها، واستبدال «إسرائيل» بإيران كعدو يشكل تهديداً مباشراً للأنظمة العربية، كل ذلك كان يتطلب من النظام أن يفرض قانون

الطوارئ سيئ الصيت كي يكون إطاراً ضامناً وستاراً قادراً على تمرير تلك المخططات والسياسات التي جعلت من النظام في تبعية كاملة وشاملة لأمريكا وإسرائيل..

ثورة الشعب المصري وشباهه في وضع حرج وخطير بعد أن منح المجلس العسكري الذي يقود البلاد نفسه مدة ستة أشهر لترتيب الأوضاع في وضع دستور جديد أو تعديل الدستور الحالي وأجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في مدة أقصاها شهر أيلول القادم، ولذلك فإن مجلس قيادة الثورة المشكل من الشباب الذين قادوا ثورة الشعب المصري غير قادر على المضي بتحقيق أهدافه حتى ولو استطاع القيام بتنفيذ مظاهرات مليونية لاحقاً لأنها ستتحول إلي عمل روتيني وتفقد بريقها وجماهيريتها أسبوعاً بعد أسبوع. ولذلك لا يوجد أمام هؤلاء الشباب الذين يريدون المضي بثورتهم حتى النهاية إلا القيام بتسريع ثلاثة قضايا وهي:

أولاً— دعم قوى الطبقة العاملة المصرية التي تقوم الآن بتنفيذ إضرابات يومية من أجل تحقيق مطالبها المشروعة في تحسين أوضاعها المعيشية. لقد بدأت الآن بوادر ثورة عمالية بين صفوف الطبقة العاملة المصرية في السويس وحلوان والمحلة وفي العديد من التجمعات العمالية الكبرى والتي تعني أن حق الإضراب حق مشروع ومصان بقوة القانون وأن قانون الطوارئ لم يعد سارياً بقوة التحالف بين الشباب المصري والطبقة العاملة المصرية القادرة على قيادة باقي جماهير الشعب المصري ومكوناته نحو النصر الحقيقي. نعم يجب اعتبار حركة الطبقة العاملة المصرية واضراباتاها الرصيد الذي سيرفد الثورة ويمضي بها نحو آخر الطريق ولا قبل للعسكر على الوقوف بوجهها، وعلى الشباب أن يعلموا ويدركوا وبسرعة أن الثورة الشبابية التي قاموا بها قد قطعت نصف الطريق فقط وعليها الآن أن تجري تحالفات جديدة تمدها وتساعدوا بقوى جبارة هي قوى الطبقة العاملة المصرية ذات التجربة الغنية.

ثانياً— توجيه ضربات فنية قاضية للاتجاهات الليبرالية في الاقتصاد المصري وللنهب المستمر

لثروات مصر وللفساد الذي استشرى وأصبح كالسرطان الذي يهدد انجازات الشعب المصري ومكتسباته وهذا يستدعي محاكمة كل الفاسدين وعدم السماح لرئيسهم بالسفر خارج مصر بل يجب منعه وتشكيل هيئة حقوقية مهمتها استعادة مئات المليارات المسروقة من جيوب الشعب المصري الكادح.

ثالثاً— يجب الحذر الشديد مما قد تقوم به قوى الثورة المضادة وخصوصاً تلك القوى التي كانت في سفينة النظام السابق ثم أُلقت بنفسها خارجها بعدما رأتها آيلة للغرق فركبت أمواج الثورة لتخلص نفسها من عواقب ما قامت به سابقاً، نعم يجب منع استكمال المخطط الذي وضعه النظام السابق من إثارة النعرات الطائفية التي يستفيد منها في إلهاء الجماهير عن مطالبها أو إضعافها لتلك الدرجة التي يصبح فيها قادراً على الثورة المضادة. فمن المعروف أنه من شكل تلك الخلية التي قامت بتفجير كنيسة القيامة في الإسكندرية عشية الأعياد وذهب ضحيتها العشرات من الضحايا، لقد أثبتت مجريات الثورة في أيامها الثمانية عشر أن اللحمة بين مسيحيي مصر ومسلميها لا تنفصم بل كان المسلمون والمسيحيون في وئام كامل وكان المسيحيون يحرسون الجوامع في أوقات الصلاة. إن العزف على أوتار النعرات الطائفية التي قد تقوم بها القوى المضادة أمر يجب الحذر الشديد منه ويجب كم وحجب أصواته نهائياً في الشارع المصري.

أخيراً فإن المضي نحو إتمام وانتصار الثورة المصرية وشبابها، الذي هاج وماج وأفرز حركة لا مثيل لها، سيشكل ذلك النبراس الذي يضيء دروب الشعوب العربية الأخرى الهادفة نحو الانعتاق والتحرر وتحقيق العدالة الاجتماعية. هذا التحرر وهذه العدالة لن تتحققا في ظل الرأسمالية، لقد أثبتت الرأسمالية بأنها نظام دخل وأدخل الشعوب في طريق مسدود ولن يفتح هذا الطريق لها إلا الاشتراكية التي هي الحل الوحيد للخلاص من هذا النفق المظلم.

■ ■

◀ عبادة بوزو

«ما قبل ٢٥ يناير ١١ فبراير هو غير ما بيتهما وما بعدهما».

إن كل ما تختزله هذه العبارة من ارهاصات ومجريات أحداث ومنجزات بحجم الإطاحة بحسني مبارك بعد ٣٠ عاماً من حكمه، وتعنته الذي ظهر خواؤه بأن مصر ليست بتونس، بات يفرض على الجميع، شعبوا وأنظمة ونخباً سياسية وثقافية وقواعد شعبية، في داخل البلدان العربية ومحيطها الإقليمي والدولي إعادة التفكير الجدي، بغض النظر عن إطاراتها وتوجهاتها ومشاربها وأجنداتها، أي كل من منظوره وحسب مصالحه وميزان قواه.

استلهم نموذج الشارع المصري في التغيير وعدوى المطالبة بمثيله وبأيام غضب سرعان ما انتشرت أو عادت للظهور في عدد من دول المنطقة العربية والعالم، من المنامة إلى كاركاس، مروراً بصنعاء وطهران والجزائر العاصمة وحتى موسكو، دون أن ننسى الدعوات الباهتة في دمشق والردود عليها، ما يؤكد أن ارتدادات الزلزال الشعبي الجبار في مصر تطال جميع الدول، وسط محاولات محمومة من واشنطن وتل أبيب للتحكم بمجريات التفاعل وردود الفعل الجمعية لدى الجماهير في مختلف الدول، مع محاولة ركوب موجة «رغبة الشعوب بالتغيير» ومحاكاة ماجرى في مصر بطريقة أو بأخرى. وقد بدا واضحاً منذ البداية أن أحد أسباب لغز قيام واشنطن برفع الغطاء عن «بن علي» و«مبارك» من بعده أريد له أن يكون رسالة تحذير من أوباما وأركان إدارته، رسالة تتلظى «بالدفاع عن المطالب المشروعة للشعوب واحترام رغباتها» لكل النظم في المنطقة والعالم، مفادها: «إذا لم نعم، عند منعطف ما، حلفاءنا وعملائنا، فلماذا سنغطي من له أجندات مغايرة لأجنداتنا ومواقف مناهضة لسياساتنا، طالما كنا، وخلافاً لإدارة بوش، نسعى لأخذ البلدان بالجملة، وليس بالفرق».

بعيداً عن الانتهازية الأمريكية، وارتباطاً بالرد عليها في الوقت ذاته، فإن الأبعاد السياسية إقليمياً لسقوط رأس النظام في مصر، رغم استمرار محاولات إعادة إنتاجه وتسويقه بالدور السابق داخلياً وإقليمياً ودولياً، تعني بالدرجات الأولى فتح الأفق أكثر فأكثر أمام تعزيز موقع ودور سورية الإقليمي، وتقوية محاورها المختلفة (دمشق— الدوحة— أنقرة/ دمشق— طهران— القوى الوطنية اللبنانية وفي مقدمتها المقاومة وحزب الله/ دمشق— طهران— كاركاس— وحتى مينسك)، مثلما تعني سد الأفق أكثر فأكثر أمام قوى محور الاعتدال العربي التي تلقت ضربة فنية شعبية كبرى عبر سقوط مبارك، ستدفعها للسعي لهجوم مضاد يخلط الأوراق على أمل منع إعادة الاصطفافات الشعبية منطقياً وكبح التثمير السياسي إقليمياً لنتائج ما شهدته مصر. وما تصريحات سعد الحريري مثلاً عن سقوط تقاهمات «س— س»، وتشكيله لمجلس حرب يجلس فيه إلى جواره ججمع والجميل، وتعبنته لقوى ١٤ آذار في ٢٠١١ في القيام بدثورة أزرز— بنسخة شارعية ضد ميقاتي وسلاح المقاومة وحزب الله، إلا إشارة من وحي سعودي— أمريكي يتردد صداه في تهديدات قادة الكيان بالعدوان مجدداً، ويسعى لتعزيزين هذا الكبح المأمول والملعوب من تحت الطاولات، بما فيها بداية مع بعض الرؤوس المفتاحية على طاولة المجلس العسكري الأعلى في مصر، الذي بات يطلب إلغاء الوقفات الاحتجاجية في المعامل والمواقع الإنتاجية والاقتصادية في مصر كيلاً «يتأثر الأمن القومي والاقتصادي المصري»، رغم أن هذه الاحتجاجات هي ما ستضمن للمصريين قيام المقدمات الموضوعية لإسقاط النظام الاقتصادي الاجتماعي الليبرالي وسياساته الإفقارية المنهجية التي تراكمت لكي يفجر الشارع المصري ثورته، انتقاماً لكرامته المسفوحة في لقمته وعبر مواقف تحاذل واعتدال قيادته السياسية، مروراً بالفساد والمحسوبيات والرشوة وعسف أجهزة الشرطة والأمن، و«لجانها» المتحركة في الشوارع.

إذا كنا صريحين وعلى درجة عالية من المسؤولية الوطنية، علينا الإقرار أن ثمة «مقارنات إجبارية» تجري، على الأقل، في أذهان الجميع في سورية، مواطنين ومسؤولين و«معارضة». وبالنسبة إلينا، لا اعتقد أننا بصدد «إعادة اختراع عجلتنا» منذ ٢٠٠٢، وحتى الآن، بل إن كل الاستنتاجات والطروحات وجملة المطالب والخط البرنامجي— في القضية الوطنية السياسية والاقتصادية الاجتماعية والديمقراطية ذات المضمون— باتت ضرورة أكثر من أي وقت مضى، بدءاً من مقولة «الثأنية الوهمية»، وصولاً إلى النموذج الاقتصادي البديل، عالي النمو والعدالة، مروراً بضرورات: مكافحة الفساد الكبير لأنه بوابة العبور للعدوان الخارجي، وتحرير الجولان، وإصدار قوانين الأحزاب والمطبوعات والانتخابات بشكل عصري، وإلغاء الإحصاء الاستثنائي في محافظة الحسكة ومعالجة نتائجها، وتطوير القضاء وتعزيز استقلاليته وإلغاء الأحكام العرفية والتخفيف من استخدام قانون الطوارئ، مع الأخذ بعين الاعتبار السقوف الزمنية الضاغطة على موضوعية الإصلاح بشموليته واتجاهه وجدريته، ويضاف إلى ذلك ترابط الأمن الاجتماعي والأمن الاقتصادي بالأمن الوطني، وضرورة ترحيل الفريق الاقتصادي ومحاسبته، وأهمية تعزيز ثقافة المقاومة لإيجاد نموذج قنا في لها، وإدارة المعركة الإعلامية بما تتطلبه ضمناً من مكاشفة وشفافية ومحاسبة بما يستجيب للتحديات المختلفة، بما فيها «الإعلام الجديد»..

وبعني هذا أنه بعيداً عن المعزوفات المموجة لاستقواء بعض الأصوات في الخارج، بالخارج، فإنه لا خلاف لدى عموم السوريين على المواقف الوطنية السورية والأداء الدبلوماسي السوري في مواجهة مآرب الخارج ومخططاته وإملااته، ولاسيما في القضايا وعند المنعطفات الإقليمية، وهو ما يشيع إحساساً عارماً بالكرامة الوطنية، ولكن عدم التعاطي السريع والجدي مع ضرورات الداخل المذكورة أعلاه، يؤثر على بقية مرتكزات هذه الكرامة من حيث المفهوم والمبدأ والمعاشة اليومية، ما يشكل نقاط ضعف واختراق كبرى في بنية البلاد، تخلق إمكانيات التشويش لدى معسكر مآرب الخارج على إرادات الداخل في فهمه وتعبيره عن ضروراته واحتياجاته.

o.bozo@kassioun.org

إرادات الشعوب

بين ضرورات الداخل ومآرب الخارج



وأن تصاغ من أجله الرؤى، فمن المعروف تماماً أن الحكومات الناشئة لن تستطيع أن تحقق النقلة النوعية في حياة المواطن المصري أو التونسي، والشارع قد حطم في هذه اللحظات حاجز الخوف مرة وإلى الأبد، وهو حتى هذه اللحظات ما زال يعيش نشوة الانتصار، لذا فإن هذه التحالفات السريعة بين صفوف اليسار، في البداية مهمة عاجلة أمام كل مكونات اليسار للانقضاض الشعبي على الحكومات الناشئة قبل توطيد التبعية الجديدة واستثمار الحماس الجماهيري لدى الجماهير، وكذلك فاللحظة مناسبة تماماً للتخلص من القيادات الانتهازية سواء في الحركة النقابية التونسية، تلك التي لم تشارك في الاحتجاجات في البدء خوفاً على مصالح شخصية، كذلك القيادات الانتهازية في اليسار المصري تلك التي كانت أول من شارك في الحوار مع النظام المخلوع وآخر من خرجت من الحوار. وعند تشكيل مثل هذه التحالفات لا بد من توجيه خطاب مدرّوس وجذري للجماهير بهدف تعرية تلك التيارات التي لن تحقق للشارع المصري أو التونسي سوى مجموعة تغييرات ديمقراطية لا يمكن وصفها بالجزرية حتى، وبهذا تتخلص الثورة من «كاديث» الثورة وهي مهمة عاجلة وضرورية. ■ ■

الأنظمة تضم الكثيرين ممن هم في موقع التبعية أيضاً من حيث أنهم نخب بورجوازية حرموا من لعب دورهم في ظل حكم القياصرة الجدد في تونس ومصر. وسياسياً يتضح هذا الدور في مشاركة حركة النهضة في تونس وحزبي الوفد والغد في مصر في حركة الاحتجاجات الشعبية وكانوا جزءاً أساسياً منها «يتضح الموقف أكثر في مصر منه في تونس لكون مصر حلقة أكبر في السلسلة العالمية» وهذه التيارات تشابه من حيث الموقع حزب الكاديت الروسي والذي شارك في الثورة التي أطاحت بالقيصر.

بناء على ما تقدم يمكن القول إن الأنظمة التي ستتشكل في البلدين— رغم أنها فقرة عظيمة إلى الأمام— ولكنها ليست نهائية، فهي لن تخلص البلدين من التبعية بشكل كامل— رغم أنها لن تعيد إنتاج نفس التبعية بشكلها اللفظ ذاك— إلا أنها خطوة أساسية نحو الأمام وهي أقرب إلى شكل من أشكال التغيير الوطني الديمقراطي، ولكن هل نقف هنا؟ بالعكس تماماً فاللحظة مؤاتية جداً للدفع بهذه التغييرات إلى الأمام وهي مهمة أقرب منها في تونس إلى مصر لوجود حراك يساري كان الأوضح في العملية السياسية المرافقة لثورة تونس ولكن، حتى في مصر فهو وقت حقيقي ومناسب جداً للفرز ولأجل ذلك لا بد من أن تخاض تحالفات سريعة

ثورتا تونس ومصر.. في العمق قليلاً!

◀ محمد أبو حجر

نجح الشعب المصري أخيراً في تحقيق الانتصار ورحل الطاغية رأس حربية مشروع العمالة في المنطقة، وإذ يأتي هذا الانتصار في سياق عام هو الأفق المفتوح أمام الشعوب للتخلص من الهيمنة وأزلامها ، فإنه خصوصاً يأتي بعد انتصار الثورة في تونس وجراء دخول الأزمة الاقتصادية العالمية طوراً جديداً.. وحقاً أن التاريخ يأتي دائماً بما هو مفاجئ «ولا أقول غير متوقع»..

في لحظة معينة من التاريخ استطاع مجموعة من الشبان البدء بثورة لم تكف بإسقاط الأنظمة الاستبدادية المرتبطة بالغرب فقط بل أسقطت مقولة الشعب المهمش العاجز عن أن الرفض قبل المواجهة..

لنحاول الغوص قليلاً في بنية النظامين التونسي والمصري قبيل لحظات من الانفجار الشعبي المدوي.

الاغتراب والتموضع.. تفريق ضروري (٤/٢)



◀ أسامة دليقان

الاقتصاد السياسي والاغتراب:

إنّ حالة الاغتراب تقتضي وجود إنسان آخر يسلب منيّ منتج عملي ويتصرّف به دون أن يتعب في إنتاجه. وهذا غير ممكن إلا بوجود الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. وهكذا نجد رجال الأعمال (الرأسماليين) يسرقون العمّال، والإقطاعيين يسرقون الفلاحين، والأسياد يسرقون العبيد.وباختصار،تاريخ الاستلاب هو تاريخ المجتمع الطبقي، أي تاريخ الحضارة البشرية حتّى اليوم.

ومع تعمّق ماركس في دراسة الاقتصاد السياسي، وتطويره ثوريا إلى علم حقيقي في «رأس المال»، قدم البرهان العلمي على نظريته في الاغتراب، بتحليله للبضاعة، واكتشافه لقانون الرأسمالية الاقتصادي الأساسي، أي قانون القيمة الزائدة، وهي القيمة التي يخلقها عمل العامل المتأجور زيادة عن قيمة قوّة عمله، ويستولي عليها الرأسمالي بلا مقابل؛ أي القيمة التي يستلها الرأسمالي من العامل، ويغريها عنه.

إن الإنتاج البضاعي هو عملية اغتراب. ونجد فيه وحدة متناقضين:

١ – تموضع العمل البشري: أي تجسّد مجهود العامل فيموضوع منتج قابل للاستعمال، كقيمة استعمالية.

٢ واستلاب العمل البشري: لأنّه استلاب العمل الزائد من العمال، واستلاب منتوجهم لتبادله في السوق كقيمة بضاعية (كقيمة).

ومثلما أنّ البضاعة لا تكون لها قيمة إلا إذا كانت لها قيمة استعمالية، فإنّ الاغتراب لا يمكن أن يحدث إلا على أساس تموضع مستكّلب للعمل، إنّ الاغتراب هو تموضع مُستلَب. هو حالة تاريخية خاصة من التموضع ملازمة للملكية الخاصة، ولذلك فهو ليس خاصاً بالرأسمالية أو الإنتاج البضاعي

تساؤلات في أدب الثورة..

◀ إيمان دياب

ربما يكون (الزلزال) هو التوصيف الأكثر دقة للحدث الذي وقع في المنطقة مؤخراً، ليس فقط لأنه هز المنطقة سياسياً، بل لأنه كسر المألوف، فالحراك جاء هذه المرة شعبياً عفوياً عميقاً قامت به الجماهير دون انتظار لحركة سياسية أو قوى واضحة تقود نشاطها بشكل مباشر، بالإضافة إلى أن تأثيرات الحدث قد تجاوزت حدود المكان والزمان الذي حدثت فيه، مما سيجعلنا نفكر أنه ربما صار بالإمكان أن نشهد نقلة نوعية في التاريخ، والذي قال ماركس عن صانعيه:«إن الناس يصنعون تاريخهم بيدهم، ولكنهم لا يصنعونه على هواهم»، مؤكداً على الظروف والمقدمات الموضوعية التي تؤسس للحدث وتسبقه.

ربما كان الحدث (الزلزال) أقرب مثال يقدمه التاريخ نفسه على صحة فكرة ماركس السابقة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد أذهل الحدث الجميع وزلزل النفوس، وما يزال يطرح أمامنا مجموعة هامة من الأسئلة تتزايد مع تسارع أحداثه، وترتبط بتوصيف الحدث ومحاولة فهمه من خلال تحليل إحداثياته والاتجاهات التي يمكن أن يتخذها لاحقاً والمستفيد النهائي الذي سيجني ثماره؟ وقد يكون مصدر الأهمية المعلقة على صحة الإجابة عن هذه الأسئلة ودقتها بالدرجة الأولى هو الخوف من انحراف الحدث عن مساره وعمّا أراده له صانعه.

قد يكون من أبرز الأسئلة التي أطلت أمام وجوهنا هو تسميتها ..هل ما حدث في(مصر أم الدنيا) هو ثورة أم انتفاضة شعبية، أليس أحد أهم الفروقات التي تميز الثورة عن الانتفاضة يكمن بتميز الثورة بوجود رأس (مركز) يقودها حتى لو لم يكن واضحاً ويكون الانتفاضة تعبيراً عن استياء شعبي غير ممثل سياسياً وعفوياً إلى حد ما، وبأحسن الأحوال تقوده كادرات ميدانية تقوم فقط بتنظيمه؟

وإذا كانت ثورة، فآين مركزها؟؟ أما إذا كانت انتفاضة فما هو مصدر درجة التنظيم العالية التي تميزت بها على جميع المستويات، والتي وصلت إلى حد تحديد المكان والزمان مسبقاً، وكان سبباً في تحقيق هدفها الأول وهو إسقاط رأس النظام؟ وهل كان الحدث عفويا بالملطق، حدث في التو واللحظة التي أرادها له منظموه؟أم أنه جاء نتيجة تطور ما راكمه المصريون من حراك منذ أكثر من عشر سنوات من النضال المستمر على شكل إضرابات واحتجاجات مختلفة الأشكال (مثلاً إضرابات عمال المحلة)،

ولكنهم لا تتوصل إلى أهدافها في حينه بسبب عدم نضج الظروف؟

رغم أن الإعلام حالياً، وبعد سقوط رأس النظام (مبارك) قد استقر على تسمية الحدث بالثورة، ولكن ما زال هناك من يحاول تفريق هذه الثورة من محتواها (إعلامياً أيضاً) من خلال توصيفها بغير ما هي عليه، من خلال المبالغة الواضحة بإظهار الدور الذي لعبته مواقع التواصل الاجتماعي على الأنترنت مثل الفيس بوك والتويتر...ومحاولة إظهار هذا الدور بأنه كان حاسماً لدرجة تسميتها بثورة الفيسبوك..

ولكن السؤال هو: هل يكفي الاعتماد على معطيات العلم والاستفادة من ثورة المعلومات والتكنولوجيا، على أهميته، ونفي الحاجة إلى الصلة الحية مع الجماهير والتواصل المباشر معها؟

وعن دور الجيش الذي يلعب الآن دوراً وطنياً، هل كان وطنياً في زمن مبارك، أم أنه لم يكن كذلك؟ أم توجد شريحتان و طرفان داخل الجيش، أحدهما وطني، والآخر ليس كذلك؟ وإذا كان هذه هي الحال، فهل هذا يعني إرتهان الثورة في النهاية للقرار الناتج عن محصلة ميزان القوى داخل الجيش، أم أن الشعب المصري الذي خرج من القمعم وأحدث تغييراً نوعياً وجذرياً، لن يعود أبداً إلى الورا، وهو الذي كشف، وعزى، وأظهر عجز الحركة السياسية أمام الجماهير التي كانت تدعي أنها تمثلها وتقدم هذه الجماهير عليها؟

ولكن هل يعني ذلك أن الجماهير قادرة على الوصول بثورتها إلى نهاياتها، و حتى حدودها القصوى دون مركز أو قيادة ربما تتشكل خلال تطور الحدث؟

مهما تعددت الإجابات على هذه الأسئلة والكثير غيرها إلا أن الفارق النوعي والمباشر الذي أحدثته الثورة في عقول الجماهير سواء كانت الفاعلة في مصر أو (المتفرجة) في بلدان أخرى، هو نزولها إلى الشارع والذي سيعقبه نزولات أخرى خاصة بعد عرفت الجماهير بالتجربة أن القرارات صارت تصنعها القوى الموجودة في الشارع وتغيير عقلية الهزيمة إلى عقلية الانتصار، فمطر الثورة غسل نفوس الناس من الهزائم المتراكمة، وقام بتنظيف المنظومة الأخلاقية والنفسية البالية التي ظلت مسيطرة حتى وقت قريب.. وإذا كان انتصار تموز٢٠٠٧ على العدو الصهيوني قد أعاد الثقة بالقدره على الانتصار، فإن الشعب المصري في الأيام القلائل التي عاد فيها لمكانه الطبيعي قد أكد هذه الحقيقة وثبتها في عقول الملايين، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن ما أنتجتة الثورة على مستوى وعي الذات الذي تحول إلى وعي جمعي، تحول بدوره وأصبح ثورياً، والتغيير لا يقتصر على الأنظمة بل على كل المفاهيم المرتبطة بالكرامة الوطنية والتي على أساسها يمكن أن تبنى حقوق المواطنة، فالوطن ليس حدوداً بل هو حقوق أيضاً.

وهذا ما تؤكده نظرة الناس تجاه الشعب المصري والتي تغيرت جذرياً، فالمصري المهان المهزوم الخانع الواقف أمام أبواب السفارات بنفس مكسورة يبحث عن حلول لمشاكله المستعصية خارج حدود بلاده، أصبح اليوم بطلاً لأنه أعاد لمصر البهية كرامتها.

■ ■

الاغتراب ويصبح مأساة بشرية شاملة لأنّ العامل بوصفه رأس مال حي هو صنف خاص من البضاعة ابتليت بكونها رأس مال ذو حاجات، وهذا يعني أن حاجاته يمكن أن تُشبع فقط بالقدر الذي يتناسب مع إسهامها بتراكم الثروة، أي بتراكم رأس مال غريب. وحتى الرأسمالي نفسه يصيبه الاغتراب لأنه «بصفته رأسمالياً ما هو إلا رأسمال مشخص..ولكن ليس لدى الرأسمال سوى رغبة حياتية واحدة وحيدة هي الرغبة في الازدياد، في خلق القيمة الزائدة... إن الرأسمال عمل ميت لا ينتعش، مثله مثل مصاص الدماء، إلا عندما يمتص العمل الحي(٢). والمشكلة أنّ هذه الرغبة هي من جهة نوع من التعطش الذي لا يرتوي بالنسبة للرأسمالي، وليس لها سقف كمّي يحدها من الداخل، بخلاف الحاجات الإنسانية الجسدية والروحية، والتي تلازمها دائماً مقاييس داخلية محددة نوعياً وكمياً تجعلها قابلة للإشباع. كما أنّها من جهة أخرى تجعل القيم الاستعمالية تُشجّع فقط كأساس مادي حامل للقيمة التبادلية، بغض النظر عمّا إذا كان المنتج مفيداً أم ضاراً للإنسان، فالهدف الوحيد هو تغريبه (بيعه وشراؤه)، إنتاجه واستهلاكه، حتى لو كان سماً أو تلوّثاً أو سلاحاً أو قبيحاً ..الخ. وبالتالي فإنّ الاستلاب الرأسمالي يخلق عند جميع البشر رغبات لا ترتوي وحاجات استهلاك وشهوات لاإنسانية. يخلق الجشع والأنانية، حتى أننا نجد هذا الواقع ينعكس في الوعي الاجتماعي، كما في المثل الشعبي القائل «ابن آدم لا يملأ عينه غير التراب».

ثالثاً: يتميز الاستلاب الرأسمالي أيضاً بأنّه يخلق شروط تجاوز الاستلاب بشكل عام كما سنرى..

الهوامش:

١ – ماركس، رأس المال – المجلد الأول – الجزء الأول – الفصل الثامن –

ترجمة دار التقدم ١٩٨٥ ، صفحة ٢٧٢

٢ – المصدر السابق، صفحة ٢٢٤..



الدستور المقدس.. ناسخ أم منسوخ؟!

سنوات، وعلى الغرامة حتى ثلاثة آلاف ليرة، أو إحداهما.

ح – وإذا لم يحدّد الأمر العقوبة على مخالفة أحكامه، فيعاقب على مخالفتها بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر، وبغرامة لا تزيد على خمسمائة ليرة، أو بإحدى هاتين العقوبتين.

ط – كل ذلك مع عدم الإخلال بالعقوبات الأشدّ المنصوص عليها في القوانين الأخرى).

والحاكم العربي كما حدّدته المادة الثالثة:

(آ – عند إعلان حالة الطوارئ يسمى رئيس مجلس الوزراء حاكماً عرفياً وتوضع تحت تصرفه جميع قوى الأمن الداخلي والخارجي).

فهل يا ترى من المناسب الإبقاء على قانون الطوارئ بعد خمسين سنة من إصداره؟ أم هل يجوز للقانون السابق والذي أعطى للسلطة التنفيذية – ولحالة خاصة هي حالة الطوارئ – تجاوزات على السلطة القضائية صاحبة الاختصاص بالتوقيف والمحكمة، أن يبقى سارياً في ظل حالة اللاتوارئ التي نعيشها، أو في ظل الدستور الذي كفل الفصل بين السلطات، وكفل الحريات، وكفل السيادة الشعبية؟.

يقول بعض القانونيين إن حالة الطوارئ وقانونها منح الفرصة للفسادين والمفسدين أن يعيثوا فساداً، والإصلاح إنما يحتاج العودة بالقوانين إلى مدينتها، وبالدستور إلى مكانه.

الحاكم العربي يوقف المتهمين حتى الآن، ويقدر القانون الذي منحه تلك السلطات، أما بقية القوانين وعلى رأسها الدستور فمصيبرها أنها منسوخة بقانون الطوارئ..وهذا التناقض العجيب هو الذي حير فقهاء القانون..

أليست القاعدة تنص على أن الدستور هو السيد والمهيمن والناسخ والمبتدأ والمنتهي؟

ألا يعد الدستور ناسخاً لقانون الطوارئ أم لعل الآية انقلبت؟.

قانون الطوارئ وجبت إحالته إلى التقاعد! بأمر الدستور..وبنص الدستور!

■ ■

◀ محمد عصام زغلول

لا أظن أحداً بات يجهل حتى اليوم حقوقه وواجباته في ظل التطور العلمي والمعرفي الذي أصاب الشعوب، بعد أن أصبح العالم كله في متناول أيدينا.

هذا العالم الواسع غدا قرصاً أمام تطلعات الشعوب، عربية وغيرعربية، فحال التوافق الشعبي ساد الساحة، وطلبات الحرية والكرامة لا تعرف عرقاً ولا جنساً، لا أصفر ولا أحمر.

إلا أن المقلق أن تغلق جميع سبل نيل المتطلبات الشعبية أمام من يحتاجونها، عندئذ سيفتجر البركان الخامد في الصدور، وتتطلق الشرارة المدفونة تحت خبايا الزمان.

فجر قانون الشعب ثورته في تونس، ومصر، واليمن، والجزائر، وغيرها.. فقانون الشعب هو الدستور الذي ينبغي أن يحترم، وهو الدستور الذي لا يجوز لأية سلطة تجاوزّه، بل هو الذي يعطي الدساتير شرعيتها وسلطتها لا العكس.

الدستور السوري الذي استمد سيادته من الشعب، أعادها له ثانية، وخوله قيادة نفسه بنفسه، ومنحه الحريات والكرامات، وضمن تطبيق ذلك من خلال السلطات الثلاث، وأكد على الفصل بينها، وهو الذي أعطى السلطة القضائية سطوتها وهيبتها. صدر الدستور الدائم للجمهورية سنة ثلاث وسبعين من القرن الماضي مانحاً كل ما ذكرت وزيادة، فهل يعقل بعد هذا أن يخالف الدستور بقوانين أو قرارات أو اجتهادات؟ وهل يعقل أن يصدر بعد ما منحه الدستور من حريات واختصاصات قانون يحظر منها أو يقيدها أو يلغيها أو يخلط بينها؟!

نص الدستور على سبيل المثال في المادة ٢٨ منه على أن:

١ – كل متهم بريء حتى يدان بحكم قضائي مبرم..

٢ – لا يجوز تحري أحد أو توقيفه إلا وقتاً للقانون..

٣ – لا يجوز تعذيب أحد جسدياً أو معنوياً أو معاملته معاملة مهينة، ويحدد القانون عقاب من يفعل ذلك.

٤ – حق النقاضي وسلوك سبل الطعن والدفاع أمام القضاء مصون بالقانون).

في حين بقي قانون الطوارئ الصادر سنة ١٩٦٢م، والذي صدر لغاية محددة ولوقت محدّد نافذاً، ومنتهكاً لكل ما ورد في الدستور من مواد.

فانظر إلى المادة ٤ منه وهي تقول :

(للحاكم العربي أو نائبه أن يصدر أوامر كتابية باتخاذ جميع القيود و التدابير الآتية أو بعضها، وأن يحيل مخالفيها إلى المحاكم العسكرية:

أ – وضع قيود على حرية الأشخاص في الاجتماع والإقامة والتنقل والمرور في أوقات معينة، وتوقيف المشتبه فيهم أو الخطرين على الأمن والنظام العام توقيفاً احتياطياً، والإجازة في تحري الأشخاص والأماكن في أي وقت، وتكليف أي شخص بتأدية أي عمل من الأعمال.

ب – مراقبة الرسائل والمخابرات أيأ كان نوعها، ومراقبة الصحف، والنشرات، والمؤلفات، والرسوم والمطبوعات والإذاعات وجميع وسائل التعبير والدعاية والإعلان قبل نشرها وضبطها ومصادرتها وتعطيلها والغاء امتيازها وإغلاق أماكن طبيعها.

ج- تحديد مواعيد فتح الأماكن العامة وإغلاقها.

د – سحب إجازات الأسلحة والذخائر والمواد القابلة للانفجار والمفرقات على اختلاف أنواعها، والأمر بتسليمها، وضبطها، وإغلاق مخازن الأسلحة.

هـ- إخلاء بعض المناطق أو عزلها، وتنظيم وسائل النقل وحصر المواصلات وتحديدھا بين المناطق المختلفة.

و- الاستيلاء على أي منقول أو عقار، وفرض الحراسة المؤقتة على الشركات والمؤسسات، وتأجيل الديون والالتزامات المستحقة والتي تستحق على ما يجري الاستيلاء عليه.

ز- تحديد العقوبات التي تفرض على مخالفة هذه الأوامر، على ألا تزيد على الحبس مدة ثلاث

لينا هويان الحسن تدخل الحرملك القبلي

◀ محمد المطرود

في عنوان صاحبة «سلطانات الرمل» الروائية السورية لينا هويان الحسن ثمة إحالة واضحة من خلال العلاقة بين المفردتين سلطانات ورمل، الأولى بدلالة الجاء والسيادة، والثانية بتخصصها بيئة معينة بذاتها، وكذلك ارتباطها بالضياع والفرقة. ضياع الأحلام وتبدل الأحوال وزوال الممالك والمدن، بحيث تبقى الريح تذرو الرمل على ما تبقى منها في أوحش صورة لطمس الأثر، ولئن كان العنوان في أي عمل مفتاحه وداله الأولى، وعتبته النصية الأهم، فإن لينا هويان الحسن، ارتأت أن يكون «سلطانات الرمل» حاملها في تفتيح تتبع قارئها لها في رواية ستدخل المساحات البكر طرحا ومعالجة وشجاعة، مما سيجعلنا نذهب على فهم مرامي العنوان واستراتيجيته في تفكيك البنية الأولى للرواية، القائمة أساساً على نوستالجيا، يتضح من تضمن الكتاب وليس مصادفة في نهاياته لتأرخة اللفظة «اخترعت كلمة نوستالجيا في حزيران عام ١٦٨٨ اخترعها أو ربما اكتشفها فقط لكنه سماها، طالب سويسري وقتها قام بجمع كلمة NOSTOS التي تعني عودة وكلمة ALGOS وتعني ألم في أطروحة طبية لوصف المرض الذي يعاني منه الجنود السويسريون حين يبتعدون عن جبالهم»، وهنا من المؤنث في العنوان سنعرف السلطانات بالمعنى المجازي، النسوة البدويات المتضخم من المتضاياف الرمل حيث من المعروف قيام ممالك البدو المفترضة على الرمال وجميع الصحارى ملك لهم، وما تتقلاهم الكثيرة إلا جزء من التدليل على روح البداوة المواره والتعبه، والمتأنية في الوقت نفسه، ومن هنا تأتي الدقة في توصيف النساء بسلطانات لهن الكثير في صوغ القرار وحياسة المؤامرات والدسائس، وكل ذلك من خلف الكواليس، الحرملك البدوي المكشوف مكاناً والمضبوط بصرامة كجوانية لايمكن مكاشفتها، ترصد الروائية الشابة والبدوية في حنينها إلى تاريخ الأجداد القريب، تحولات البدو من خلال المرأة، ومن خلال العلاقة الملتبسة مع الطبيعة والعراك الأزلي معها ماولد صرامة مطلقة في علاقات الداخل للقبيلة نفسها ومن ثم علاقتها مع الآخر، ومن ثم العلاقة بين الرجل والمرأة كعلاقة إشكالية، كما يبتدى من الرواية فالمرأة كائن يمتلك من السلطة الخفية الكثير في المضمهر، في الواضح هو مغيب وملعون ومجلبة للحروب، ما يشي بان العلاقة في النهاية مركبة، وبحاجة لتفكيكه يسوي المسافة بين البساطة القائمة على أدوات البدوي وبين تفكيره العميق وتلون نفسه وأهوائها، بدخول الحسن الحرملك القبلي تعلن إدراكها لكنه المغيب وتعتيمة، فتحاول تهديم الصورة النمطية لها، واجتراح مفهوم جديد يقيم التعاطي مع فعلها وحدثها والتواطؤ بينهما للحفاظ على ما اصطلاح على تسميته العرف،التابو المحكم،الذي لا يرشح منه إلا ما تريد السلطة هنا ترشيحه، وهي إذ تشتغل هنا، تعرف أن النساء في المحرم، بأعناقهن المتناوقة إلى الآخر في عزلته، لكن في تبصره وبصيرته اللائذة إلى هذا المكان المهم شكلا والحاضر عنوانا عريضاً، وأن الطوطمية القبلية ستحد من تبييض الصورة، ودخولها خاصة وأن الوقت الذي تتناوله قريب، وأسماء القبائل على حالها من شمر إلى طي فالموالي وعزرة والحديديين، وهذا ما تؤكد ارتكازة روايتها «حمر الموت» ابنة شيخ طي التي أحببت أحمد الموالي شيخ البوريشه، وسيقت



قسراً كسبية إلى حبيبها والذي طلبته هي بنفسها، والعادة تقتضي أن الرجل الذي يطلب لأبد وأن يليي دعوة المرأة التي أرادته، وإلا فإن تحاذله يعني عاره الذي لن ينفك منه، هذا كان السبب في حرب بدأت ووضعت أوزارها بكثير من الخسارات والعويل والفقد لتتناسل القصص تحت أسماء نساء أخريات (قطنه، رفعة، سكرى، منوى، معزز، عنقا، بوران، وأخريات)، وأشخاص آخرين وبأدوار مختلفة، حيث يجد المتلقي الجرة والمكاشفة في ارتياد الحميمي لغة وصورة، وهذا ما أثار حفيظة أبناء بعض القبائل ومنها طي ولوحوا برفع دعاوى قضائية ضد الروائية لولا أن الروائية تخفت في دفاعاتها خلف الاستهلالات الاستشراقية في بدء مفاصل روايتها ونذكر منهم :الليدي.آن. بلنت، أو بنهايم، ويليام .ب. سيبروك، فيستشائين، ولفرد تسيفر، وليام هود، وعزت كتابتها إلى استفادة من فصول بعض الكتب، والشافهي الذي استقته من كبار السن والذين مازالت تربطهم علاقة قريى مع تلك الأحداث، المتناثرة بقصصها الحاصلة على عناوين تحمل اسم ووسم أبطالها، ولكثرتها يجد القارئ خللاً توصيلياً تمثل في لف القصص جميعها في الدائرة الروائية، بحيث يمتيع الزمان والمكان وهو ما حاولت الحسن التخلص منه في لعبتها لكن اللعبة انسحبت على قارئ أراد القصة أولاً وهذا الدخول الأسر على الحرملك القبلي الذي ظل ولزمن طويل موضوع الغطاء عليه، وصار هنا الرهان على هذا الدخول أكثر منه على الفنية وماتحققه، وصار عنصر التشويق والمتعة اللتين يرومهما أي فعل إبداعي جوهرأ مكملأ بحد ذاته ولم يبق ثانوياً أو تذييقياً لتكتمل اللعبة، ظهر ما عنينا في اللغة الشعرية لا التواصلية والتي تطل برأسها كثيراً، ليخلق التناغم بين الطبيعة الجافة المسرودة وبين ما يحققه فعل الشعر، المرتبط أساساً بحياة البدوي، القائمة على التأمل في سماء صافية، قد تكون هذه السماء مكاناً روائياً آخر لايقل أهمية من الجغرافيا التي

تشتغل فيها الأحداث تقول:«لا لصاً يقوى على اختلاسها من خزائن الأمس، ولا سكيراً يمكنه أن يعيث بسرابها الضخم»، وتقول في مكان آخر:سهول شاسعة مثل دثار أزلي، تزينها وديان مثل آثار جراح لم تندمل، أمداء لا تنتهي، غيوم تلف الدنيا، جوارح تحز الغيم، تحوم فوق مسرح البرية، تطير في حلقوم المساء ”وما مفردتي السراب والتغلب إلا لفظتين مخاتلتين شعريتين أيضاً شكلتا الاستداد والإحالة المحورية فالكلمتان تدلان على المراوغة والمكيدة، أو التشتت في الإحاطة بجغرافيا مترامية الأطراف، والأفق البعيد والسماء التي لا يرى البدو إلا هو تحت جبروتها وحنوها أيضاً عليه، وربما تتشكل المفردات تلك وتتعاقل مع روح البدوي وحراكه العقلي المتوجس، وفطنته وفراسته، ما يقودنا إلى أن الروائية في «سلطانات الرمل» وفقت باختيارها ركاثرها المناسبة، وبصّرت بيتتها الروائية بما يدل عليها، ولاسيما أن هناك تاريخاً حاضراً والاستهلالات المستشرقة لا بد وتحيل القارئ لتحديد الزمان ومن ثم المكان المحدد في البداية السورية، وامتدادات القبائل هناك إلى قبائل في شبه الجزيرة العربية المكان الأول للقبيلة العربية بمفهومها الإداري وشكله الأول، على إلا نعتبر هذا الزمكان إلا زمكاناً روائياً بامتياز كون الراوي هنا الكاتبة بلغتها بتوليפהا قصتها، بإطاللتها على أبطالها فهي وإن قيدت مصائثرهم بحالة شفوية أو شفاهية فالقص لا يستند كلية على المرجع الاستهلالي الذي ثبتته الروائية وبالتالي الراوية الساردة، ليبقى النص عاثماً والشخص بحيواتهم المفتوحة على فضاءات عدة هو الفيصل في تفتح وانغلاق البؤرة المحرقية، وربما وسع أو ضيق البؤرة كان السبب في انفلات الحركة الناطمة لمجموع القصص المشكلة لحدث الروي العام، حيث أن بعض القصص تأتي مبهورة أو خارجة عن السياق وقد يكون هذا تحايلا من الروائية في التخلص من خوف يأتي حيناً، الخوف الذي تجاوزته منذ اختيارها لأبطالها ومكان أبطالها وزمانهم، وكسرهما للهارموني مرات جاء بدراية العارف والخائف للتلمص من سطوة (التابو) وعلى سبيل المثال خروج الشبان الثلاثة وبالتأكيد هم جزء من الروي إلى الصيد خارج حدود القص المكاني، جاء نافراً وناقلأ الروائية بجدوى التطعيم هذا لتغطية خلل توصيلي في مكان آخر، إذا عرفنا أن الرواية في جزء كبير من اشتغالها إثوغرافي تطرق للعادات والقيم، والمفردات التي تحيط بالبدوي وتشكل ذاكرته وتراثه المادى واللامادي، من بيته مأواه إلى فرسه إلى سلاحه إلى طيره، إلى لباسه ولباس زوجته، إلى عيشه وتعايشه في بيئة قاسية، أعطته الصلاية والقوة والحزم والاسم، ومرور مفصل كامل إذا جاز أن نقول ذكوري في حين أن الوجهة الأكيدة كانت نسائية بامتياز، ومجيء المفصل الاعتباري، يمكن أن يكون ذا أثر ووقع كبيرين لو استبدلنا العنوان الرئيس بعنوان محايث آخر «سلاطين الرمل» مثلاً مانحن له صفته الذكورية. ساقول نعم نجحت من كل ما تقدم لينا هويان الحسن في «سلطانات الرمل» بالإتيان بالأداة الكفيلة في كشف المستور الحريمي المختبئ خلف المقولات الكبيرة والمسورة بحجب العفة وغيرها، وكأن هذا المختبئ بمعزل عن الآخر رغم انفتاحه عليه وتخلصه من طوطميته.

■ ■



في ليبيا يسقطون الفوضى لا النظام

◀ زكريا محمد / شاعر فلسطيني

أريد أن أغامر بالقول إن العقيد القذافي سيكون ثالثهم. سوف (يطير) كما طار بن علي ومبارك قبله. سيطير. لكن وجود شجرة يحط عليها مرتبط بتصرفه خلال الساعات والأيام القادمة. فإذا أسال الدم في الشوارع أنهاراً، وهذا ممكن تبعاً لتاريخه، فسوف لن يجد مثل هذه الشجرة. وهو لن يجدها حتى في جدة في السعودية. فهناك لن يرحبوا به لأنه ليس صديقهم، ولأن الناس في الجزيرة العربية لن تتحمل غرباناً جديدة تحط على أشجارها . نحن نتحدث هنا عن العقيد لا عن النظام كما هو الحال في تونس ومصر. إذ ليس في ليبيا نظام. في ليبيا فوضى فقط. ليس هناك دولة ولا حكومة ولا قانون، ولا أي شيء. يوجد فقط العقيد وأبناؤه. وهو منذ أربعين سنة لا يمنح الوقت لليبيا لكي تستقر، ولكي تهدأ وتتظم نفسها. وسيلته للحفاظ على نفسه كانت بتدمير احتمال قيام أي نظام، إلا إذا اعتبرنا اللجان الشعبية نظاماً . وهي مجموعة عصابات فوضوية لا غير. ليبيا لا تريد أن تسقط نظاماً ، بل تريد أن تسقط الفوضى. والعقيد القذافي هو رأس هذه الفوضى. كان في تونس نظام قمعي وقد أسقطه التوانسة. وكان في مصر نظام أشد هولاً، وقد أسقطه المصريون. أما في ليبيا فالناس يعيشون في ما قبل النظام، في فترة من العماء والجنون. يعيشون في فترة ما قبل التكوين، أي قبل أن تجمد الأرض لكي يحط الإنسان قدمه عليها ويمشي.

من أجل هذا، أظن أن الناس كلها تريد أن تزيع هذه الفوضى. هناك إجماع على هذا . إجماع على الخروج من الجنون، من عتمة الفوضى إلى نور الاستقرار. وهم لهذا سيخرجون غداً وبعد غد . بل إنهم لم يستطيعوا الانتظار حتى الخميس، فخرجوا في بنغازي ليلاً .

أذكر أنني أمسكت في السبعينيات من القرن الماضي صحيفة «الزحف الأخضر» الليبية، فكان المانشيت هكذا: «لن نرحم حتى أطفالهم». أي والله كان هذا هو مانشيت الصحيفة الذي كان يتحدث عن بعض المعارضة.

أمل من العقيد أن يرحم نفسه هذه المرة، أن يرحم أطفال شعبه، وأن يرحمنا أيضاً .

■ ■

ثورات العالم العربي في «الكلمة»



قصائد الشعراء: المغربي بن يونس ماجن، المصري البهاء حسين، والتونسي محمد علي القارصي .

إضافة إلى أبواب السرد والنقد والحوار ومراجعات الكتب، إلى جانب ما تقدمه المجلة من رسائل وتقارير تغطي راهن الوضع الثقالي في الوطن العربي.

■ ■

صدر مؤخراً عدد شهر شباط ٢٠١١ من مجلة «الكلمة» الالكترونية الشهرية والتي يرأس تحريرها الدكتور صبري حافظ، وقد خصصت المجلة ملفاً خاصاً بالثورة التونسية حمل عنوان «ثورة تونس.. طاقة أمل في الأفق المسدود».

وقد حرصت المجلة على جمع بعض أصداء هذا الحدث التاريخي الكبير الذي حدث في تونس لكي يكون جزءاً من الذاكرة الثقافية والتاريخية معا، وتأطيرا لسياق الحدث السياسي الذي مرت به، والأفق الذي فتحتة ثورة الغضب المصرية.

في باب دراسات قدم الناقد صبري حافظ بحثاً يستقصي «فجر الثورة العربية مصر بعد تونس.. الخوف يبدل مواقف».. يقول حافظ: ما أخذنا الظروف والسياقات كلها في الحسبان فستجد أن ما يدور الآن في العالم العربي، بدأ بتونس واستمرارا بمصر، هو فجر ثورة مفتوحة، ثورة شعبية كبيرة بأي معيار من المعايير، وبأي مقارنة مع الثورات الكبرى من الثورة الأمريكية وحتى الثورة الفرنسية.

وفي باب دراسات أيضاً تواصل الباحثة السودانية خديجة صفوت في القسم الثالث من دراستها «سفر تكوين محن السودان اللامتناهية» سعيها الحثيث لإعادة ترتيب الأحداث السودانية، وتتوقف الباحثة اللبنانية ليلى نقولا الرحباني من خلال دراسة متأنية حول المحكمة الدولية الخاصة بلبنان موضوعة إياها في سياقها السياسي العام، وكتب الباحث الجزائري اسماعيل مهناة عن «الإلهي والمقدس والدين في فكر هيدغر»، وتحاول الباحثة التونسية فوزية الشطي تحديد مفهوم الاشتراكية في فكر البعث، منذ أعمال ميشيل عفلق وصولا إلى رصدها النقدي لتناقضات المفهوم وإشكالياته، بينما يقارب الباحث علي حتر أسئلة المفاوضات الصعبة، للتذكير بثوابت القضية الفلسطينية وطبيعة الصراع الوجودي مع الصهيونية.

في باب شعر، تقترح «الكلمة» ترجمة حديثة وجديدة لديوان شعري جديد بعنوان «الراعي العاشق وأشعار متفككة» للشاعر البرتغالي الكبير فيرناندو بيسوا، قدمها الشاعر المغربي عبد اللطيف الإدريسي، كما يهدي الشاعر العربي الكبير سعدي يوسف لفجر الثورة العربية، قصيدة «مصر البهية أمانا جاءت إلى الساحة»، وقدمت المجلة قصيدة الشاعر المصري حسن طلب «أرسم صليبا كالهلال»، كما ضم العدد

الرأس الأجنبي

◀ وضاح عزام

«الرأس الأجنبي»: حالة مرضية تصيب الأنظمة العربية فقط. من أين لنا هذه المعلومات؟ سنجيبكم سادتي القراء بالتدرج.

ثمة حالة طبية نادرة اكتشفت مؤخراً، تُعرف باسم«عارض الطرف الأجنبي»يعاني منها بعض الأشخاص في العالم، وتتلخص أهم أعراضها بأن يرفع المريض يده في الهواء فجأة، وينهال بها على وجهه صفعاً أو لكماً بشكل خارج عن إرادته!! أما العارض الثاني للمرض فأشد غرابة، إذ تتحرك الرجل على هواها فتتجه يميناً على سبيل المثال بينما صاحبها يأمرها بالاتجاه يساراً، وكأن لها عقلاً خاصاً بها يوجهها بشكل منفرد .

الأمر اللافت هنا، والذي يجعل البعض منا ميلاً للتهكم على هذا المرض هو وجه التشابه بينه وبين ما يصيب الأنظمة العربية الآن من هلع نتيجة تحرك شعوبها بغير إرادتها، وكأن هذه الأنظمة قد أصيبت بهذا المرض وبدأت أطرافها بالحراك دون إرادة منها وهي الرؤوس الرئيسة والدور النفيسة...

وفي التحليل الطبي لهذه الحالة فقد تنشأ على أعقاب عملية جراحية لعلاج داء ما في الدماغ. وفي هذا النوع من العمليات يزيل الجراح جزءاً صغيراً من الدماغ المصاب. وهنا يمكن للمقاربة أن تتم بوضوح أكبر، فلعل الأنظمة العربية المريضة بعقولها بعد أن استسلمت كلياً لإرادة ووصفات وعلاجات الصناديق الدولية والمباحث الأمريكية والإسرائيلية، فقدت كل إمكانية السيطرة على من كانت تتحكم بهم وبمصائثرهم...

ويشرح الأطباء هذه الحالة بالقول إنها حالة «صراع قوتين» داخل الرأس. ففي الدماغ السليم، يضمن «الرباط الثقني» تنسيق الاتصال بين فصيصه الأيمن المسؤول عن الوعي بالمكان والأشكال ويسيطر على حركة اليد والرجل اليسريين، والنصف الأيسر الذي يفعل العكس ويتولى التفكير عموماً والمهام اللغوية والاستخلاص. ولهذا يعتبر الفصيص الأيسر «الأقوى» وصاحب الكلمة الأخيرة في ما نفعل، وإن كان بالتنسيق مع الفصيص الأيمن. وما يحدث بعد استئصال ذلك الرباط هو أن هذا الترتيب يختل تماماً فيصبح صاحبه كمن له عقلان.

هنا تتبلور الرؤية، ولكن الاختلاف الأبرز، يكمن في أن الخلل في حالة الأنظمة العربية قد عطب كامل الدماغ مما جعل حتى التنسيق صعب الحدوث، الأمر الذي اضطر هذه الأطراف لاتخاذ موقف جذري من الرأس ومحاولة إيجاد الرأس المناسب لهذه الأطراف كي تتم العملية الحركية بشكل صحي تعطي كل ذي حق من الأطراف حقه من الغذاء والحركة..

ويعد محاولات شخصية حثيثة لإيجاد اسم طبي لهذه الحالة (العربية) بعيداً عن المصطلح الطبي «الطرف الأجنبي» الذي قد يشعر المواطن بالاشمئزاز والنقزز.. قاذني التفكير لأن اقترح اسماً أكثر دقة لهذا المرض وهو«الرأس الأجنبي» عسى يلقي استحسانكم، سائلاً الله أن تصيب عدوى هذا المرض كل الشعوب المقهورة.

■ ■

بين قوسين

ثالثة الأثافي..

◀ جهاد أسعد محمد



كل الجهات في سورية.. كلها على الإطلاق، ما تزال تصر في خطابها اليومي على أنها تمثل المصالح العميقة للناس، بالرغم من أن بعضها المتحكم والمتنفذ يقوم بأذية من يزعم تمثيلهم كل يوم بكامل التعمد

والقصدية عبر سياسات الإفقار النيوليبرالية، وبعضها المتحالف أو المتواطئ يشارك في ذلك طمعا أو خوفاً أو تكسباً، وبعضها التابع يقف متفرباً لعجزه المعرفي والتطبيقي والنفسي عن فعل أي شيء..

بل يمكن التأكيد أن الفضاء السياسي الموجود حالياً كله مسؤول عن التردّي الشديد الذي طال المجتمع السوري من جوانبه كافة، ومعظمه يفتقد الحد الأدنى من الحياء الإنساني والجرأة المطلوبة لإعلان انعطافه وانحيازه السافر لأعداء الناس والكف عن الكذب على المواطنين والاستخفاف بذكائهم وكراماتهم.. وربما لا أحد من تلك الجهات لديه هاجس من هذا النوع أصلاً.. فصوت الناس غائب كلياً، ولا يجد منبرا أو إطاراً أو فسحة للصراخ والتعبير عن ذاته، وبالتالي لا يمكنه أن يخز أو يؤرّق هؤلاء المترفين كل يوم قبل أن يناموا قريبي العين على أسرّتهم الوثيرة التي جنوها أثناء رفعهم الشعارات الثورية والقومية واليسارية والعدالوية..

أمام هذه اللوحة شديدة السواد.. لم يعد المطلب الديمقراطي ترفاً أو تحصيل حاصل، كما لم يعد يكفي تناوله من جانبه الاقتصادي - الاجتماعي فقط، فاستحكام القوى الناهية وتمكنها، وهميش المجتمع وإقصاؤه وقمعه، يفرضان جدياً دفع الشعار الديمقراطي أماماً ليسير قولاً وفعلًا بموازاة الشعارين الاقتصادي- الاجتماعي، والوطني..

لقد أصبح أمراً بغاية الجدية تصعيد اللهجة الشعبية باتجاه إقرار قانون وطني للأحزاب يسمح للناس المغيّبين قسراً بخلق الأطر التي تمكنهم من الدفاع عن مصالحهم في ظل اهتراء الأحزاب الموجودة وعجزها وانعزالها وتخلفها وترهلها وكفر الناس بها وبمستوى أدائها..

وبالتوازي، أصبح تعديل قانون الانتخابات بما يخدم الناس مطلباً لا يقل أهمية في ظل هيمنة تماسيح السوق على قسم كبير من مقاعد مجلس الشعب والإدارة المحلية.. وهيمنة المترهلين والانتهازيين والمتنفذين على معظم القسم الباقي..

وأصبح رفع العمل وفق قانون الطوارئ شأنًا وطنياً خالصاً وملحاً في ظل استعثار التهديد الإمبريالي-الصهيوني للبلاد وعجز الناس عن الانخراط الكامل في المعركة الوطنية، وفي ظل قدرة قوى النهب والفساد داخل جهاز الدولة وخارجها على تنظيم أنفسها والتعبير عن ذاتها رغم الشبهات الوطنية التي تحوم حولها، وانعدام الإمكانية أمام المجتمع لمواجهة وفضحها خوفاً من مغبات وتبعات ذلك..

كما أصبح من الملح جداً إقرار قانون إعلام عصري يتيح للسلطة الرابعة، مواجهة وفضح فساد باقي السلطات، ويعبر عن هموم الناس ومطالبهم ومصالحهم العميقة (والمصالح العميقة هنا ليست شعاراً غير معبد، أو «ريغاراً» مسطوحاً، أو هاتفاً معطلاً، وتعبئة الناس للتهويل لخوض المعركة الوطنية القادمة لا محالة، بعيداً عن الشعارات والخطابات الكلاسيكية التي لم تفرز سوى انعزال القضية الوطنية عن حاملها وجنودها الحقيقيين..

إن المتغيرات العميقة الجارية اليوم، عربياً وإقليمياً ودولياً، تفرض على سورية دولة وشعباً إدراك حقيقة هامة، وهي أن الممانعة الحقيقية للمشاريع الأمريكية الصهيونية التي ستزداد شراسة نتيجة هزائمها الأخيرة، لا يمكن أن تستمر وتتمتّن وتتجذّر وتصمد إلا بالوحدة الوطنية التي تشكل العدالة الاجتماعية عمادها الأبرز، وهذه الوحدة مستهدفة الآن بشدة، طبقياً وفتوياً.. فكيف ستخوض بلادنا المعركة الجماهير غير قادرة على التعبير عن مصالحها بحرية وهناك من يعمل على تفكيكها دينياً ومذهبياً وقومياً؟ كيف ستصمد بها وجزء منها محروم من جنسيته السورية التي لا حلم لديه أكبر من الحصول عليها والعيش بكرامة في وطنه الواحد الموحد السيد؟ كيف يمكن الانتصار بها وهناك طابور خامس ليبرالي الهوى والهوية في موقع حساس، يأمر وينهى وينهب ويفسد اقتصادياً واجتماعياً؟

لاشك أن جهاز الدولة بسلطاته كافة، ما يزال يذخر بالشرفاء والوطنيين المخلصين، وهؤلاء أمامهم فرصة تاريخية الآن للتحالف مع الجماهير والقوى الشريفة في المجتمع والعمل سوية دون وصاية أو قمع لقطع دابر الفساد والمفسدين، ونسف السياسات الليبرالية، والاستعداد السريع للمعركة الوطنية الكبرى التي باتت أقرب مما يمكن تخيله..!!

mjihad@kassioun.org



مزاج عيد الحب

في الرابع عشر من شهر شباط من كل عام، يسود العالم أجمع مناخ واحد لطقس احتفالي مثير للجدل من حيث نشأته ويداياته وطوقسه المعاصرة، والذي يأخذ اسم عيد الحب، أو عيد العشاق، أو عيد القديس فالنتين..

وعلى الرغم من رفض بعض المعتقدات لهذه المناسبة ومحاولة منعها لارتباطها تاريخياً بطوقس وثنية، إلا أنها ما تزال تنفّس بقوة في الأوساط الجماهيرية للمجتمعات المحكومة بتلك العقائد، بقدر تفشيها في غيرها.. وتشير الإحصائيات إلى أن هذا العيد يحتل المرتبة الثانية بعد عيد الميلاد من حيث عدد بطاقات المعايدة المتبادلة، إذ تبلغ قرابة المليار بطاقة في العالم أجمع، وتحمل معظمها رسومات للقلب، وطيور الحمام، وصوراً للآله الروماني المجنح كيوبيد المرتبط أسطوريا بهذه المناسبة. وبما أن الورد تشكل المادة الأكثر رمزية للعشق، فهي تسجل مبيعات هائلة في هذه المناسبة، مع ارتفاع ملحوظ في السعر الحقيقي لهذه السلعة ولا سيما الحمراء منها، والتي غالباً ما تكون القيمة المعنوية المرافقة للقيمة المادية المتمثلة بهدية أكثر إقناعاً لأشخاص لا يستطيعون أن يعبروا عن مشاعرهم إلا مادياً، حيث تبلغ تكلفة هذه الهدايا التي قد تقدم لشخص واحد، ما يكفي لمعيشة بعض الأسر لمدة زمنية تتراوح بين الشهر ولعدة أعوام، في حين نجد في الطرف الآخر أفراداً يفاضلون بين الوردة الحمراء وربطة الخبز التي تعبر عن الحب الحق للبقاء، حب الوجود، حب الاستمرار، الذي هو المنبع الأساسي لهذا الاحتفال، والذي تحرف مع الزمن من الحب بمعناه الواسع إلى الأنانية باعتبار حب الأفراد شكلاً من أشكال التملك، ونظراً لما يتم من بذخ وإنفاق للمال في هذا اليوم على شكل احتفالات شخصية خالية من أي معاني إنسانية عامة، يأخذنا ذلك إلى اليقين بالفكرة القائلة بأن الاقتصاد هو المحرك الأساسي لكل شيء، لعلنا نستطيع أن نستشف السبب الذي أدى إلى انتشار هذا العيد عالمياً، حيث أصبح ظاهرة تعم العالم أجمع، ويشكل فرصة للأغنياء لممارسة ترفهم ورفاهيتهم، ومصدراً للقراء للإحساس بعجزهم، ويبقى السؤال الذي يبحث عن جواب: إن كان للحب عيد فهل هكذا يكون؟

■ ■

في ميدان التحرير.. النكتة سلاح أبيض

مبارك خطفوه والفدية ٥ مليون دولار.. ولو الفدية ما تدفعتش.. الخاطفين هددوا يذلّو عليه بنزين و يولعو فيه.. وإحنا بنجمع تبرعات.. تحب تشارك؟

الرجل سأل: في المتوسط الناس بتتبرع بكام؟؟

الرجل الثاني: من ٥ إلى ١٠ لتر بنزين..

◆◆◆

عرض خاص من شركة أوباما للسوق السعودية: استقبل مبارك وبتحصل على علي عبد الله صالح مجاناً..

◆◆◆

عمر سليمان: حسني مبارك ده هو أبونا كلنا.. محشش: ده إحنا طلعنا ولاد حرام يا رجالة.

■ ■



حبيب العادلي عشر خرفان عشان ينقي منهم خروف يضحى بيه.. بعد ثلاث تيام جابله خروف متعور ومتبهل خالص..

◆◆◆

فقاله إيه ده يا حبيب.. جابيلي خروف حالته بالبلالا؟ فقال له: ده اللي فضل صاحى بعد التحقيقات يا فندم.. قاله: طب

تعالوا نسميها: الثورة الضّاحكة..!! فتلك الرّوح السّاخرة التي يملكها أهلنا الطّيبون، لا سيما في مصر، هي التي أسقطت الطاغية وأعادت الحرية إلى الباب الأول في قاموسنا اليومي.. نجحت الثورة لأن حاملها الأول هو الروح المخضبة نوويا بالضّحك والفرح..

وارادة الحياة!!

نجحت الثّورة وكان إنجازها الأبرز عدداً لا نهائياً من النكات بحق مبارك وعائلته وعصابة حكمه..

◆◆◆

سألوا الرئيس عن رأيه في التغير قال: التغير ده سنة الحياة. قالوا: طب وسيادتك مش هتتغير؟ قال: أنا افرض.. مش سنة!!

◆◆◆

في عيد الأضحى طلب حسني مبارك من

facebook

بالفيس بوك وحده يحيا الإنسان

◀ محمد عصام زغلول

كانت الشابكة السورية والمتصفحون السوريون، ضجّرين ملولين.. لا يتيسر لهم السرور ولا التعارف، ولا الحب ولا التشاور.. ولكنهم ما لبثوا أن (انجحتوا) منذ أيام خلت وكان الدنيا غيرت شكلها، وكان الفرح والسرور قد عادا بعد غياب طويل، كل يوم طلبات جديدة يوجهها السوريون لبعضهم، وكأن واحدا منهم لم يعرف أصدقاءه من قبل.. لقاءات وصور وكلمات ونسمات باتت تأتيها عبر الشابكة لتشبك قلوبنا معها، ولتجعلنا في هذين اليومين لا شغل لنا إلاها..

أهو الجديد، ذاك المجهول الذي يحمل معه حالة التطلع الحاد لمعرفته، أم هو الحرمان الذي كابده وعائشه الكثيرون؟

نعم أيها العالم غدا السوريون أكفيا وأمناء وجديرين بتحمل تلك المسؤولية الثقيلة وتلك الأمانة الصعبة..

غدا قادرين على تحمل كثرة الصداقات، وتهافت المقالات، وجمال المصورات، غدا أهلاً لأن يكونوا جزءاً من هذا العالم الرحب.. فقد منّت وتكرمت وتفضلت الهيئات السورية بمنح شرف الدخول لكل سوري وبمطلق الحرية الاختيارية إلى «فيس بوك».

فهنيئاً لنا بتلك المكreme، وهنيئاً لشعب سورية نبيل حريته، وهنيئاً لشبابنا وبناتنا الصداقة الصادقة بينهم وبين بعضهم، وبينهم وبين شعوب العالم أجمع، مع بعض الاستثناءات طبعاً!

ولكم أنا سعيد بهذه الجرية والطلاقة في اللسان التي وردتني مع الحرية، صرت حراً أفتح المواقع، صرت أهلاً للتجوال بها دون خطر ولا خوف على نفسي وعلى ثقافتي وعلى هويتي! وكم أنا سعيد بأصدقائي.. أصدقائي على الفيس بوك.. أحبك!

الحياة السرية للوحة

افتتح في مرسوم فاتح المدرس، يوم ٢٠١١/٢/١٤، معرض للفنان دلداز فلمز ضمّ لوحات صغيرة تمثل مذكرات بصرية أرتجلت على مدار سنة كاملة على الورق. يقول فلمز شارحاً فكرته: «أردت أن أرصد، من خلال لوحة صغيرة، بداية نهاري حيث كنت أدون على كل لوحة تاريخ يومها، واستمر معي الحال على هذا المنوال لأجد نفسي في نهاية السنة أمام ٣٦٥ عملاً فنياً».

هذه الفكرة الجذابة لن تفقد بريقها بل إنها ستمنح المتلقي دفئاً قلماً يجده في المعارض التشكيلية المعتادة، وسوى تعدّد المناخات والحالات، نحن أمام لوحات تشي حقاً بأجواء المحترف الذي خرجت منه محفظة بطرازها وعفويتها، بعيداً عن جاذبة التلويح التي تصم المحترف السوري المعاصر.

نجح دلداز فلمز ببساطته أن يقدّم صقعة كهربائية لعين المتلقي الذي نمطته الحالة المنمطة أصلاً، ونجح أكثر في إيصال رسالته البليغة عبر تقشفه، فحيث سيرها النقاد ذات معنى ودلالة، سيقول لهم ساخراً: لا معنى ولا من يحزنون.. رسمت لوحاتي بهذه المواد الرخيصة (الجبر والورق) لأنني لا أمتلك ثمن الألوان والقماش!!

■ ■



2011

تعلن قاسيون عن

استمرار حملة الاشتراكات لعام ٢٠١١

قيمة الاشتراك السنوي (٥٠٠) ل.س

قاسيون معكم...

«كرامة الوطن والمواطن، فوق كل اعتبار»